

٦٧

فتح رب البرية
على
الدرة الهمية نظم الآجرومية
(الشيخ الاسلام)
الشيخ ابراهيم البيجورى
رحمه الله آمين

(ربهامنه نظم الآجرومية للشيخ العربطى)

طبع بمطبعة

مطبعة الجبالي ابي خنبلين واولاده بمصر

رمضان سنة ١٣٤٣ هـ

حاشي
٤٦

تعلموا العربية وعلومها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أحمدك اللهم - من رفع نفسه إلى المعالي ونصب ذاته لطاعتك على التوالي وأصلى وأسلم على من خفض جناحه لامته وعلى آله وأصحابه الذين جزموا ضميرهم ببعثته (وبعد) فيقول ابراهيم البيجوري ذو التقصير غفرله مولاه الخبير البصير قد التمس مني بعض الاخوان أصلح الله لي وله الحال والشان شرعا لطيفا على نظم الآجرومية في علم العربية لشرف الدين يحيى العمر بطي رحمه الله تعالى فأجبتة إلى ذلك وإن لم أكن أهلا لما هنالك فجاء بحمد الله شرحا يحل ألفاظه ويبين مراده ويتم مفاده ويذل صعابه ويكشف نقابه * سميته * فتعرب البرية على الدررة البهية نظم الآجرومية * والله أسأل أن ينفع به النفع العميم انه جواد كريم * مقدمة * ينبغي لكل شارح في فن من الفنون أن يعرف حده وحكمه وموضوعه وفائدته إلى آخر المبادئ العشرة المشهورة * فلهذا الفن علم بأصول يعرف بها أحوال وأخبار السكك اعرابا و بناء * وحكمه الوجوب الكفائي كما قاله النووي وغيره * فان قيل كيف يكون فرض كفاية مع أن الصحابة رضي الله عنهم ما قالوه اذ لو كان فرض كفاية لما تركوه * أجيب بمنع أنهم ما قالوه وعلى تسليم أنهم ما قالوه نقول كان مركزا في طبائهم فافاتهم الا مجرد الاصطلاحات * وموضوعه السكك العربية * وفائدته صون اللسان عن الخطأ في الكلام والاستعانة به على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله * وهما أنا أشرع في المقصود بعون الملك المعبود فأقول وبالله التوفيق * قد افتتح الناظم رحمه الله تعالى بالبسملة حيث قال (بسم الله الرحمن الرحيم) لفتداه بالكتاب العزيز وعملا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقر وفي رواية فهو أقطع وفي رواية فهو أجند والمعنى على كل أنه ناقص وقليل البركة لانه وإن تم حسلا لا يتم معنى ولا يعارض ذلك خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ لان الابتداء نوعان تحقيق وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء وإضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء وعلى الأول جل حديث البسملة وعلى الثاني جل حديث الجدة ولم يعكس عملا بالاجماع * والجار والمجرور متعلق بمحذوف والاولى تقديره فعلا خاصا مؤخر او هذا على ما هو الصحيح من أن الباء حرف جر أصلي وقيل زائدة لاتعلق بشيء وعلى الأول فامم محذوف بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وعلى الثاني فامم مبتدأ أمر فوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اجتلبها حرف الجر الزائد والخبر محذوف تقديره مبدوعه

ولفظ الجلالة مجرور بالضاف على الراجع وقيل بالاضافة وقيل بحرف الجر المقدر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وللرحمن الرحيم يجوز جرهما وهو متعين قراءة ويجوز أيضا رفعهما ونصبهما ورفع الاول مع نصب الثاني والعكس وجرا الاول مع رفع الثاني أو نصبه فيهما سبعة أوجه وبقي وجهان آخران وهما رفع الاول أو نصبه مع جر الثاني فقل بمتنعان لما فيهما من القطع ثم الاتباع ولذلك قال بعضهم

لن ينصب الرحمن أو يرتفع * فالجر في الرحيم قطعاً منعاً

وان يجر فأجز في الثاني * ثلاثة الأوجه خذ يأتى

فهذه تضمنت تسامع * وجهان منها فادر هذا واستمع

لكن الصحيح جوازهما فكان على الناظم أن يقول في الشطر الثاني من البيت الاول * فالجر في الرحيم وجهها منعاً * (الجدلة) أى مختص أو مستحق أو مملوك فاللام للاختصاص أو للاستحقاق أو للملك وعلى كل فال اما الجنس أو للاستغراق أو للعهد فالاحتمالات سبعة قائمة من ضرب ثلاثة في ثلاثة لكن الاولى جعل اللام للاختصاص وأل للجنس وانما عدل عن الجملة الفعلية الى الجملة الاسمية لانها تدل على الدوام والاستمرار ووجه العدول أن الاصل حمد الله أى حدث حمد الله فادخلت ألى على المصدر ورفع فصار الحمدلة (الذى قد صوفى) بألف الاشباع وقد هنا للتحقيق ويحتمل أنها للتقليل لما اشتهر من أن التوفيق عزيز والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير اليه ومن القواعد المقررة أن الموصول وصلته في قوة المشتق فكانه قال للتوفيق (للعلم) للشرعى كعلم التفسير والحديث ونحوهما (خير) بالنصب على المفعولية وهو أفعّل تفضيل فأصله أخير حذف منه الهمزة للتخفيف ونقل حركة الباء للساكن قبلها فصار خير (خلقه) أى مخلوقه فالمصدر بمعنى اسم المفعول مجازاً بحسب الاصل لكن صار حقيقة عرفية ولا يخفى أن قوله خير خلقه فاصل بين المتعاطفين أعنى قوله للعلم (وللتقى) امم من التقوى وهى امتثال المأمورات واجتناب المنهيات ثم فرع على ذلك ما ذكره بقوله (حتى تحت) أى قصبت (قلوبهم) أى قلوب خلقه والقلوب جمع قلب وهو لحم صنوبرى الشكل وسمى قلباً لتقلبه (لنحوه) أى لجهته فن معانى النحو الجهة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال

قصد ومثل جهة مقدار * قسم وبعض قاله الاخيل

والضمير لله تعالى وكذلك الضمير في قوله (فن عظيم شأنه) والاضافة في ذلك من اضافة الصفة للموصوف والاصل فن شأنه العظيم (لمنحوه) أى لم تحط به وفي ذلك تقديم العلة على المعلول وعلم من ذلك أن من هنا للتعليل (ق) بسبب توفيقهم للعلم وللتقى (أعربت) بالبناء للمفعول الذى هو ضمير القلوب أى أدخل فيها وتداخلها حب (معنى ضمير الشأن) كما يتداخل الثوب الصبغ وكما يمزج اللون باللون يقال يابض مشرب بحمرة اذا امتزج البياض بها واختلط وضمير الشأن هو المذكر كورفى قوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله فان الضمير في ذلك ضمير الشأن معناه كلمة التوحيد (ف) بسبب ذلك الانشراح (أعربت) أى بينت ضميرها (في الحان) أى الحانة وهى حاتوت الخمار (بالحان) وهى تعبات الاوتار والمراد بالحانة هنا مقام المحبة أو حضرة الرب التى يسقى من دخلها من الرحيم المختوم فيدرك كل مرفى الكون مكتوم وقد عطف الناظم على جملة الجدلة جملة الصلاة والسلام ثم المفيدة للتزيت والتراخي اشارة الى أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق متراخية عن رتبة ما يتعلق بالمخالق فقال (ثم الصلاة) أى الرحمة المقرونة بالتعظيم (مع سلام) أى تحية واعظام (لاتقى) بجناحه صلى الله عليه وسلم لان ما يعطيه الله لنبيه يزيد على جميع ما يعطيه لاهل عنايته والصلاة امم مصدر لعلى والمصدر التصليية ولم يعبر بها لايهامها العذاب والسلام امم مصدر لسلم والمصدر التسليم ولم يعبر به لمناسبة الصلاة وآما قرن بينهما لكرامة افراداً أحدهما عن الآخر عند التأخرين (على النسي) بالتشديد ويجوز تركه مع الهمز

الجدلة التى قد وفقا
للعلم خير خلقه وللتقى
حتى تحت قلوبهم لنحوه
فن عظيم شأنه لم نحوه
فأعربت معنى ضمير
الشان
فأعربت في الحان
بالحان
ثم صلاة مع سلام لاتقى
على النبي

وهو فاعل أو مفعول وعبر به دون الرسول لأنه أكثر وروداً في القرآن وبعضهم يختار التعبير
 بالرسول دون النبي لأن الرسالة أفضل من النبوة خلافاً للعربين عبد السلام (أفصح اختلاقي) أي أشتم
 فصاحة لقوله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطق بالمد والقصاحة بوصفها المتكلم والكلام والكلمة
 فيقال متكلم فصيح وكلام فصيح وكلمة فصيحة بخلاف البلاغة ففيها بوصفها المتكلم والكلام دون
 الكلمة فيقال متكلم بليغ وكلام بليغ ولا يقل كلمة بليغة ومعنى فصاحة المتكلم قدرته على الاتيان بكلام
 فصيح ومعنى فصاحة كل من الكلام والكلمة خلوه من التنافر والحشو والتعقيد ومعنى بلاغة المتكلم
 قدرته على الاتيان بكلام بليغ ومعنى بلاغة الكلام مطابقته لقتضى الحال مع فصاحته (محمد) يجوز فيه
 أوجه الأعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب الأعلى طريقة من يرسم المنسوب بصورة المرفوع
 والمجرور وأولى الثلاثة الجريد لا أو عطف بيان لا اعتلاله علم والعلم لا يعتبه نعم يصح أن يكون نقلاً بالنظر
 لأصله لأنه في الأصل اسم مفعول الفعل المصغوف هو وحده بتشديد الميم ومحل قولهم العلم لا يعتبه إذا كان
 جامداً أو مستقاولاً ينظر لأصله (و) على (الآل) هو اسم جمع لا واحده من لفظه وأصله أول بكمل
 بدليل تصغيره على أول (و) على (الأصحاب) هو جمع لصحاب بكسر الحاء مخفف محب بسكونها أو
 مخفف صاحب بخفف الألف وليس جمعاً لصحاب بسكون الحاء لأنه لم يطر دمج فعل بسكون العين على
 أفعال الألف إذا كان معتل العين كثوب وأثواب وباب وأبواب وللصاحب بالألف لأنه لم يطر دمج فاعل
 بالألف على أفعال وقفاً بدل الناقم من الآل والأصحاب قوله (من) أي الذين (أتقنوا) أي أحكموا
 (القرآن) من القراء وهو الجمع ومعناه الكلام المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته
 المتحدى بأقصر سورة منه (ب) سبب (الاعراب) اذلول الأعراب لم يعلم المراد ولذا حكى أن سبب
 وضع النحو أن أعراباً قدم في زمن عمر فقال من يقرئني مما أنزل الله على محمد فأقرأه رجل براءة فقال ان
 الله بريء من المشركين ورسوله بالجرف فقال الأعرابي أو قسري من رسوله ان يكن الله بريء من رسوله
 فانا أبرأ منه فبلغ عمر مقال الأعرابي فدعا وقال يا اعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقص
 عليه القصة فقال عمر ليس هكذا يا اعرابي فقال كيف هي يا أمير المؤمنين فقال ان الله بريء من المشركين
 ورسوله بالرفع فقال الأعرابي وأنا والله أبرأ مما يرى الله ورسوله منه فأمر عمر أن لا يقرئ القرآن الا عالم
 بطلاقة وأمر بأبا الأسود التؤلى بوضع النحو ولا يخفى ما في ذكر النحو وضمير الشأن والأعراب من براءة
 الاستهلال وهي أن يأتي المتكلم في طاعة كلامه بما يشعر بمقصوده (و بعد) البناء على الضم لحذف
 للمضاف اليه ونية معناه فلان الأصل وبعدها تقدم والمراد بمعناه النسبة التقييدية التي بين المضاف والمضاف
 اليه وانما سميت معناه مع انها بينهما لانها لا تتحقق الا به وليس المراد بمعناه مدلوله كما هو فيه بعضهم
 وبصح قراءته بالنصب بناء على أنه حذف المضاف اليه ونوى لفظه لكن الأول هو المشهور على الألسنة
 والواو إما أن تكون لعطف ما بعدها على ما قبلها عطف قصة على قصة وإما أن تكون نائية عن أملاهي نائية
 عن مهمالها وإما أن تكون نائية التائب بعد تقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيراً مكان قليلاً وهي هنا
 صالحة للزمان باعتبار اللفظ ولما كان باعتبار الرقم والعامل فيها على أن الواو عاطفة مخفوفة تقديره أقول
 أو نحوه وعلى أنها نائية عن أما الثانية عن مهما ما فعل الشرط فتكون من متعلقات الشرط ولما جواب
 الشرط فتكون من متعلقات الجزاء فان قلت أيهما أولى قلت الثاني لأنه صريح في المقصود ويستحب
 الاتيان بها في أول الكتب لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها في كتبه ومراسلاته وصح أنه خطب
 فقال أما بعد والتحقيق أنها فصل الخطاب فهي المرادة به في قوله تعالى وآتينا الحكمة وفصل الخطاب
 قبل المراد به الفرق بين الحق والباطل (فاعلم) بزيادة الغاء على جعل الواو عاطفة لتوهم أما فيكون قد

أفصح اختلاقي • محمد
 والآل والأصحاب
 من أهدوا القرآن
 بالاعراب
 وبصفاً علم أنه

نزل المتوهم منزلة المحقق وأما على جعلها نائبة عن أمثلة التثنية عن مهماتها لقرىبط (أنه) أي الحال والشان
 (لما) سيأتي جوابها بعلة أليات في قوله ونظمها الخ (اقتصر) من الاقتصار (جل الوري) بضم الجيم
 أي معظم الخلق (على الكلام المختصر) دون الكلام المطول لقصورهم والمختصر هو ما قل لفظه
 وإن لم يكن معناه خلافا لمن اشترط ذلك (وكان) معطوف على مدخول لما (مطلوبا) بالنصب على أنه خبر
 مقدم لكان وقوله (أشد الطلب) صفة لمصدر محذوف والتقدير طلب أشد الطلب (من الوري) أي من
 الخلق وخلق والمجرور متعلق بقوله مطلوبا (حفظ) بالرفع على أنه اسم مؤخر لكان وحفظ مضاف
 و (اللسان) مضاف إليه والمراد باللسان اللغة مجاز الان اللسان اسم للجراحة المخصوصة وهي آلة للكلام
 (العربي) أي المنسوب للعرب وهو صفة للسان وانما طلب منهم ذلك أشد انطلب (لكن يفهموا) في
 مصدرية بتقدير اللام قبلها ويحتمل أنها تعليلية فلا تقدر اللام قبلها وعلى الأول فالفعل منصوب بكي نفسها
 وعلى الثاني فهو منصوب بأن مضمرة بعدها والتقدير كي أن يفهموا (معاني القرآن و) معاني (السنة
 الدقيقة المعاني) أي خفية المعاني ويقال دق الشيء إذا خفي والمعاني جمع معنى وهو اسم مفعول من عني يعني إذا
 قصدوا يقال له مفهوم ومدلول (والنحو) أي والحال أن النحو (أولى) أي أحق (أولا) منصوب على أنه
 ظرف مقدم لقوله (أن يعلم) بالف الاشباع فينبغي تقديمه على غيره من العلوم (إذا الكلام) حال كونه
 (دونه) أي دون النحو (لن يفهما) بالف الاشباع أي لن يفهم معناه ولهذا اتفق العلماء على أن علم النحو
 وسيلة لسائر العلوم لاسيما علم التفسير والحديث فإنه لا يجوز لاحد أن يتكلم في كلام الله ورسوله حتى يكون
 مليا بالعربية فقد قال الأصمعي إن أخوف مما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في قول النبي
 صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا فلينبأ مقعده من النار لأنه لم يكن يلحن فيما روى عنه فاذا لحن
 فيه فقد كذب عليه (وكان) معطوف على ما تقدم (خير) بالرفع على أنه اسم لكان (كتبه) بسكون والتاء
 أي كتب النحو (الصغير) أي صغيرة الحجم (كراسة) بالنصب على أنه خبر لكان والكراسة واحدة
 الكراريس وهو أجزاء الصحيفة وقوله (لطيفة) صفة لكراسة وكذا قوله (شهير) أي مشهورة فهي
 فعيلة بمعنى مفعولة والمراد بكونها لطيفة أنها صغيرة الحجم لأن اللطافة رقة القوام (في عربها) بضم أوله وسكون
 ثانيه (و) في (عجمها) بضم أوله وسكون ثانيه (و) في (الروم) الجار المجرور في ذلك متعلق بقوله شهيرة
 (أنفها) أي جمعها على وجه الالفة بضم الهزرة (الخبر) بفتح الخاء أي العلم ويجوز كسرهما ويكون المعنى
 على التشبيه أي الذي هو كالخبر وهو المدد في الاتفاح به (ابن آجروم) بهمزة مفتوحة بعدها ألف جيم
 مضمومة ثم راء مشددة فواو فيم ومعناه بلسان البربر الفقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود
 الصنهاجي نسبة لصنهاجة وهي قبيلة بالمغرب (و) قد (انتفعت أجلة) جمع جليل كعظيم وزنا ومعنى (بعلمها)
 أي بالعلم الذي فيها (مع) بسكون العين للضرورة وهو مضاف و (ما) مضاف إليه موجه (تراه) أما صلتا وصفة
 وقوله (من لطيف حجمها) بيان لما تولى هنا بصرية فلذلك تعدت إلى واحد (نظمها) أي جمعها
 على وجه التقفية والوزن وقوله (نظما) مفعول مطلق وقوله (بديعا) صفة له والبديع هو الذي ليس على مثال
 سبق حال كوني (مقتدى) في هذا النظم (بالاصل) لهذا النظم والمراد بالاصل الكراسة السابقة (في
 تقريره) فهم (المبتدى) وهو من ابتدأ في العلم ولم يقدر على تصوير المسألة فان قدر على تصويرها دون إقامة
 الدليل عليها فتوسط فان قدر على إقامة الدليل عليها أيضا فنته * ثم استأنف النظم فقال (وقد حذفت منه)
 أي من الاصل (ما عنده غني) بالكسر والقصر والجار والمجرور خبر مقدم وغني مبتدأ مؤخر والمجتهمة وصفة
 (وزدته) أي الاصل (فوائد) بالتنوين للضرورة (بها) أي بهذه الفوائد (الغني) عما عدلها والفوائد جمع
 فائدة وهي لغتها استغنائه من علم أو مال أو غيرهما وامطالع المصاحفة لتقريبه على الفعل من حيث هي ثمرة

لما اقتصر
 جل الوري على الكلام
 المختصر
 وكان مطلوبا أشد
 الطلب
 من الوري حفظ اللسان
 العربي
 كي يفهموا معاني
 القرآن
 والسنة الدقيقة المعاني
 والنحو أولى أولا أن
 يعلم
 اذ الكلام دونه لن
 يفهما
 وكان خير كتبه الصغيره
 كراسة لطيفة شهيرة
 في عربها وعجمها والروم
 ألفها الخبر ابن آجروم
 وانتفعت أجلة بعلمها
 مع ما تراه من لطيف
 حجمها
 نظمها نظما بديعا
 مقتدى
 بالاصل في تقريره
 للمبتدى
 وقد حذفت منه ما عنده
 غني
 وزدته فوائدها الغني

وتبيحه وخرج بهله الحثية الغاية فانها المصلحة من حيث هي في طرف الفعل والعلية الغاية فانها تلك
 المصلحة من حيث هي باعثة للفاعل على الفعل والغرض فانه تلك المصلحة من حيث هي مقصودة للفاعل
 من الفعل فالأربعة متحدة ذاتا مختلفة اعتبارا ولا يخفى أنه لا يطاق في هذه القافية لاختلاف آخر الشطر الاول
 وآخر الشطر الثاني تعريفا وتكبرا فان من شروط الايطاع أن يتحد تعريفا وتكبرا وما هنا ليس كذلك
 حال كوني (متمما) ما ذكره الاصل في (غالب الابواب) بذكر ما تركه منها (ف) بسبب ذلك (جاء) أي
 تحقق وثبت هذه النظم حال كونه (مثل الشرح) الموضوع (للكتب) أي على الكتب الذي هو الاصل
 ومعنى الشرح لغة الكشف واصطلاحا ألفاظ مخصوصة وضعت على ألفاظ مخصوصة على وجه مخصوص
 (مثلت) بالبناء للفعول (فيه) أي في هذا النظم سؤالا صادرا (من صديق) بفتح الصاد وتخفيف الهمزة وهو
 من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وضده العدو والتحليل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلت محبته
 في أعضائك والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلت محبته في أعضائك وتقديه بمالك وأما
 صاحب فهو من طالت عشرتك به فهو أعم جميعها (صادق) في صداقته بحيث تكون عن صميم القلب
 وفي نسخة أخرى حاذق وهو مأخوذ من الخدق وهو قوة الفهم وجملة (يفهم) صفة لصديق فهو من باب
 للوصف بالجملة بعد الوصف باللفرد (قولي) أي معناه (الاعتقاد) منه أي أهل لقلبك (واثق) أي أقوى فالاعتقاد
 نافع لا محالة ولو كان في الأحجار كما تشير إليه الآثار والأخبار وبه يحصل الانتفاع والارتفاع كما أشار إليه بقوله
 (إذا لفتي) أي لان الفتى (حسب اعتقاده) أي على حسب اعتقاده وبمقداره (رفع) بالبناء للفعول أي رفعه
 الله إلى المرتبة العليا فكل من اعتقد انتفع (وكل من لم يعتد لم ينتفع) أي ولم يرتفع فإياك وعدم الاعتقاد
 (فنسأل) الكريم (الثنان) أي كثير المن وهو الانعام أو تعداد النعم وهو بهذا المعنى صفة مدح في حقه
 تعالى صفة مذم في حق غيره الا ما استثنى (أن يجيرنا) أي يحفظنا (من الرياء) وهو أن يعمل ليراه الناس حال
 كونه (مضاعفا أجورنا) على هذا النظم وعلى غير من سائر الأعمال وأي الناظم بنون للتكلم المعظم نفسه
 اظهارا لتعظيم الله تعالى به العلم ويحتمل أنه قصد نفسه وغيره فتكون للتكلم ومعه غيره لا للتكلم المعظم
 نفسه ويكون على الأول عاملا بقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وعلى الثاني عاملا بقوله تعالى فلا تزكوا
 أنفسكم ثم عطف على المسؤل الاول قوله (وأن يكون) سبحانه وتعالى (نافعا بعلمه) أي العلم الذي فيه
 (من) أي الذي (اعتنى بحفظ) ألفاظه (وفهم) معانيه (4) وقيد بفهم معانيه لان مجرد حفظ ألفاظه
 لا يجدي نفعا

﴿ باب الكلام ﴾

الاصل هنا باب الكلام بناء على انه خبر لمبتدأ محذوف أو باب الكلام هذا موضعه بناء على انه مبتدأ خبر
 محذوف واذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدأ وكونه الخبر ففي الاولى خلاف فليل الاولى كونه المبتدأ
 لان الخبر محط الفاتحة وقيل الاولى كونه الخبر لان المبتدأ مقصود لذاته بخلاف الخبر وأيضا الحذف بالاعجاز
 أليق منه بالصورة هنا كله على الرفع وهو الاولى ويليها النصب على انه مفعول لفعل محذوف والتقدير مثلا
 اقرأ باب الكلام وأما الجر فضعيف لانه على حذف حرف الجر والتقدير انظر في باب الكلام والجار لا يعمل
 محذوفا الا شذوا وهذه الترجمة من زيادة الناظم تبعا لكثير من النحاة لكن الاصل نظر الى ان الكلام من
 المقدمات فلا يحتاج الى ترجمة بخلاف الاعراب وما بعده على انه يحتمل انه حذف الترجمة اختصارا وانما
 اقتصر الناظم في الترجمة على الكلام دون الكلمة وما بعدها لانه المقصود بالنسبة لتلك ومن عادت منهم انهم
 يقتصرون في الترجمة على المقصود ويحتمل ان في الترجمة حذف على ان الترجمة شئ والزيادة عليه ليست
 بمعينة وانما المعبى الترجمة شئ والنقص عنه وبعد أن كتبت ذلك رأيت في نسخة أخرى ملحقا بآخره وهي

متما لقلب الابواب
 جاء مثل الشرح
 للكتب

مثلت فيه من صديق
 صادق

يفهم قولي لاعتقاد
 واثق

لذا الفتى حسب اعتقاده
 رفع

وكل من لم يعتد لم
 ينتفع

فنسأل الثنان أن
 يجيرنا

من الرياء مضاعفا
 أجورنا

وأن يكون نافعا بعلمه
 من اعتنى بحفظه وفهمه

﴿ باب الكلام ﴾

ظاهرة * ثم لن الناظم قسم تعريف الكلام على تعريف الكلمة وما بعدها لان الكلام هو الذي به يقع
التفاهم فقال (كلامهم) اي النحويين بقرينة السياق واحترز بذلك عن كلام اللغويين فانه عبارة عن
القول وما كان مكتفيا بنفسه كافي القلموس وليس مراده بالقول اللفظ الدال على معنى بل مطلق اللفظ ولو
مهملا ومراده بما كان مكتفيا بنفسه نحو الخط والاشارة ولسان الحال وحديث النفس فمن الاول قول
الصديقة بنت الصديق رضي الله تعالى عنها وعن ابويها ما بين دفتي المصحف كلام الله ومن الثاني قول الشاعر
أشارت بطرف العين خيفة أهلها * اشارة محزون ولم تكلم
فايقت ان الطرف قد قال مرحبا * وأملا وسهلا بالحبيب المتيم
ومن الثالث قول بعضهم أمتلا الحوض وقال قطني * مهلا رويدا قد ملأت بطني
ومن الرابع قول الشاعر ان الكلام لي القواد وانما * جعل اللسان على القواد دليلا
واحترز بذلك أيضا عن كلام الفقهاء فانه كل ما أبطل الصلاة وهو حرف مفهم أو حرفان وان لم يفهما وقد
اشتمل التعريف على جنس وفصلين فالجنس هو قوله (لفظ) وهو في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمي
مطلقا وقيد بعضهم بكونه من الفهم ولا يرد قومه لفظت الرجا الدقيق لانه مجاز كما صرح به في الاساس ثم جعل
بمعنى اسم المفعول وخص بما يطرحه اللسان والخلق والشفقان وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف
الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء بخلاف غير المشتمل على ذلك كغالب أصوات الحيوانات ويقال له
غفل ويقال له أيضا ساذج ولا يرد على ذلك أن اللفظ حينئذ مجاز والحدود تصان عنه لانه صار حقيقة عرفية
في ذلك على ان حدود النحاة لا يجب صونها عن المجاز بخلاف حدود المناطقة ولو عبر بالقول بدل اللفظ
لكان أولى لان القول جنس قريب فانه لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ لكن لما شاع استعمال القول في
الرأي والاعتقاد لم يعبر به وان كان استعماله في ذلك مجازا مرسلًا وخرج باللفظ ما ليس لفظا كالخط وما ذكر
معه فان قيل شأن الجنس الادخال لا الاخراج وقد تقرر أن اللفظ جنس فابالكلمة خرجتم به * أجب بما قاله
بعضهم من أن الجنس قسمان أحدهما جنس أعم من الفصل فهو ما مطلقا وهذا هو الذي لا يخرج به وثانيها
جنس أعم من الفصل فهو ما من وجده وهذا يخرج به من جهة خصوص ما دخل الفصل من جهة عموم مدلول اللفظ
في هذا المقام مع المفيد بهذه المثابة فلذلك أخرج به والفصل الاول هو قوله (مفيد) وهو من الاقادة بمعنى
تحصيل الفائدة ان لم تكن حاصلة والتفات النفس اليها ان كانت حاصلة فلا يشترط تجدد الفائدة على الضحيح
وعليه فما كان معلوما لم يخاطب نحو السماء فوقنا والارض تحتنا من الكلام خلافا لما جرى عليه بعض
نراح الأصل وخرج بالمفيد ما ليس مفيدا كجملة الشرط نحو ان قام زيد لأن الفائدة لا تتم الا بلجواب نحو
يقم عمرو أو فعمرو قائم والفصل الثاني هو قوله (مسند) وهو الاسناد بمعنى ضم كلمة الى أخرى على وجه
يفيد كضم الفعل الى فاعله نحو قام زيد وضم الخبر الى المبتدأ نحو زيد قائم وخرج بالمسند ما ليس مستند من
المفرد كزيد والمركب الاضافي كعبد الله والمزجي كعبيك فتعريف الناظم بالمسند أولى من تعبيره الاصل بالمركب
لانه يشمل الاسناد وهو المراد هنا الاضافي والمزجي وقد أغفل الناظم فصلا آخر ذكره الاصل وهو أن
تكون اقادته بالوضع خرج بذلك ما لا تكون اقادته بالوضع كأن تكون بالعقل كاللفظ الذي أفاد حياة
المتكلم من ورله جدار فانه بالنظر لذلك لا يسمى كلاما وهذا على ما قاله الجمهور من تفسير الوضع بجعل شيء بازاء
شيء آخر بحيث اذا فهم الأول فهم الثاني وأما على ما قاله بعضهم من تفسيره بالقصد فيخرج به ما لا تكون
اقادته مقصودة كاللفظ الذي يخرج من النائم والساهي والطيور الملعنة فان ذلك كله لا يسمى كلاما على هذه
الطريقة * ولما فرغ من تعريف الكلام شرع في تعريف الكلمة فقال (والكلمة) بكسر الكاف
وسكون اللام على وزن سيرة كما هو احدى اللغات الثلاث فيها وثانيها كلمة بفتح الكاف وكسر اللام على

كلامهم لفظ مفيد
مسند * والكلمة

فمن نبتة وثالثها كلمة بفتح الكاف وسكون اللام على وزن نمرقة وهذه اللغات تجري في كل ما كان على وزن فعل نحو كبد وكتف فان كان وسطه حرفا حلقيا جاز فيه لغت رابعة وهي اتباع فائه لعينه في الكسر اما كان نحو نخذ أو فعلا نحو نهد وقد اشتمل التعريف على جنس وفصل كما تقدم في تعريف الكلام فالجنس هو قوله (اللفظ) وقد تقدم الكلام عليه قريبا ولما أخذ اللفظ جنسا في التعريف احتاج الى التقييد بـ (المفيد) وهو الفصل الأول احترازاً من غير المفيد وهو المهمل كدبز مقلوب زيد فان اللفظ كما يطلق على المفيد وهو الموضوع لمعنى يطلق على غير المفيد وهو المهمل كما عرفت ومن أخذ القول جنسا في التعريف كابن هشام لم يحتج الى التقييد بالمفيد احترازاً من غير المفيد لان القول خاص بالمفيد كما يعلم من تعريفه الآتي والفصل الثاني هو قوله (المفرد) وخرج به المركب فلا يسمى كلمة الا بحجازا مرسلًا كما في قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها والضمير راجع لقوله رب ارجعون الخ وكما في قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد ألا كل نبي ما خلا الله باطل * وكل نعيم لا محالة زائل

وقد عرفتوا المفرد بانه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه نحو زيد فان جزأه كلزاي لا يدل على جزء معناه والمركب بانه ما يدل جزؤه على جزء معناه نحو غلام زيد فان جزأه كالغلام يدل على جزء معناه واعترض ذلك بان فيه خلط اصطلاح باصطلاح فان ما ذكره هو اصطلاح المناطقة وأما اصطلاح النحاة الذي الكلام فيه فهو أن المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين فاكثر كغلام زيد وعلى الاول فعبد الله علما من قبيل المفرد بخلافه على الثاني ولما ذكر تعريف الكلمة ذكر أنها تنقسم الى الاسم والفعل والحرف فقال (الاسم وفعل ثم حرف تنقسم) أي الكلمة فهي المقسم وكل من الاسم أو الفعل أو الحرف قسم منها وكل من الثلاثة قسم لاخويه ففرق بين المقسم والقسم والقسم اذ المقسم هو المحل الذي وردت عليه القسمة والقسم ما كان مندرجا تحت الشيء وأخص منه والقسم ما كان مينا للشيء ومندرجا معه تحت أصل كل واحد قسم الحيوان الى انسان وحمار وفرس مثلا كان الحيوان معصما وكل من هذه الثلاثة قسماته وكل منها قسما للآخرين ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو اذ لا معنى للتراخي بين الاقسام لا يقال بل له معنى وهو الاشعار بالخطا درجة الحرف عن قسيمه لانا نقول يكفي في ذلك ترتيب الناظم لها في القدر على حسب ترتيبها في الشرف والنحويون مجمعون على انحصار الكلمة في الثلاثة ولا تغتال الى من زاد رابعا وماه خالفة وعنى بذلك اسم الفعل لأن ما زاده داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل * واعلم أن تقسيم الكلمة الى هذه الاقسام من تقسيم الكل الى جزئياته اذ يصح الاخبار بالمقسم عن كل من الاقسام كما هو ضابط ذلك فيصح أن يقال الاسم كلمة ومكذا لا من تقسيم الكل الى أجزاءه لا يصح تحليل المقسم الى أقسامه كما هو ضابط ذلك كما في تقسيم الخبز الى خيط وسمرافاته يصح تحليل المقسم وهو الخبز الى أقسامه وهو الخيط والسمر (تنبيه) الحرف الذي هو قسم الاسم والفعل انما هو الحرف الذي جاء لمعنى كمن وفي وعن فكان على الناظم أن يقيده بذلك كما صنع الأصل احترازاً من الحرف الذي لم يحى لمعنى وهو اب ت الى آخرها وهذه تسمى حروف المباني وأما السابقة فتسمى حروف المعاني وانما قلنا اب ت الى آخرها ولم نقل ألف باء تاء ثاء الى آخرها لأن تلك هي حروف التهجى الحقيقية بخلاف هذه فانها أسماء لتلك ولهذا لما قال الخليل لأصحابه كيف تنطقون بل نبيهم بن جعفر فقالوا جيم قال انما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه والجواب ج لأنه المسمى لكن يجز زيادة هاء السكت لضرورة الوقف فيقال جهه ولما أنهى الكلام على الكلمة أخذ في الكلام على الكلم فقال (وهذه) أي التي هي الاسم الفعل والحرف والاضافة في قوله (ثلاثها) من اضافة اسم العدد للعدد (هي الكلم) فهو اسم لمجموع ثلاثة محو ان قام زيد لكن يرد على ذلك ان الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة بل هو مقول على

اللفظ المفيد للمفرد
الاسم وفعل ثم حرف
تنقسم
وهذه ثلاثها هي الكلم

كل ثلاث كلمات فصاعداً اتحد نوعها أو لم يتحد فادت أول مقفد وعلم من ذلك أن الكلام اسم جنس جعي وهو
 المختار وعليه فيجوز في ضميره التثنية ملاحظة للجمعية والتذكير على الأصل وهو الاكثر في التنزيل
 بحر فون الكلام عن مواضعه عليه يصعد الكلام الطيب (تنبيه) بين الكلام والكلام عموم وخصوص من
 وجه فانهما يجتمعان في نحو قولك قام أبوزيد وينفرد الكلام في نحو زيد قائم وينفرد الكلام في نحو ان قام
 زيد * وقد أخذ النظم في تعريف القول فقال (والقول) على الصحيح (لفظ) قد تقدم الكلام عليه قريباً
 (قد أفاد) بأن يكون موضوعاً واحترز بذلك عما إذا لم يفد بأن كان مهماً فلا يسمى قولاً ومقابل الصحيح
 أن القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد خاصة فيكون مراداً للكلام بخلافه على الصحيح فانه يكون أعم
 مطلقاً من الكلام كالكلمة فكل كلام أو كلام أو كلمة قول ولا عكس حال كونه (مطلقاً) عن التقيد
 بالتركيب وقد مثل له بقوله (كقم) فعل أمر من القيام (وقد) حرف تحقيق كفا في قولك قد قام زيداً وتقليل
 كفا في قولك قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوباً وتقريب كفا في قولك قد قامت الصلاة أي قرب قياسها
 (وان زيدا ارتقى) أي علا وارتفع ولما قسم النظم الكلمة فيما تقدم الى اسم وفعل وحرف شرع بين
 العلامات التي تميز كلامها عن أخويه وبدأ بالاسم لشرفه فقال (فالاسم) المتقدم في التقسيم قال فيه للعهد
 الذي كرى والفاء فاء الفصيحة لانها أفصح عن شرط مقدر والتقدير اذا أردت بيان كل من الاسم والفعل
 والحرف فالاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا واعلم أن الاسم له حدود حكم واشتقاق وعلامة * فحده لغة
 ما دل على مسمى واصطلاحاً كلمة دل على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعا * وحكمه الاعراب وما جاء منه
 مبنياً على خلاف الأصل * واشتقاقه من السمو وهو العلو ومن السعة وهي العلامة * وعلاماته كثيرة
 أوصلها بعضهم الى خمسين لكن النظم اقتصر على أربعة منها حيث قال (بالتنوين و) (ب) الخفض عرف) أي
 علم فتحوز يد من قولك زيد قائم اسم لوجود التنوين في آخره ونحو رجل من قولك مررت برجل اسم
 لوجود الخفض في آخره والتنوين لغة مطلق التصويت ومنه قولهم نون الطائر اذا صوت واصطلاحاً نون
 زائدة ساكنة تلحق آخر الاسم في اللفظ وتنفقه في الخط استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم
 وأقسامه عشرة لكن المختص منها بالاسم أربعة وهي المرادة هنا الاول تنوين التثنية وهو اللاحق لغير
 جمع المؤنث السالم من الاسماء المعربة المنصرفة كزيد ورجل والثاني تنوين التثنية وهو اللاحق للاسماء
 المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فانها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة ويقع مباحاً في باب اسم
 الفعل كصه وقياساً في العلم المحتوم بويه كسيبويه والثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات وعما
 جمع بالف وتاء من يدين والرابع تنوين العوض وهو ما عوض عن جملة أو جعل نحو قوله تعالى وأنتم حينئذ
 تنظرون وقوله تعالى يومئذ نحدث أعبداً وما عوض عن كلمة نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته
 وما عوض عن حرف أو حركة نحو جولو وغواش في حالي الرفع والجر بخلافه في حالة النصب وهذه الاربعة
 هي المختصة بالاسم والخامس تنوين الزيادة كفا في قوله تعالى سلاسل الاغلال في قراءة من قرأ سلاسل بالتنوين
 فانه قد زيد في التنوين لمناسبة اغلالا والسادس تنوين التثنية وهو اللاحق للقوافي المطلقة كفا في قول الشاعر
 ألقى اللوم عاذل والعتاب * وقولي ان أصبت لقد أصاب
 والسابع تنوين الحكاية كفا في قولهم قالت عاقلة بالتنوين مسمى به مؤنث فانه أبقى فيه التنوين مع أن حقه
 المنع من الصرف لانه لم يتوالت حكاية كان فيه قبل العلمية والثامن تنوين الضرورة كفا في قول الشاعر
 سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام
 فانه قد نون مطر في الشطر الاول مع أن حقه البناء على الضم من غير تنوين للضرورة والتاسع التنوين
 العالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة كفا في قول الشاعر

والقول لفظ قد أفاد
 مطلقاً
 كقم وقد وان زيدا
 ارتقى
 فالاسم بالتنوين
 والخفض عرف

قالت بنات العم ياسلمى واتن * كان فقيرا معد ما قالت واتن
والعائرتنوين الشنوذ سمع من كلامهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء على سبيل الشنوذ وقد نظم بعضهم
الاقسام المذكورة بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها * فان تقسيمها من خير ما حرزا
مكن وقابل وعوض والمنكرزد * رنم أواحك اضطررغال وما همزا

والخفص عبارة كوفية والجر عبارة بصريّة وانما كان الخفص علامة للاسم لان كل بحر ور مخبر عنه في المعنى
ولا يخبر الا عن الاسم فان قيل حينئذ كان ينبغي التعريف بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفص أجيب بان
الاخبار عنه علامة خفية لا يدركها المبتدئ بخلاف الخفص (و) عرف أيضا بقبول دخول (حرف خفص)
عليه في أوله (و) بقبول دخول (لام وألف) عليه في أوله فزيد في قولك مررت بزيد اسم لدخول حرف
الجر عليه ورجل في قولك جاء الرجل اسم لدخول الالف واللام عليه ولا فرق في الالف واللام بين المعرفة
والزائدة والموصولة بخلاف الاستفهامية فانها تدخل على الفعل تقول آل فعلت كذا بمعنى هل فعلت كذا ولا
يردد دخول الموصولة على الفعل في قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * لانه شاذ على الراجح ولعل تعبير
الناظم بالالف واللام للتوضيح أو لضرورة الناظم والاف كان الأولى أن يعبر بأل لان القاعدة أن الكلمة اذا
كانت على حرفين نطق بلفظها مكن وعن بخلاف ما اذا كانت على حرف واحد فانه ينطق باسمها كواو
العطف وفائه * تنبيه * لا يخفى أن الناظم قد تكلم أولا على ما يدخل في آخر الاسم وثانيا على ما يدخل في أوله
تبعالا لاصل لكن المناسب عكس ذلك وعند الاصل طول الكلام على حروف الخفص فناسب تأخيرها
وماتاسيها لان عاداتهم تقديم ما يقل الكلام عليه ليتفرغوا لما يطول الكلام عليه * ولما أنهى الكلام على
علامات الاسم شرع في الكلام على علامات الفعل فقال (والفعل) المتقسم في التقسيم قال فيه للعهد الذ كرى
كما تقدم في الاسم واعلم أن الفعل له أيضا حد وحكم واشتقاق وعلامة * فحده لغة الحدث الذي يحدثه الفاعل
واصطلاحا كلمة دل على معنى في نفسها واقتربت بأحد الازمنة الثلاثة وضعها * وحكمه البناء وما جاء منه معربا
وهو الفعل المضارع الخالي من النونين فعلى خلاف الاصل * واشتقاقه من الفعل بفتح الفاء كما قاله بعضهم
خلاف لمن قال من المصدر فضرب من الضرب وقعد من القعود وهكذا لان ذلك ليس قياس ما قالوه في الاسم
والحرف * وقد ذكر الناظم علامته بقوله (معروف) أى معلوم (ب) صحة دخول (قد) عليه وهي مشتركة بين
الماضي والمضارع تقول قد قام وقد يقوم والمراد بقدهنا قد الحرفية دون الاسمية لأنها تدخل على الاسم
تقول قنيز بدرهم أى حسبه درهم ولا يعترض على الناظم كالاصل في ترك التقييد بالحرفية لانها هي
المفهومة عند الاطلاق (و) بصحة دخول (السين) عليه وهي مختصة بالمضارع تقول سيقوم وفي التنزيل
سيقول السفهاء من الناس ولا يرد على الناظم شمول السين لسين الصبرورة والسين الهجائية ولغيرهما مع أنه
ليس نبي من ذلك علامة للفعل لان آل في السين للعهد والمعهود عند النحاة سين الاستقبال وهي التي معناها
التنفيس ومثل السين سوف تقول سوف أفعل كذا وفي التنزيل سوف أستغفر لكم ربى ومعناها التنفيس
كالسين الا أنها أكثر نفيسا منها ومذهب الجمهور ان السين وسوف كلمتان مستقلتان أصلان برأسهما وقيل
ان السين منقوصة من سوف (و) بصحة دخول (تاء تأنيث) للسند اليه فاعلا كان أو نائبا عنه (مع التسين)
أصالة ولو عرض نحر بكها نحو قالت اخرج عليهن ونحو قالتا أين طائعتين بخلاف المتحركة أصالة فليست علامة
للفعل واحترزنا بقول السند اليه عن تاء رب وثمت فانها فيهما لتأنيث اللفظة (و) بصحة دخول (تا) الفاعل
وهي التي في (فعلت مطلقا) أى سواء كانت للتكلم بأن كانت مضمومة أو للمخاطب بأن كانت مفتوحة
أو للمخاطبة بأن كانت مكسورة فالأولى كما في قولك جئت لك والثانية (ك) ما في قب (حت) يا زيدا الى

وحرف خفص ولام
وألف
والفعل معروف بقد
والسين
وتاء تأنيث مع التسين
وتأفعلت مطلقا كجئت
لى

والثالثة كما في قولك جئت ياهندي وكل من تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل مختص بالماضي (و) بقبول (النون) التي للتوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة دلالة على الطالب (و) بقبول (اليا) التي للمخاطبة مع الدلالة المذكورة فالاول كما (في) قولك (افعلن) بتشديد النون ومثله افعلن بتخفيفها (و) الثاني كما في قولك (افعل) ياهندي وكل من النون مع الدلالة على الطلب ومن الياء معها مختص بفعل الامر وعلم من اعتبار الدلالة أيضا أن هذه العلامة مركبة فالأظم اقتصر على أحد الجزأين ولعل ترك الأصل هذه العلامة لعسرها على المبتدئ بسبب تركيز من شيئين كما علمت ﴿تنبيه﴾ قد عرفت مما تقدم أن علامة الفعل أقسام أربعة منها ما هو مشترك بين الماضي والمضارع ومنها ما هو مختص بالمضارع ومنها ما هو مختص بالماضي ومنها ما هو مختص بالامر * ولما أنهى الكلام على علامات الفعل شرع في الكلام على علامات الحرف فقال (والحرف) المتقدم في التقسيم قال فيه للعهد الذي كرى كما تقدم في كل من الاسم والفعل * واعلم أن الحرف له أيضا حد وحكم واشتقاق وعلامة * فحدده لغة الطرف واصطلاحاً كلمة دللت على معنى في غيرها * وحكمه البناء ولم يجيء منه شيء على خلاف الأصل * واشتقاقه من التحرف وهو التعريف * وعلامته عدمية كما أشار إليه بقوله (لم يصلح له علامة) تميزه عن قسميه (الاتفاقبوله العلامة) التي لكل من الاسم والفعل فعدم العلامة له علامة لا يقال العدم لا يصح أن يكون علامة لانا نقول محل ذلك في العدم المطلق بخلاف المقيد كما هنا لان المراد عدم علامة الاسم والفعل لا العدم مطلقاً فان قيل لم جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية ولم يعكسوا أجيب بان ذلك للتناسب بين كل وعلامته فان الاسم والفعل أشرف من الحرف والعلامة الوجودية أشرف من العدمية فجعلوا الأشرف للأشرف والأخسر للأخسر ﴿تنبيه﴾ نفي الصلاحية انما هو باعتبار اللغة لان هذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه فتنى شهد أهل اللغة بان دخولها عليه معيب بتحقيق عدم الصلاحية ﴿باب الاعراب﴾

والنون واليا في افعلن
وافعل
والحرف لم يصلح له
علامة
الاتفاقبوله العلامة
﴿باب الاعراب﴾
اعرابهم تفسير آخر
الكلم
تقديرا اولفظا لعامل

ومعناه في اللغة الابانة يقال أعربت الشيء أبنته وعدم اللحن في الكلام يقال أعربت الكلام أي لم ألقن فيه والتعجب الى الغير ومنه العروبة أي المتحبة الى زوجها وغير ذلك وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما انه لفظي وعليه في حديثه ما جى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وثانيهما أنه معنوي وهو الذي مشى عليه الناظم تبعاً للأصل حيث قال (اعرابهم) أي النحاة (تفسير آخر الكلم) ذاتاً أو صفة فالاول بان يبدل حرف بآخر كما في المثني والجمع والثاني بان تبدل حركة بأخرى كما في المفرد وشمل الآخر في كلامه الآخر حقيقة كما في زيد وعمرو والآخر حكماً كما في يدودم فان قيل الكلم اسم جنس جعي فأقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات وحينئذ فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين أجيب بان المراد جنس الكلم وبأنه على حذف مضاف أي آخر أحد الكلم وخرج بالتقييد بآخر الكلم تغيير أول الكلم أو وسطه كقولك في زيد زيد أوزيود فلا يسمى اعراباً وانما اختص بالآخر لانه طارئ على الكلمة وحق الطارئ أن يكون في الآخر والمراد بالكلم هنا خصوص الاسم المعرب والفعل المضارع اختالى من النونين لان الاعراب لا يكون الا فيهما بخلاف الاسم غير المعرب والفعل الماضي والحرف والامر والمضارع الذي اتصل به احدي النونين سواء كان ذلك التغيير من حيث علامته (تقديرا) كما في قولك جاء الفتي (أولفظاً) كما في قولك جاء زيد وبقولنا من حيث علامته اندفع ما قد يقال من أن التغيير أمر معنوي فلا يكون تارة تقدير أو تارة لفظاً وأوفي كلامه للتنويع لا للشك فكأنه قال وذلك التغيير نوعان تقديرى ولفظي وترك نوعاً ثالثاً وهو المحلى كما في قولك جاء سيوبه وقد يقال أراد بالتقديرى ما عدا اللفظي فيشمل المحلى وذلك التغيير (ل) أجل (عامل) وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب لفظياً كان وهو ظاهر وهو يا كلاً ابتداء ونحوه مقدماً كان وهو ظاهر أيضاً ومؤخراً كما في قولك زيداً رأيت كما يدل على

ذلك كله تنكير عامل (علم) ولو متحد والسبيل كما في قولك زيد في جواب القائل من جاء وخرج بذلك تغيير آخر الكلام لا لاجل عامل بان لم يكن لسبب أصلاً كما في حيث اذا قصت أو كسرت بعضهما أو كان لسبب آخر كالاتباع في نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعاً للام والنقل في نحو من أمن بنقل حركة الهمزة الى النون والحكاية في نحو من زيد بالنصب بعد قول القائل رأيت زيدا والتقاء الساكنين في نحو لم يكن الذين كفروا فان ذلك لا يسمى اعراباً بل كحقيقة الاعراب كأن قال قال له هل هذه الحقيقة شيء واحد أو لها أقسام فاجاب بقوله (أقسامه) أي الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (أو بعة) سواء قلنا بان الاعراب لفظي كما هو التحقيق أو بانه معنوي كما جرى عليه الناظم وباعتبار الحثية المذكورة اندفع ما قيل جعله أقسام الاعراب أو بعة غير صحيح لانه ان أراد أقسام اعراب الاسم فلا يصح لانها ثلاثة رفع ونصب وخفض وان أراد أقسام اعراب الفعل فكذلك لانها ثلاثة رفع ونصب وجزم ووجه اندفاع ذلك أنه لم يرد ما ذكر بل أراد أقسام الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل وتعبيره كالاصل بالاقسام أولى من تعبیر بعضهم بالالقب لان من حق اللقب أن يصدق على ما لقب به وهو غير صحيح هنا لان فيه حمل الاخص على الأعم فلا يقال الاعراب رفع مثلاً ولا يخفى أن تقسيم الاعراب الى هذه الأقسام من تقسيم الكل الى جزئياته وقد تقدم ضابطه (فلتعتبر) أي الأقسام المذكورة ثم أبدل الناظم من الاربعة قوله (رفع) في اسم وفعل نحو يقوم زيد وهو لغة العلو والارتفاع واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وماناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الضمة وماناب عنها وانما سمي بذلك لارتفاع الشفتين عند النطق به (ونصب) في اسم وفعل أيضاً نحو لن أضرب زيد وهو لغة الاستقامة واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وماناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الفتحة وماناب عنها وانما سمي بذلك لاتصاف الشفتين عند النطق به (وكذا) أي مثل ما ذكر في كونه من أقسام الاعراب (جزم) في فعل فقط نحو لم يقم وهو لغة القطع واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته السكون وماناب عنه وعلى أنه لفظي نفس السكون وماناب عنه وانما سمي بذلك لان الجازم يقطع من المجزوم شيئاً وقد عرفت أن الجزم في اللغة القطع (وجز) في اسم فقط نحو زيد في قولك مررت بزيد وهو لغة السحب واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وماناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الكسرة وماناب عنها وانما سمي بذلك لاجترار الشفة السفلى عند النطق به وقد تقدم أن الجر عبارة بصرية والخفض عبارة كوفية وعلم مما تقدم أن الأقسام الأربعة ترجع في الحقيقة الى قسمين مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب ومختص بأحدهما وهو الجزم والجر ولعل ذلك نكتة فصلها في كلام الناظم ولا يرد ذلك على التشبيه لان المراد التشبيه في كون كل من أقسام الاعراب كما تقدم • ولما ذكر الناظم هذه الأقسام مجتمعة باعتبار محلها مخرج في تفصيلها بذلك الاعتبار فقال (والكل) من الأقسام المذكورة (غير الجزم) من الرفع والنصب والجر (في الاسماء) والمعربة ولو محلاً (يقع) أي الكل المذكور (وكلاً) أي الأقسام المذكورة لكن غير الخفض بقرينة كلامه بعد يقع (في الفعل) المعرب وهو الفعل المضارع الخالي من النونين ولذلك أفرد الناظم وانما عبر الأصل بصفة الجمع مع أن المعرب من الافعال واحد وهو المضارع نظراً لتعدد الافراد المعربة (والخفض امتنع) وقوعه في الفعل المذكور وانما أعطى الخفض للاسم والجزم للفعل لان الاسم خفيف بخلاف الفعل والخفض ثقيل بخلاف الجزم فاعطى الثقل للثقيل وبالعكس ليتعادلا • ولما أنهى الكلام على الاعراب وأقسامه مخرج يتكلم على المعرب مستبعداً للكلام على المبني فقال (وسائر الاسماء) بالمد أي جميعها فسائر بمعنى جميع هنا وقد يكون بمعنى باقي (حيث لا شبهة) بها (قربها من الحروف) لقوته بان لم يكن بها شبهة أصلاً وكان شبهة لم يقربها من الحروف لضعفه وهو الذي عارضه نبي من خواص الاسم (معربة) من

علم
أقسامه أربعة فلتعتبر
رفع ونصب وكذا جزم
وجز
والكل غير الجزم في
الاسماء يقع
وكلاً في الفعل والخفض
امتنع
سائر الأسماء حيث
لا شبهة
قربها من الحروف
معربة

الاعراب وقد تدهد الكلام عليه (وغير ذى) أى هذه (الاسماء) بالمدودخل تحت الغير المدكور كل من
الاسماء التي قام بها به قريبا من الحرف كأسماء الشروط والاستفهام وسائر الحروف والفعل الماضي
اجماعا لفعل الامر على مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم بلام الامر مقدرة لانه
مقتطع عندهم من المضارع قال في المغني وبقولهم أقول والفعل المضارع غير الخالي من النونين كما سيأتي
فكل ذلك (مبنى) من البناء وهو لغة وضع ثنى على ثنى بحيث يراد به الثبات وأما في الاصطلاح ففيه
منهتان كما تقدم في الاعراب أحدهما أنه لفظي وعليه فيجذبانه ما سجي به لالبيان مقتضى العامل وليس
حكاية ولا اتباعا ولا تقلولا تخلصا من سكونين وثانيهما أنه معنوي وعليه فيجذبانه لزوم آخر الكلمة حالة
واحدة لغير عامل أو اعتلال ثم استثنى الناطم من الغير المدكور المضارع الخالي من النونين بقوله (خلا) هو هنا
حرف استثناء بخلافه في آخر الشطر الثاني فلا يطاء فعل (مضارع) بالجر بخلاف شرط أن يكون (من كل
نون) من نون الاناث ولا تكون الامباشرة ومن نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة له لفظا وتقديرا
(قد خلا) يتعلق به الجار والمجرور قبله والتقدير قد خلا من كل نون فان لم يخل من كل نون بان لحقته نون الاناث
ولا تكون الامباشرة كما علمت بنى على السكون نحو النسوة يضربن أو لحقته نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة
المباشرة له لفظا وتقديرا بنى على الفتح نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين وقد شمل ذلك المستثنى منه كما
تقدم التنبيه عليه بخلاف غير المباشرة لفظا نحو لتباون أو تقدير انحوولا يصدنك فانه لا يثنى بل يعرب ولما
ذكر أقسام الاعراب وكانت محتاجة الى علامات تميزها أعقبها بذكر العلامات فقال

(باب) بيان (علامات) أقسام (الاعراب)

المتقدمة وهي أربعة عشر علامة أربعة للرفع وخمسة للنصب وثلاثة للخفض واثنان للجزم والاصل منها
أربعة الضمة أصل في الرفع والفتحة أصل في النصب والكسرة أصل في الخفض والسكون أصل في الجزم
وما عدا هذه الاربعة على خلاف الاصل كما سيتضح لك ان شاء الله تعالى وانما قدرنا أقساما لانه مراد الناطم
كالاصل بدليل كلامه به وبأيا هذه العلامات ليست لمطلق الاعراب والامدادت الضمة مثلا على
خصوص الرفع وانما تدل على مطلق الاعراب وازافة العلامات الى ما بعدها على معنى اللام بناء على
ما مشى عليه الناطم كالاصل من ان الاعراب معنوي وبدأ بعلامات الرفع لانه اعراب العمدة فقال
(الرفع) من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (منها) أى من تلك العلامات أربعة وباعتبار
الحيثية المذكورة اندفع ما قد يقال ان أراد ذكر علامات الرفع في الاسم فكلامه غير صحيح لان علاماته
فيه الضمة والواو والالف فقط وان أراد ذكر علامات الرفع في الفعل فكذلك لان علاماته فيه اثنتان
الضمة والواو فقط العلامة الاولى (ضمة) على الاصل وقلبك قدسها الناطم العلامة الثانية (واو)
على النيابة عن الضمة وثنى بهالانها تلعب الضمة العلامة الثالثة (ألف) على النيابة عن الضمة وثالث
بهالانها أخذت الواو في المد واللين والعلامة الرابعة أشار اليها بقوله (كذلك) أى مثل المد كور في أن كلا
علامة للرفع (تون ثابت) في اللفظ (لا منحنف) منه وفي ذلك اشارة الى أن قول المعربين مرفوع
وعلمة رفعه بون النون معناه مرفوع بالنون الثابتة فهو من اضافة الصفة للموصوف وانما ذكر
الوصف باعتبار كونه حرفا لاجل النظم وختم بالنون لانها علامة للرفع في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذا
علامته وإذا ردت بيان موضع كل من هذه العلامات (ف) أقول لك (الضم) أى الضمة فراده بالضم الضمة
تسمعا يكون علامة للرفع (في اسم مفرد) والمراد به هنا ليس مشى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من
الاسماء الخمسة بخلافه في باب الخبر وباب لا وباب المنادى كما سيأتي ولا فرق بين أن يكون منصرفا كما في قولك
جاء زيدوي أن يكون غير منصرف (ك) ما في قولك جاء (أحد) فكل من زيدوا أحد مرفوع ولا فة

وغير ذى الاسماء مبنى

خلا

مضارع من كل نون قد

خلا

باب علامات

الاعراب

لرفع منها ضمة واو

ألف

كذلك نون ثابت

لا منحنف

فالضم في اسم مفرد

كأحد

رفعة الضمة (و) في (جمع تكسير) وهو ما تكسرفيه بناء واحده اما بز ياده فقط كما في صنو وصنوان
أو بنقص فقط كما في تخمة وتخم أو بتبديل الشكل فقط كما في أسد وأسداً وبألز يادة والنقص وتبديل الشكل
كما في غلام وغلما ن أو بالزيادة مع تبديل الشكل كما في رجل ورجال ومن هذا القسم مثال المصنف الذي أشار
إليه حيث قال (ك) قولك (جاء الاعد) جمع عبداً والنقص مع تبديل الشكل كما في رسول ورسول
أو بالزيادة والنقص ولم يوجد له مثال وإن اقتضته القسمة العقلية (و) في (جمع تأنيث) امها كان كهندات أو
صفة (كسلمات) والتقييد بالجمع والتأنيث جرى على الغالب لانه قد يكون اسم جمع كولات ومفردا كعشرات
وقد يكون مذكرا كالحامات وكذا تقييد الاصل بالسالم لانه قد يكون مكسرا كحليلات وجعل بعضهم جمع
المؤنث السالم كاللقب لكل ما كان في آخره ألف وتاء مزبدتان (و) في (كل فعل معرب) وهو الفعل
المضارع الخالي من النونين لكن بشرط أن لا يتصل به ضمير ثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة
واحترز الاصل عن ذلك بقوله الذي لم يتصل بآخره شيء لكن الناظم اتكل على علمه مما سيأتي ولا فرق بين
أن يكون صحيح الآخر كيقوم أو معتل الآخر (كياتي) بنسبيل الهمة فكل منهما مرفوع بضمة ظاهرة في
الاول مقدرة في الثاني ولما بين موضع الاصل نمرع بين موضع النائب فقال (والواو) تكون علامة للرفع
(في جمع كور السالم) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مقدرا انفصالها وانما كان سالما
لانه لم فيه بناء واحده ولا يرد أنه مما تغير بالزيادة لتقدير انفصالها هنا كما علمت ويشترط فيه أن يكون
مفردة علما أو صفة فالاول كما في قولك جاء الزيدون والثاني (ك) ما في قولك (الصالحون هم أولو المكارم)
وأن يكون لفظا كراقل خال من تاء التأنيث وماذا كرجاء في كل من العلم والصفة ويختص العلم بأن لا يكون مركبا
تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا بحرفين ويختص الصفة بأن لا تكون من باب أفعل فعلاء ولا فعلا فاعلى
ولا مما يستوي فيه لفظ كروا والمؤنث ويلحق به أربعة الاول أسماء جوع لا مفرد لها كعشرون وبابه الثاني
جوع تكسير كسئون وبابه الثالث جوع تصحيح لم تستوف الشروط كاهلون ووايلون الرابع ماسمى به من
هذا الجمع كزيدون مسمى به وبذلك يعلم أن في عبارة الناظم كاصلة قصورا وأجيب بان التعبير بالجمع وبالسالم
جرى على الغالب وبان المراد بجمع المذكور السالم كل ما جمع بواو ونون أو ياء ونون (كما أنت) أي الواو علامة
للرفع (في الخمسة الأسماء) بالمد في عبارته تقديم اسم العدد على المعداد والاصل في الأسماء الخمسة وهو الواقع
في أكثر نسخ الاصل ووقع في بعض نسخه الأسماء الستة بزيادة الهن وهو كناية عما يقبح التصريح به واعرابه
بالحروف لفة قليلة ولذا سقط في أكثر نسخ الاصل كما علمت (وهي) أي الأسماء الخمسة (التي تأتي) قريبا
(على الولا) بالمد في قوله (أب) نحو جاء أبوك و (أخ) نحو جاء أخوك و (حم) نحو جاء حموك بكسر
الكاف لان الحم اسم لا قارب الزوج على المشهور وقيل اسم لا قارب الزوجة وقيل مشترك بينهما ففيه ثلاثة
أقوال (وفو) وهو لغة في الفم نحو هذا فوك (وذو) نحو جاء ذو مال والخال أنه قد (جرى) كل من الأسماء
الخمس (مضافا) لغير ياء المتكلم بخلاف ما لو كان غير مضاف أو مضافا إلى المتكلم فانه يرفع بالضمة الظاهرة في
الاول نحو جاء أب والمقدرة في الثاني نحو جاء أبي (مفردا) بخلاف ما لو كان مثنى أو مجموعا جمع تصحيح
أو تكسيرا فانه يرفع بما يرفع به المثنى والجمع السالم وغير السالم نحو جاء أبوك ونحو جاء أبون ونحو جاء أبوك
(مكبرا) بخلاف ما لو كان مصغرا فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو هذا أخى زهيدة أربعة شروط بزيادة
قولنا لغير ياء المتكلم ويزاد أيضا أن يكون غير منسوب بخلاف ما لو كان منسوباً فانه يرفع بالضمة الظاهرة
نحو جاء أبوك وأن يكون الفم خاليا من الميم كما أشار إليه الناظم بخلاف ما لو لم يكن خاليا منها فانه يرفع بالضمة
الظاهرة نحو هذا فوك وأن تكون ذو مضافة إلى اسم جنس ظاهر غير صفة وأن تكون بمعنى صاحب فلو
كانت موصولة بنيت على المشهور وقد تعرب جلا على التي بمعنى صاحب وقد روى بالوجهين قوله

وجع تكسير كجاء
الاصل

وجع تأنيث كسلمات

وكل فعل معرب كياتي

والواو في جمع الله كور

السالم

كالصالحون هم أولو

المكارم

كما أنت في الخمسة

الأسماء

وهي التي تأتي على قولاء

أب أخ حم وفو وذو

جرى

كل مضافا مفردا مكبرا

• خسي من فخر جندهم ما كفلها • (وفي المتن) وهو كل اسم دل على اثنين بز يند في آخره ووصلح للتجريد وصفته عليه وذلك (نحو زيدان) في قولك جاء الزيدان (الالف) فهي علامة لرفع في توصيفه بلتنى أولى من نصير الأصل بالثنية لان الالف تسمى علامة للرفع في المتن لاني الثنية لكن أجيب عن الأصل بما مراد من المصدر اسم المفعول ويشترط له ثمانية شروط أشار إليها بعضهم بقوله

شروط المتن أن يكون معربا • ومفردا منكرًا ماركبا

موافقا في اللفظ والمعنى له • مما قل لم يفت عنه غيره

ويصح بما تان واقتان وما سمي به مطلقا وكلا وكذا ان أضيفا الى الضمير فلان أضيفا الى قاهر أعربا بحركات مقصورة كالفتى ونحوه (والنون) الثابتة تكون علامة لرفع (في) الفعل (المضارع) المتصل به ضمير ثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة وهو (التي عرف) عندهم (ب) موازينه وهي (يفعلان) بالياء التحتانية وهي الغائبين المذكورين إما كانت الالف فيه كافي قولك الزيدان يضربان أو حرفا كافي قولك يضربان للزيدان على لغتأ كلوني البراضيت ففيه صورتان و (تفعلان) بالياء الفوقانية وهو للمخاطبين المذكورين كافي قولك تضربان (أتما) ياربان والمخاطبتين المؤنثتين كافي قولك تضربان أتما ياربان والمؤنثتين المؤنثتين إما كانت الالف فيه كافي قولك الهندان قومان أو حرفا على اللغة المذكورة كافي قولك قومان الهندان فخير أربع صور (ويفعلون) بالياء التحتانية وهو لجمع المذكور الغائبين إما كانت الواو فيه كافي قولك الزيدون يضربون أو حرفا على تلك اللغة كافي قولك يضربون الزيدون ففيه صورتان و (تفعلون) بالياء الفوقانية وهو لجمع المذكور المخاطبين كافي قولك تضربون ياربون ولا تكون الواو فيه إلا إما مخفية صور أو لاحت حال كونهما (معهما) بسكون العين أي مع يفعلان وتفعلان (وتفعلين) ولا يكون إلا بالياء الفوقانية وهو للمخاطبة المؤنثة كافي قولك (ترحين) يا هند (حالي) القائم في ولا تكون الياء فيه إلا إما مخفية صورة واحدة (و) هذه الموازين (اشتهرت) عندهم (بالخسة الأفعال) لكنها باعتبار ما تقسم ترجع الى عشرة بل قسرت على ذلك وفي عبارته تقديم اسم العدد على المعلوم والأصل بالأفعال الخمسة ولما انتهى الكلام على علامات الرفع شرع في الكلام على علامات النصب وعقد لها بابا فقال

(باب بيان علامات النصب)

لكن كان الأولى أن لا يفرج لها الخوط في الترجمة السابقة وقد بينها بقوله (لنصب) من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل كما تقسم في الرفع (خمس) من العلامات (و) إذا أردت بيانها ف (هي فتحة) على الأصل فلذلك قسمها الناظم و (ألف) على النيلية عن الفتحة وثني بها لأنها تكتب بالفتحة و (كسر) على النيلية عن الفتحة والمراد به الكسرة فعبر به عنها تسميها لأنها أخت الفتحة (وياء) على النيلية عن الفتحة وقسمها على النون لأنها أخت الالف (ثم نون تنحرف) في اللفظ وفي ذلك إشارة الى أن قول المعربين منصوب وعلامة نصبه حذف النون معناه منصوب بالنون المحذوفة فهو من إضافة الصفة الى الموصوف وختم بالنون لأنها علامة للنصب في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذلك علامته كما تقسم في الرفع وقد بين موضع كل من هذه العلامات في قوله (فانصب بفتح) أي قصة فعبر بالفتح عنها تسميها (ما) أي التي أو شيئا (بضم) أي ضمة ففيه التسمي السابق (قصر فع) يتعلق به الجار والمجرور قبله والجملة صلة وصفة والمعنى أن الفتحة تكون علامة للنصب فيما تكون فيه الضمة علامة للرفع مما تقدم (الاجع التأنيث) (كهندات) ومسلكت (فتحة منع) بالبناء للمفعول فلا ينصب بالفتحة بل بالكسرة كما سيأتي ولما بين موضع الأصل شرع ببيان موضع النائب فقال (واجعل) علامة (لنصب الخسة) أو السته (الاسماء) المتقدمة (ألف) بسكون الفاء للضرورة والاف كان عليه أن يقول ألفا لأنه مفعول لا جعل ويحتمل أنه جرى على لغة من وقف

وفي المتن نحو زيدان

الالف

والنون في المضارع الذي

عرف

بضمه لان تفعلان أتما •

ويفعلون تفعلون معهما

وتفعلين ترجين حالي •

واشتهرت بالخسة الأفعال

(باب علامات النصب)

لنصب خمس وهي

فتحة ألف

كسر وياء ثم نون

تنحرف

فانصب بفتح طبعهم

قصر فع

الا كهندات فتحة

منع

واجعل لنصب الخسة

الاسماء ألف

على المنصوب بصورة المرفوع والمجرور والمعنى أن الالف تكون علامة للنصب في الاءاء الخمسة أو الستة نحو رأيت أباك وأخاف إلى آخرها (والنصب بكسر) أى بكسرة ففيه التسميح المتقدم (جمع تأنيث) كهندات ومسلمات (عرف) فيما تقدم تمثيله له وفي التنزيل خلق الله السموات (والنصب في الاءاء الخمسة الذي قد ثنيا) كالزبد في قولك رأيت الزبد (و) في (جمع تذ كير مصحح) لا مكسر كسامين في قولك رأيت مسلمين (يا) مفتوح ما قبلها مكسور ما بعدها في المثني وبالعكس في جمع المذكر المصحح والمعنى أن الاءاء تكون علامة للنصب في المثني وجمع المذكر السالم وانما أطلق الأصل الجمع حيث لم يقيد بمذكره الناظم لأن مراده الجمع الذي على حد المثني بقريته ذكره معه والذي على حد المثني انما هو جمع المذكر السالم (والخمس الأفعال) أى والأفعال الخمسة المتقدمة وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين (حيث تنصب) بان دخل عليها عامل النصب كن (خذف نون الرفع) أى التي تكون علامة للرفع عند رفع هذه الأفعال (مطلقا) أى من غير تفصيل (يجب) حيث تفتقون لن يفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلوا ولن تفعلوا فلهذه كلها منصوبة وعلامة نصبها النون المخوفة نيابة عن الفتحة ولا يرد على ذلك قوله تعالى إلا أن يعفون لأن النون فيه ليست نون الرفع بل ضمير التسوية والواو فيه ليست واو الجمع بل واو الفعل ولما أنهى الكلام على علامات النصب شرع في الكلام على علامات الخفض وعقد لها بابا فقال

(باب) بيان (علامات الخفض)

لكن كان الأولى أن لا يترجم لها الماسر في علامات النصب وقد بينا بقوله (علامة الخفض) أى علاماته فاندفع ما قد يقال كيف يخبر عن المفرد بجمع مع أنه يشترط تطابق المبتدأ والخبر ووجه الاندفاع أن التطابق حاصل معنى لأن المفرد المضاف لمعرفة يعم مكانه قال علامات الخفض (التي بها انضبط) وتبرز عن غيره ثلاثة العلامة الأولى (كسر) على الأصل ولذلك قدمه الناظم وقد عرفت أن المراد به الكسرة ففيه التسميح السابق (و) العلامة الثانية (ياء) بالمد على النيابة عن الكسرة وثني بها لانها تناسب الكسرة والعلامة الثالثة ذكرها بقوله (ثم فتحة) على النيابة عن الكسرة وثالث بها لانها أخت الكسرة وكما نابت الفتحة عن الكسرة هنا نابت الكسرة عن الفتحة فيما تقدم فقد تقارضا وهذه المذكورات هي علامات الخفض (فقط) أى حسب زيادة الفاء ليز بين اللفظ وقديين موضع كل من هذه العلامات في قوله (فاخفض بكسر) أى بكسرة ففيه التسميح الماسر (ما) أى الذي أو شيئا (من الاءاء) لامن الأفعال (عرف في) حال (رفعه بالضم) أى بالضمه ففيه التسميح السابق وذلك هو الاءاء المفرد وجمع التكسير وجمع التأنيث فالكسرة تكون علامة للخفض في كل من هذه الثلاثة (حيث ينصرف) أى ينون بتنوين الصرف وهو تنوين التمكين ويسمى الاءاء حينئذ متمكنا أو مكن واحترز بذلك عما إذا لم ينصرف ذلك فإنه يخفض بالفتحة كما سيأتي لكن الأصل اتما قيد كلام من الأولين أعني الاءاء المفرد وجمع التكسير بالنصرف ولم يقيد الأخير أعني جمع التأنيث بذلك لانه لا يكون الا منصرفا فلا حاجة إلى التقييد به الا أنه اذا سمى به نحو عرفات وأذرع جاز فيه الصرف وعدمه لأن العرب اختلفت فيه على ثلاث فرق فبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية فقط فيعربه بالكسرة مع التنوين كما كان قبل التسمية وهذه هي اللغة المشهورة وبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية وبعدها فيعربه بالكسرة نظرا لما قبل التسمية ويترك تنوينه نظرا لما بعد التسمية وبعضهم ينظر لحاله بعد التسمية فقط فعربه بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث ولعل الناظم راحى ذلك فقيد في الكل بالقيد المذكور ولما بين موضع الأصل شرع بين موضع النائب فقال (واخفض ياء) بالمد (كلما) أى الذي أو شيئا (بها) أى بالياء (نصب) بالبناء للفعول وبه يتعاق الجار والمجرور قبله وذلك هو المثني وجمع المذكر السالم (و) اخفض بها أيضا (الخمس) أو الستة (الاءاء) المتقدمة (بشرطها) أى بشرطها

والنصب بكسر جمع

تأنيث عرف

والنصب في الاءاء الذي

قد ثنيا

وجمع تذ كير مصحح

يا

والخمس الأفعال حيث

تنصب

خذف نون الرفع مطلقا

يجب

(باب علامات

الخفض)

علامة الخفض التي بها

انضبط

كسرو ياء ثم فتحة فقط

فاخفض بكسر ما من

الاءاء عرف

في رفعه بالضم حيث

ينصرف

ولخفض ياء كل ما بها

نصب

والخمس الاءاء بشرطها

لأن المفرد المضاف لمعرفة يعى كما مر وقد تقدم بيان شروطها وهي كون كل مضافا لغير الياء مفردا مكبرا غير منسوب إلى آخر ما سبق فتلخص بأن الياء تكون علامة للخفض في المثني كفاي قولك مررت بالزبد بن وفي جمع المذكور السالم كفاي قولك مررت بمسلمين وفي الأسماء الخمسة أو الستة على ما تقدم فإذا فعلت ذلك (نصب) أي توافق الحق (واخفض بفتح) أي فتحة ففيه التسميح المار (كل ما) أي الذي أو اسم (لم ينصرف) أي لم ينون تنوين الصرف وهو تنوين التمسكين كما مر ثم بين ما لم ينصرف بقوله (مما) أي من الذي أو من اسم (بوصف الفعل) من العلتين الفرعيتين واحدة منهما ترجع إلى اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر عند البصريين وشبه التركيب عند الكوفيين لأنه يدل على الحدث والزمان والنسبة والأخرى ترجع إلى المعنى وهو احتياجه إلى الفاعل في الافادة وقوله (صار يتصف) يتعلق به الجار والمجرور قبله والأصل مما صار يتصف بوصف الفعل ولما أنصف الاسم بوصف الفعل منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر مع التنوين وانصافه بوصف الفعل (بأن يحوز) بالخاء المهملة الزاى المحجمة من الحيازة وهي الجمع (الاسم) سواء كان مفردا أو جمعا تظاهر الأعراب ومقدره (علتين) فرعيتين ترجع أحدهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى بخلاف مثو كان كل منهما يرجع إلى اللفظ كفاي نحو أجبال بالجيم تصغير أجبال أو إلى المعنى كفاي نحو حائض (أو) يحوز الاسم (علة) واحدة (تغني عن اثنتين) من العلة فلا بد من علتين معا أو علة تقوم مقام العلتين وانما لم يكتب بعلة واحدة الا اذا أغنت عن اثنتين لأن مشابهة الاسم للفعل غير قوية وغير ظاهرة فلا تثبت الا بعلتين أو بعلة تقوم مقام العلتين وقد بين الناظم ذلك على اللف والنشر المشقوش بقوله (فألف التأنيث) مقصورة كانت وهي ألف لينة كفاي حبل أو ممدودة وهي ألف قبلها ألف قلبت هي همزة كفاي صحراء (أغنت) عن علتين حال كونها (وحدها) وانما أغنت عن علتين لانها دالة على التأنيث ولازمة لما هي فيه فالتأنيث بمنزلة علة وهي ترجع إلى المعنى وال لزوم بمنزلة علة أخرى وهي ترجع إلى اللفظ وعلم من ذلك أن الفتحة تقدر في نحو حبل جرا كما تقدر في ذلك نصبا وهذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح النجفي إلى أن المقدري في ذلك جرا انما هو الكسرة لانه لا تقل مع التقدير (و) كذلك أغنت وحدها (صيغة الجمع الذي قد انتهى) بحيث لا يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد حصوله على هذه الصيغة وضابطه كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان كما سجد أو ثلاثة أو سطها ساكن كصايح والتفديد بالتكسير لجواز جمعه جمع سلامة كفاي صواحب فانه يجوز جمعه على صواحبات ووجهه أن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يضرب في نهاية الجمعية وانما أغنت صيغة منتهى الجموع عن علتين لأن الجمعية بمنزلة علة هي ترجع إلى المعنى وكونه أقصى بمنزلة علة (أخرى) وهي ترجع إلى اللفظ وخرج بقولنا أو سطها ساكن نحو ملائكة لان أو سط الثلاثة فيه متحرك وبعضهم أخرجه باشتراط أن لا يكون في آخر هذا الجمع ناء التأنيث ولما بين العلة التي تقوم مقام العلتين شرع بين العلتين فقال (والعتان) اما (الوصف) أي الوصفة ولو عبر بها لكان أولى لان الوصف هو الاسم بخلاف الوصفية فانها كون الاسم يدل على حال من أحوال الذات (مع) بسكون العين للضرورة (عدل) وهو في اللغة تقيض الجور ويطابق على الميل عن الطريق وعلى غير ذلك وفي الاصطلاح تحويل الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى لغير اعلال ولا الحاق مع اتحاد المعنى وأشار بقوله (عرف) إلى أنه لا بد وأن يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو العدل التحقيقي كفاي مثني وثلاث ورابع ومحل اشتراط ذلك في العدل الدر مع الوصفية بخلاف الذي مع العلمية فانه لا يشترط فيه ذلك ولذلك اكتفوا معها بالعدل التقديري وهو الذي لا يدل عليه دليل الامنع الصرف كفاي عمر فانهم لما لم يجدوا فيه علة أخرى مع العلمية قدروا أنه معدول عن عامر لثلاث بوزن خرم ما هو القاعدة من أن الاسم لا يكون ممنوعا من الصرف الا لعتين أو علة تقوم مقام العلتين (أو) الوصف مع (وزن فعل) أي مع كون الاسم على وزن فعل ما كفاي أجمروا فضل (أو) الوصف

نصب
واخفض بفتح كل ما لم
ينصرف
مما بوصف الفعل
يتصف
بأن يحوز الاسم علتين
وعلة تغني عن اثنتين
فألف التأنيث أغنت
وحدها
وصيغة الجمع الذي قد
انتهى
والعتان الوصف مع
عدل عرف
أوزن فعل أو

الملتبس (بنون وألف) زائدتين كافي سكران وعطشان وقد اختلف النحاة فعند الاكثر أنه يشترط في ذلك أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلاثة وقيل الشرط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى ويظهر أثر الاختلاف فيما لا مؤنث له أصلا كرحن فعلى الأول يمنع من الصرف بخلافه على الثاني (تنبية) يشترط في الوصفية حتى تمنع الصرف مع علما أخرى أن تكون أصلية بحيث يكون اللفظ موضوعا للمعنى الوصفى وان غلبت عليه الاسمية فلا نظر الى الاسمية العارضة كما لا نظر الى الوصفية العارضة ولذلك قال ابن مالك

والفريق عارض للوصفية * كأربع وعارض الاسمية

(وهذه الثلاث) التي هي العلة ووزن الفعل والألف والنون الزائدتان كما تمنع مع الوصفية (تجمع) مع العلمية (العلم) فالعدل مع العلمية كافي عمر لأنه معلول عن عامر كما تقدم وقد قتل عن السعد التميمي أن رجب وصفر لا لم يرد بهما معين صرفا وإن أريد بهما معين منع من الصرف فيكون للمانع لهما حيث لا العلمية والعدل لانهما معلولان عن رجب والصفر وعلى هذا فرجب في حديث من صام يوما من رجب منصرف لان المراد به غير معين ووزن الفعل مع العلمية كافي أجدو يزيد وشمر أعلاما والألف والنون الزائدتان مع العلمية كافي عمران وعثمان وجدان وخرج بقولنا الزائدتان الألف والنون الأصليتان والثتان احدهما أصلية كافي مستعان ولان تجانبه أصلان الصرف وعدمه سيلان وذلك نحو شيطان فإنه ان أخذ من شطن بمعنى بعد كان منصرفا لاصالة النون حينئذ وان أخذ من شاط بمعنى احترق كان ممنوعا من الصرف ولذلك لما قيل لبعضهم هل عفان مصروف أو ممنوع من الصرف أجاب بقوله ان هجوته صرفته لأنه حينئذ من الغفوة وان مدحته منعته من الصرف لأنه حينئذ من العفة (وزاد) أى العلم عن الوصف (تركيبا) وهو جعل اسمين بمنزلة اسم والمراد تركيبا من جيا ليس عدديا ولا مختوما بويه كافي معد يكرب فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب بخلاف الاضافى والاسنادى والتقييدى والعددى والمختوم بويه (و) زاد أيضا (أسماء العجم) كإبراهيم واسحق ويعقوب فشكل من هذه ممنوع من الصرف للعلمية والحجمة وهل يشترط أن تكون العلمية في لغة العجم أولا ذهب قوم الى الأول قال أبو حيان وهو ظاهر كلام سيبويه لكن جمهور النحويين على الثاني وبه جزم الرضى قال لا ترى أن قالون اسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فصار غير منصرف * واعلم أن أسماء الأنبياء كلها أعجمية الأربعة وكذلك أسماء الملائكة فكذلك أعجمية الأربعة وكذلك قال بعضهم

هود شعيب صالح محمد * أوضاعها في العجم ليست توجد

رضوان مالك نكير منكر * أمثالها في حكم ما قد ذكروا

لكن رضى ان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون بخلاف بقية الأربعة فانها مصروفة فتكون كذلك الأربعة الأولى مصروفة ومثلها نوح ولوط وشيث وقد جمعها بعضهم في قوله

قد ذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا * ولوطا وشيثا ثم هودا ومحمدا

(كذلك) أى مثل ذلك (تأنيث) معنوي أو لفظي (بماعد الألف) المتصورة أو الممدودة فلما التأنيث اللفظي بماعد الألف فلا شرط له الا انضمامه الى العلمية نحو طلحة وفاطمة وأما التأنيث المعنوي فيشترط فيه زيادة على انضمامه الى العلمية املا زيادة الاسم على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعد ولما كونه امما أعجميا نحو جود ولما تحرك الوسط نحو سقر واما كونه منقولا من مذكر نحو زيد مسمى به امرأة فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه وجهان ولما تعجبوا كثر عن سيبويه وقد جمع بينهما الشاعر في قوله

لم تتلفح اخضر مزرعا * دعد ولم تسق دعد في العلب

وقد أشعر ابن مالك الى ذلك كله بقوله

بنون وألف

وهذه الثلاث تمنع العلم

وزائد تركيبا وأسماء العجم

كذلك تأنيث بماء

الألف

سكننا مؤنث بهاء مطلقا * وضرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث وكجور أو ستر
أوز بياض امراة لا اسم ذكر * وجهان في العادم تذ كيرا بقى * وعجمة كهند والمنع أحق
فتلخص ان مواعيد الصرف تسع نظمها بعضهم في قوله

مواعيد الصرف تسع كما اجتمعت * ثنتان منها في الصرف تصويب * عدل ووصف وتأنيث ومعرفة
وعجمة ثم جمع ثم تركيب * والنون زائدة من قبلها ألف * ووزن فعل وهذا القول تقريب
وأخصر منه قول بعضهم اجمع وزن عادلا أنت بحرفة * ركبوزد عجمة فالوصف قد كمل
وعلم من كلام الناظم أن بعض هذه العلل يستعمل بالمنع لقيامه مقام العلتين وبعضها الآخر لا يستعمل بذلك
فالاول هلهة وبعض عللها ما البعض فهو ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة وأما العلة فهي صيغة منتهى
الجموع والثاني السبعة الباقية وبعض الثامنة وهذه على قسمين ما يمنع منها مع كل من الوصفية والعلمية وما
يمنع منها مع خصوص العلمية وأما العلمية والوصفية فلا يجتمعان لتنافيهما لان العلمية تقتضي التحصيل
والوصفية تقتضي الاشتراك ولذلك أشار بعضهم بقوله

عدل ووزن ونون قبلها ألف * كل مع الوصف صرف الاسم قد منعنا
وزد عليها مع التعريف عجمة أو * تركيب مزج أو التأنيث فاستمعنا
وامنع بجمع تنامي حسب ألف الـ * تأنيث مدا وقصر وكيفما وقعا

ومحل منع الاسم الذي وجد فيه العلتان أو علة تقوم مقامهما من الصرف ما لم يصف أو يأت بعد الـ (فان
يصف) كما في قوله تعالى في أحسن تقويم (أو يأت بعد الـ) كالأعشى والأصم (صرف) أي جر بالكسرة
وان لم ينون وظاهر ذلك أن الناظم جرى على القول بان الاسم حينئذ غير باق على منع الصرف ولو لم تنزل
احدى عليته بالاضافة أو بال والتحقق أنه ان زالت احدى عليته بذلك لم يبق على الصرف نحو باحدكم
وباليزيد فان العلمية لا تبقى مع الاضافة أو الـ وان لم تنزل فهو باق على منع الصرف نحو باحسنكم والأعشى
والأصم * ولما انتهى الكلام على علامات التحفص أخذ في الكلام على علامات الجزم وعقد لذلك بابا فقال

باب بيان (علامات الجزم)

لكن كان الاولى أن لا يترجم لها لما مر في علامات النصب وقد بينا بقوله (والجزم في الافعال) لافي الأسماء
ولعل تعبيره بصيغة الجمع مع أن المعرب من الافعال واحد وهو الفعل المضارع نظرا للافراد المعربة كما تقدم
(بالسكون) على الأصل ولذلك قدمه الناظم وهو لغة ضد الحركة واصطلاحا حذف الحركة (أو) بـ (حذف
حرف علة) على النيابة عن السكون وحرف العلة اما الواو أو الياء أو الالف كما سيأتي وانما سمي كل منها
بذلك لانه يدل على علة قامت بالكلمة كالعلة التي تقوم بالمريض ولما كان حرف العلة ضعيفا كان شبيها
بالحركة ولذلك تسلط عليه الجزم فحذفه (أو) بحذف (نون) الرفع على النيابة عن السكون وقد بين مواضع
كل من هذه العلامات لا على اللف والنون بل على اللف والنون المشوش بل على اللف والنون المختلط فقال
(حذف نون الرفع) أي التي تكون علامة للرفع (قطعا يلزم) أي لزوما مقطوعا به (في الخمسة الافعال) أي
في الافعال الخمسة المتقدمة (حيث تجزم) أي في حالة جزمها نحو لم يضرب با ولم يضربوا ولم تضربوا
ولم تضربوا فهذه كلها مجزومة وعلامة جزمها حذف النون (وبالسكون اجزم) فعلا (مضارعا) بشرط أن
يكون قد (سلم) من كونه أي المضارع (بحرف علة ختم) به يتعلق الجار والمجرور قبله والاصل ختم بحرف علة
وقد فصل ذلك بقوله (امباو أو ياء أو) بـ (الف) بشرط أن لا يتصل بآخره شيء يوجب بناء أو ينقل
أهرا به فالاول نون التوكيد بقسميه نون الاناث والثاني ألف الاثنتين وواو الجماعة وياء المخاطبة ولم ينبه على
ذلك اتكالا على علمه مما سبق ولا يخفى ان مثال الفعل المذكور نحو لم يضربوا في التنزيل لم يلد ولم يولد فكل

فان يصف أو يأت بعد
ال صرف

باب علامات الجزم
والجزم في الافعال
بالسكون

أو حذف حرف علة
أو نون

حذف نون الرفع قطعا
يلزم

في الخمسة الافعال حيث
تجزم

وبالسكون اجزم مضارعا
سلم

من كونه بحرف علة
ختم

امباو أو ياء أو ألف

من ذلك مجزوم وعلامة جزمه السكون (وجزم معتل بها) أي بالواو نحو يغزوا وبالياء نحو يهتدي أو بالالف نحو يخشى (بأن تنحذف) أي بحذفها فتقول لم يغز لم يهتد ولم يخش فكل منها مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وعلى هذا الحرف العلة حذف بالجازم لا عند الجازم وذهب سيبويه إلى أنه حذف عند الجازم لا بالجازم والمخدوف به انما هو الحركة المقدرة وأما حرف العلة فانما حذف لالتباس المجزوم بالرفوع وعدم حذف حرف العلة في قول الشاعر

هجو تزيان ثم جئت معتبرا * من هجوز بان لم تهجو ولم تدع

للضرورة وقيل الحرف الاصل مخدوف والله كور انما هو حرف اشباع وكذلك يقال في قول الآخر

ألم يأتيك والانباء تنمي * بما لاقت لبون بني زياد

ومحل تعيين حذف حرف العلة للجازم اذا كان أصليا والابان كان بدلا من همزة كافي يوضو ويقرأ جازم الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداء بالعارض والاعتداء به والاول هو الاكثر وهذا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وهو حينئذ شاذ لكون الهمزة متحركة والحرف المتحرك متعاص بالحركة عن الابدال فان كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه والابدال حينئذ قياسي لكون الهمزة حينئذ ساكنة وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي * ولما تكلم الناظم على جزم الفعل المعتل باحد الاحرف الثلاثة تكلم على نصبه وغيره تيمنا للفائدة فقال (ونصب) فعل (ذى واو) نحو يغز (و) فعل (ذى ياء) نحو يهتدي (يظهر) فتقول لن يغزوا أحب أن يهتدي تخفة الفتحة على كل من الواو والياء وأما قول الشاعر * أنى الله أن أسمو بام ولا أب * فضرورة وخرج ذوالالف نحو يخشى فالنصب لا يظهر عليه بل يقدر لان الف لا تقبل الحركة أصلا (وماسواه) أي وماسوى النصب من الرفع فقط اذا جزم قد تقدم الكلام عليه وأما التحفص فلا بدخل الافعال كما سبق (في الثلاث) التي هي ذوالواو ونحو يغزو وذوالياء نحو يهتدي وذوالالف نحو يخشى (قدروا) أي النحاة أو العرب وبه يتعلق الجار والمجرور قبله والواو داخلة عليه وفي الحقيقة والأصل وقدروا ماسواه في الثلاث لكن في الاولين الثقل لان الحرف يقبل الحركة الا أنها عليه ثقيلة وفي الاخير للتعذر لان الحرف لا يقبل الحركة أصلا وقد ذكر ضابط المعتل والسالم بقوله (فنحو يغزو) من كل ما كان آخره واو ونحو (يهتدي) من كل ما كان آخره ياء ونحو (يخشى) من كل ما كان آخره ألفا (ختم) بالبناء للجهول (ب) بحرف (علة) وهو الواو في الاول والياء في الثاني والالف في الثالث (وغيره) أي وغير ذلك وهو الذي لم يختم باحد الاحرف الثلاثة بل ختم بحرف صحيح نحو يضرب (منها) أي من العلة (سلم) به يتعلق الجار والمجرور قبله ولما ذكر الناظم المعتل من الافعال جزم ذلك الى ذكر المعتل من الاسماء بقوله (وعلة الاسماء) أي العلة التي تكون في الاسماء (ياء) كافي القاضى (وألف) كافي الفتى (فنحو قاض) كداع (و) نحو (الفتى) كالعصا (بها) أي بالعلة (عرف) به يتعلق الجار والمجرور قبله الاول يسمى منقوصا وضابطه كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة بخلاف المبني نحو الفتى وما آخره ألف نحو الفتى وما آخره ياء غير لازمة كالمثنى في حالة النصب نحو رأيت غلاميك وما آخره ياء لازمة ليس قبلها كسرة نحو ظبي والثاني المقصور وضابطه كل اسم معرب آخره ألف لازمة لينية بخلاف المبني نحو منى والذي آخره ياء نحو القاضى والذي آخره ألف غير لازمة كالمثنى في حالة الرفع نحو جاء الزيدان والذي آخره ألف غير لينية كصحراء و (اعراب كل منهما مقدر) بالاشباع لكن تقديره على الاول للثقل وعلى الثاني للتعذر (فيها) أي في العلة أي حرفها وهو اما الياء أو الف وفي بمعنى على فتقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وتقول أيضا جاء القاضى ومررت بالقاضى ولا تقل رأيت القاضى باسكان الياء بل بفتحها كما أشير اليه بقوله (ولكن نصب) نحو (قاض يظهر) تخفة الفتحة ومن العرب من يسكن الياء في النصب أيضا جلا لحالة النصب على حالة الرفع والجزم وعليه قول الشاعر

وجزم معتل بها ان

تنحذف

ونصب ذى واو وياء

يظهر

وماسواه في الثلاث

قدروا

فنحو يغزو يهتدي

بخشى ختم

بعلة وغيره منها سلم

وعلة الاسماء ياء وألف

فنحو قاض والفتى بها

هرف

اعراب كل منهما

مقدر

فيها ولكن نصب قاض

يظهر

ولو أن واش بالجملة دلره * ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا
ولما ذكر الناظم الاعراب التقديرى الأصل أخذ يذ كر العارض فقال (وقسروا) أى النحاة أو العرب (ثلاثة
الاقسام) أى التى هى الرفع والنصب والجركن هذا على رأى الجمهور ونصب ابن مالك الى أنه انما يقدر
الرفع والنصب دون الجر لأنه لا حاجة الى التقدير مع وجود الكسرة والجمهور يجعلونها للنسبة وحركة
الاعراب مقصورة (في الميم) أى على الميم الكلمة (قبل الياء) التى لتكلم (من علامى) وكذلك فى الدال قبل
الياء من عبرى ونحو ذلك فتقول جاء غلامى وعبدى ورأيت غلامى وعبدى ومررت بغلامى وعبدى
ولما ذكر الناظم الاعراب التقديرى فى الحركات ذكر التقديرى فى الحروف بقوله (والواو فى ك) تقولك جاء
(مسلمى) ومؤمنى (أضمرت) والأصل مسلمون لى ومؤمنون لى خذفت النون للاضافة واللام للتخفيف
فصار مسلموى ومؤمنى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة
وأدغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة كسرة لتصح الياء فصار مسلمى ومؤمنى (و) كذلك (النون فى) نحو
(تبلون) بالبناء للفعول (قدرت) لأنها حذفت لتوالى النونات والأصل تبلون بواو ين قلبت الواو الاولى
ألغا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وأدخلت عليه لام القسم ثم كد بنون
التوكيد الثقيلة فاجتمع ثلاث نونات خذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ولما حذفت التتى ساكنان حركت
الواو بحركة تناسبا وهى الضمة وانما تحذف الواو كما فى ولا صدك لعدم ما بدل عليها فان قيل قد اجتمعت
النونات فى قولهم النساء جنن ويجنن أجيب بأن النونات فى ذلك ليست كلها زائدة بل منها نونان من الفعل
بخلافها فى تبلون فانها زائدة كلها والثقل انما يحصل بالزوائد وقد ذكر الناظم حاصل ما تقدم كالأصل تمرينا
للبتدى على عادة المتقدمين وعقب ذلك فصلا فقال

(فصل) أى هذا فصل أو فصل هذا موضعه فهو ما خبر لبتدى بمحذوف أو مبتدأ واخبر بمحذوف ويجوز فيه
النصب وان كان لا يسلطه الرسم وكذا الجر وان كان ضعيفا وقد بين ذلك بقوله (المعربات) جمع مغرب
وهو مفرد مذ كر لكن لما كان صفة لغير عاقل جمعه الناظم بالالف والثلاثه لابلواو والنون (كلها) قسمان
قسم يهرب بالحركات وقسم يهرب بالحروف كما أشار اليه بقوله (فتعرب بالحركات) وجودا أو عدما فدخل
فيه للمعرب بالسكون فإنه هدم الحركة وبذلك يندفع ما يقتل ان للمعرب بالسكون ليس داخل فى المعرب
بالحركات (أو) تعرب بـ (حروف تقرب) من الحركات وجودا أو عدما فدخل فيه للمعرب بمحذوف حرف
العلّة وللمعرب بمحذوف النون وبذلك يندفع ما يقتل المعرب بمحذوف حرف العلة وللمعرب بمحذوف النون كل
منهما لا يدخل فى المعرب بالحروف وإذا أردت بيان ذلك (فأول القسمين) المذكورين (منها) أى من
المعربات (أربع) بالاشباع والبراد أربع أنواع لا أفراد لانها لا تنحصر وقد بين ذلك الاربع بقوله (وهى
التي سهت بضم) أى ضمة (ترفع) به يتعلق الجار والمجرور قبله والأصل ترفع بضم وهى الاسم المفرد
وجع التكسير وجع للتوث السلم والفعل المضارع التى لم يتصل بآخره شىء (وكل ما بضمة قبله رقع) من
الاربعة المذكورة الاجمع للتوث السلم كما يعلم من الاستدراك الآتى (فنصبه بالفتح) أى المقتضة
(مطلقا) أى فى الاسم والفعل (يقع) أى بالنصب (ونقص الاسم) دون الفعل (منه) أى مما بضمة
قدر ترفع (بالكسر) أى بالكسرة (الترزم) بالبناء للفعول ويستثنى من ذلك ما لا ينصرف كما يعلم من
الاستدراك الآتى (والفعل) دون الاسم (منه) أى مما بضمة قبله ترفع (بالسكون) متعلق بقوله (منجزم)
ويستثنى من ذلك الفعل المعتل كما يعلم من الاستدراك الآتى وما ذكر هو الأصل وخرج عن ذلك الأصل
بالنسبة لغير الرفع ثلاثة أشياء وثالث استترك الناظم على الأصل المذكور بقوله (لكن كنهلت) أى مثل
الهندات من كل ما كان مجموعا بألفوتاه مزيدتين (لنصبه انكسر) فنصبه بالكسرة نية عن الفتحة

وقسروا ثلاثة الاقسام

فى الميم قبل الياء من

غلامى

والواو فى ك مسلمى أضمرت

والنون فى تبلون قدرت

(فصل)

المعربات كلها قد تعرب

بالحركات أو حروف

تقرب

فأول القسمين منها أربع

وهى التى صرت بضم ترفع

وكل ما بضمة قبله رقع

فنصبه بالفتح مطلقا يقع

ونقص الاسم منه

بالكسر التزم

والفعل منه بالسكون

منجزم

لكن كنهلت

انكسر

(و) لكن (غير مصروف) وهو الاسم الذي لا ينصرف (بفتحة) متعلق بقوله (يجر) نيابة عن الكسرة فقد تعارضا كما تقدم (و) لكن (كل فعل كان معتلا) بأن كان آخره حرف علة (جزم • بحذف حرف علة) وهو الواو أو ما يليها أو ما الألف (كما علم) مما تقدم وقد أشار الأصل إلى هذا الاستدراك بقوله وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة والاسم الذي لا ينصرف ينخفض بالفتحة والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره • ثم بين الناظم ثانی القسمين بقوله (والمعربات بالحروف) وجودا أو عدمًا كما مر (أربع) بالاشباع والمراد أربع أنواع لأفراد لما مر (وهي المثني) نحو الزيدان (وذ كور) أي ودال ذ كور (تجمع) أي يجمع مفردًا (بجمع صحيحا) لاجتماع مكسرا وذلك (كالمثال الخالي) أي الماضي في قوله • كالصالحون هم أولو المكارم • (وخسة الأسماء) أي الستة نحو أبوك وأخوك إلى آخرها (و) خسة (الأفعال) وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ثم فصل ذلك بقوله (أما المثني فرفع الألف) كما في قولك جاء الزيدان (ونصبه وجره) كل منهما (بالياء عرف) كما في قولك رأيت الزيدان ومررت بالزيدين (والمثني الجمع) أي جمع الذكور جمع تصحيح فآل للعهد والمعهود ماذا كر (في نصب) فينصب بالياء كما في قولك رأيت مسلمين (و) كذا في (جر) فيجر بالياء كما في قولك بمسلمين (و) أما (رفعه) فهو (بالواو) كما (مر واستقر) في قولك جاء مسلمون (والخسة الأسماء) بالقصر (كذا الجمع في رفع) فترفع بالواو كما في قولك جاء أبوك وأخوك إلى آخره (و) كذا في (خفض) فتنخفض بالياء كما في قولك مررت بأبيك وأخيك إلى آخرها أو ما النصب فليست فيه كالمجمع كما أشار إليه بقوله (وانصبين) بنون التوكيد الخفيفة والمفعول محذوف والتقدير وانصبين الأسماء الخمسة (بالألف) بالاشباع كما في قولك رأيت أباك وأخاك إلى آخرها (والخسة الأفعال) وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين (رفعها عرف • بنونها) الثابتة كما في قولك الزيدان يضربان وتضربان يازيدان إلى آخرها (وفي سواء) أي سوى الرفع من النصب والجزم وأما الخفض فلا يدخلها كما لا يخفى (تنحذف) أي تلك النون فتنصب وتجزم بحذفها كما في قولك لمن يضرب بولم يضرب بولم تضرب بولم تضرب بآ إلى آخرها • ولما أنهى الكلام على المعربات عقب ذلك ببيان المعرفة والنكرة فقال

﴿باب بيان (المعرفة والنكرة)﴾

وقدم هنا المعرفة لأنها تعرف من حيث دلالتها على التعريف وقدم فيها يأتي النكرة لعل الكلام عليها ولأنها الأصل إذ الشيء أول وجوده يلزمه الأسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة وأنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل ثم علم وقديين حد النكرة بقوله (وان ترد) أيها المخاطب (تعريف الاسم) بدرجة الهمزة للضرورة (النكرة) أي أقول (هو) الاسم (الذي يقبل) بحسب اللغة لا بحسب العقل (أل) بحيث إذا دخلت عليه لم تنكره أهل اللغة وزاد على الأصل التقييد بقوله (مؤثره) فيه التعريف احترازًا من أل الزائدة فانها تدخل على المعرفة كما في العباس والفضل وعلى النكرة كما في قولك ادخلوا الأول فالأول وطلبت النفس • (تنبيه) لا يرد على التعريف أسماء الشروط والاستفهام والتعجب ونحو ذلك لأنها وإن لم تقبل أل بنفسها لكنها تقبلها بمرادفها والمراد في التعريف ما يقبلها أما بنفسه أو بمرادفه ولعلكم لم يحتج الناظم إلى زيادة ذلك في التعريف كما صنع ابن مالك حيث قال

نكرة قابل أل مؤثرًا • أو واقع موقع ما قد ذكرا

وقد استغنى الناظم بحد النكرة عن حد المعرفة لأن كل ما غاير للنكرة فهو معرفة كما أشار إليه بقوله (وضيب) أي غير الذي يقبل أل مؤثره (معارف) بالتنوين للضرورة وقد حدها ابن الحاجب حيث قال المعرفة ما وضع لشيء بعينه لكن قال ابن مالك في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة محجز عن الوصول إلى بدون

وهو مصروف بفتحة

يجر

وكل فعل كان معتلا جزم

بحذف حرف علة كما علم

والمعربات بالحروف أربع

وهي المثني وذ كور تجمع

جمعًا صحيحًا كالمثال الخالي

وخسة الأسماء والأفعال

أما المثني فرفع الألف

ونصبه وجره بالياء عرف

والمثني الجمع في نصب

وجر

ورفعه بالواو وروا استقر

والخسة الأسماء كهذا

الجمع في

رفع وخفض وانصبين

بالألف

والخسة الأفعال رفعها

عرف

بنونها وفي سواء تنحذف

﴿باب المعرفة والنكرة﴾

ولم ترد تعريف الاسم

النكرة

فهو الذي يقبل أل مؤثره

وهو معارف

استمرالك عليه (وتحصر) بالبناء للمفعول (في ستة) من الانواع وان جعلها الاصل خمسة لانه أغفل الكلام على الموصول ولعله أدرجه في المبهم وبعضهم يجعل المعارف سبعة فزاد النكرة المقصودة في النداء كقولك يا رجل اذا أردت به شخص بعينه بناء على أن تعريضة بقصد الاقبال وقد جرى على ذلك جلال الدين صالح البلقيني وجعلها في قوله * أنا صالح إذا ما الفتى ابني يا رجل * واذا أردت بيان الستة المذكورة (ف) أقول لك (الاول) منها (اسم مضمير) يقال له ضمير ويسميه الكوفيون الكناية والمسكنى لانه (يكنى به عن) اسم (ظاهر) وقد قسموه أولاً الى ضمير متكلم ومخاطب وغائب كما أشار اليه بقوله (فيتمى) أى ينتسب (للغيب) بان دل على مخاطب كهو (والحضور) بان دل على مخاطب كانت (والتكلم) بان دل على متكلم كأنا وهى في التعريف على عكس هذا الترتيب كما أثرنا اليه فأعر فيها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ولعل الناظم لم يرتبها هكذا اضرورة النظم (وقسموه ثانيا) بعد أن قسموه أولاً الى ما ذكر (لمتصل) بهامله وهو ما لا يستدأ به ولا يلى الا فى الاختيار وان وليها فى الاضطرار كما فى قول الشاعر

وما نبالى اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار

وأشار بقوله (مستتر أو بارز) الى أن المتصل قسمان مستتر وهو ما لا صورة له فى اللفظ وبارز وهو ما له صورة فيه والمستتر أيضاً قسمان مستتر وجوباً وهو ما لا يتخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل ومستتر جوازاً وهو ما يتخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل هذا تقسيم الجمهور وذهب بعضهم الى أن الاستتار واجب دائماً غاية الامر أن العامل تارة يرفع الضمير فقط وتارة يرفع الضمير والظاهر (أو منفصل) عن عامله وهو ما يتدأ به أو يقع بعد الا فى الاختيار وهذا القسم لا يكون الا بارزاً فلذلك خص التقسيم الى مستتر وبارز بالقسم الاول (ثانى المعارف) أى الثانى منها (الشهير) أى المشهور (بالعلم) شخصياً كان أو جنسياً والاول ما وضع لمعين فى الخارج كزيد وعمر والثانى ما وضع لمعين فى القدر كاسامة وقد قسموا العلم الى ثلاثة أقسام وهى اسم وكنية ولقب ومثل الاول بقوله (كجعفر) هو فى الاصل اسم للنهر الصغير ثم سمي به (ومكة) بالتنوين للضرورة وهى اسم للبلد المشرفة (وكالحرم) هو اسم للموضع المحدود حوالى مكة بمحدود معلومة (و) مثل الثانى بقوله (أم عمرو وأبى سعيد) وابن زيد و بنت خالد (و) مثل الثالث بقوله (نحو كهف الظلم) أى مأوى الظلم ومحل (والرشيد) هو الذى يضع الشئ فى محله وقد ذكر ضابط كل من الثلاثة بقوله (فأتى منه) بالاشباع أى من العلم حال كونه مصدراً (بام أو باب) أو بابن أو بنت (فكنية) فضابطها كل ما صدر باب أو أم أو ابن أو بنت (وغيره) أى غير ما أتى الخ (اسم أو لقب) واذا اردت الفرق بينهما (فما يمدح أو يذم مشعر) أى فما هو مشعر بمدح أو يذم (فلقب) فضابطه كل ما لم يصدر بمدح أو يذم (والاسم ما لا يشعر) بذلك فضابطه كل ما لا يصدر بمدح أو يذم (فما يمدح أو يذم) أى الثالث من المعارف (اشارة) أى اسم اشارة (كذا) للفرد المذكور ولو حكماً لصحة قولك ذا الجمع وذا الفريق (وذى) وذه بالاسكان وذه بالكسر مع الاختلاس وذهى بالكسر مع الاشباع وذات للفردة للتوثئة ولو حكماً لصحة قولك ذى الجماعة وذى الفرق وذان لثنى المذكور وتان لثنى المؤنث وأولاء بالمد والقصر للجمع مطلقاً فالشارح اليه إما أن يكون مفرداً لمذكر أو مؤنثاً وإما أن يكون مثنى مذكراً أو مؤنثاً وإما أن يكون جمعاً مذكراً أو مؤنثاً فهذه ستة لكن صيغة المذكور والمؤنث فى الجمع واحدة وكل من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيداً أو متوسطها على رأى الجمهور فهذه ثمانية عشر فإذا ضربت فى أحوال المخاطب تصير مائة وثمانية لان أحوال المخاطب ستة فانه إما أن يكون مفرداً مذكراً أو مؤنثاً وإما أن يكون مثنى مذكراً أو مؤنثاً وإما أن يكون جمعاً مذكراً أو مؤنثاً فهذه ستة لكن صيغة المثنى المخاطب واحدة مذكراً كان أو مؤنثاً (فتنبه)

وتحصر

فى ستة فالاول اسم مضمير
يكنى به عن ظاهر فيتمى
للغيب والحضور والتكلم
وقسموه ثانياً لمتصل
مستتر أو بارزاً ومنفصل
ثانى للمعارف الشهير
بالعلم
كجعفر ومكة وكالحرم
وأم عمرو وأبى سعيد
ونحو كهف الظلم والرشيد
فأتى منه بام أو باب
فكنية وغيره اسم أو لقب
فما يمدح أو يذم مشعر
فلقب والاسم ما لا يشعر
ثالثاً اشارة كذا وذى

تعبير النظم بذل وذى أولى من تعبير الأصل بهذا وهذه لأن اسم الإشارة ليس لفظ هذا وهذه بتامها إذا
 التنية كلمة مستقلة تصحب المجرد كثير أو تصحب المقرون بالكاف قليلا ولا تجتمع اللام فلا يقال هناك
 لكثرة الزوائد (رابعها) أى الرابع من المعارف (موصول الادم) بذكر الهمزة للضرورة وخرج بالاضافة
 الى الاسم موصول الحرف فالموصول قسمان موصول اسمى وهو ما احتاج الى صلة وعائد وموصول حرفى وهو
 ما احتاج الى صلة فقط فالاول (كالذى) للفرد المذكر والذين للثنى المذكر والذين للجمع المذكر والنسبة
 للفردة المؤنثة واللاتين للثنى المؤنث واللات للجمع المؤنث والالى للجمع مطلقا ومن للعاقل وما لغير العاقل
 وأى للجمع وأل نحو الضارب والمضروب كذلك وذو عند طي وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين إذا لم تلغ
 بأن تجعل مع ما أو من كلمة واحدة (خامسها) أى الخامس من المعارف (معرف بحرف أل) أى بحرف
 هو أل فالاضافة للبيان وهل المعرف أل بتامها أو الهمزة وحدها وزيدت اللام للفرق بين الهمزة المعروفة
 والاستفهامية أو اللام وحدها وزيدت الهمزة للتوصل بها الى الابتداء بالسكان وحققا الكسر لكن
 فتحت تخفيفا لكثرة الاستعمال وهى اماعدية أو جنسية وكل منهما ثلاثة أقسام لأن الاولى اماعدية ذهنية
 وضابطها أن يعلم مصحوبها ذهنا (كما تقول فى عمل) معهود بينك وبين مخاطبك (المحل) ومنه قوله تعالى
 اذها فى الغار واما العهد الذكري وضابطها أن يتقدم ذكر مصحوبها كما تقول جاءنى رجل فاكرمت
 الرجل ومنه قوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول واما العهد الحضورى وضابطها
 أن يكون مصحوبها حاضرا كما تقول بحضرة رجل أكرمت الرجل ومنه قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم
 والثانية اما لاستغراق الأفراد نحو ان الانسان لفي خسر بدليل الاستثناء وضابطها أن يصح حلول كل محالها
 حقيقة واما لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما وضابطها أن يصح حلول كل محالها مجازا واما الحقيقة
 من حيث هى هى نحو قولك الرجل خير من المرأة قال المولى التفتازانى ومنه أل الواقعة فى التعاريف لأن
 المقصود منها بيان الحقيقة (سادسها) أى السادس من المعارف (ما كان من مضاف) بزيادة من والأصل
 ما كان مضافا (لواحد من هذه الاصناف) التى هى الضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرف بأل
 فالمضاف للضمير (كقولك ابني و) المضاف للعلم كقولك (ابن زيد و) المضاف لاسم الإشارة كقولك
 (ابن ذى) المرأة (و) المضاف للموصول كقولك (ابن الذى ضربته و) المضاف للمعرف بأل كقولك (ابن
 البذى) من البناء بالمد (تنبيه) هذه الاقسام فى التعريف على الترتيب الذى ذكره الناظم لكن المضاف
 لواحد منها فى رتبة ما أضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه ليس فى رتبة الضمير بل فى رتبة العلم على الصحيح
 وهذا كله بعد لفظ الجلالة لانه أعرف المعارف على الإطلاق ولما أنهى الكلام على المعرفة والنكرة
 أخفى الكلام على الافعال وعقد لها بابا فقال

(باب) بيان (الافعال)

أى أقسامها وأل للعهد والمعهود الافعال اصطلاحية لا لغوية كما أشار الى ذلك بالاستعانة بقوله
 (أفعالهم) أى النحاة لكن الأصل لم يقيد بذلك لأن كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم والافعال جمع
 فعل بكسر الفاء وقد تقدم تعريفه وهو جنس تحت ثلاثة أنواع فكان التعبير به مختصرا لكن التلخيص كأصله
 أراد مزيد البيان للبدي وقيل أظهر فى مقام الاخبار والافعال مقتضى الظاهر أن يقول بوجهي (ثلاثة)
 لارابعها (فى الواقع) اجاعا وهى فعل (ماض) كقلاض فأصله ماضى فعل به ماضى بفاعل بقاض وهو ما دل على
 حدث وزمن ماضى وضعوا بقولنا وضعوا خرج نحو يضرب اذا اقترن بأم وألفاقه وان دل على حدث وزمن
 ماضى لكن بطريق العروض لانه موضوع للحدث والزمن المستقبل وانما عرض له ذلك ودخل نحو بهت
 واشترى ونحو أى أمر الله فانه وان لم يدل على حدث وزمن ماضى لكن بطريق العروض لانه موضوع

رابعها موصول الاسم
 كالذى
 خامسها معرف بحرف
 أل
 كما تقول فى محل المحل
 سادسها ما كان من
 مضاف
 لواحد من هذه الاصناف
 كقوله فى ابني وابن زيد
 وابن ذى
 وابن الذى ضربته وابن
 البذى
 (باب الافعال)
 أفعالهم ثلاثة فى الواقع
 ماضى

للحدث والزمن الماضي وانما عرض له ذلك والمراد من الموضع ما يضمن التقديرى لان المفهوم من مخرج
المفصل لابن الحاجب أنه لم يثبت في عسى وضعه للزمان لكن لما وجد فيه خواص الفعل وهي تاء التأنيث
وتاء الفاعل فسر ذلك ادراجاله في نظم أخواته فان قيل في التعريف المذکور دور لاخذ المعرف فيه أجيب
بأن المراد بالماضي المأخوذ في التعريف اللغوي بخلاف المعرف فان المراد به الاصطلاحى وحينئذ فلا دور
لا يقال ينتقض التعريف بما لا يتصور مع زمان نحو أريد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان
حينئذ لا نأقول يكفي في ذلك الزمان المتوهم كما قاله بعضهم (وفعل الامر) وهو ما دل بصيغته وضعا على حدث
مطلوب وزمن مستقبل باعتبار الحدث وحال باعتبار الطلب فهو للزمن المستقبل والحال باعتبارين وحينئذ
فلا يطلق القول بأنه للزمن المستقبل أو الحال وبقولنا بصيغته خرج نحو لتضرب فانه وان دل على ذلك لكن
لا بصيغته بل باللام وبقولنا وضعا خرج نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله فانه وان دل على
ذلك لانه بمعنى آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله بدليل جزم المضارع في جوابه لكن لا بالوضع ودخل
ما اذا استعمل فعل الامر في الاباحة أو التهديد أو نحوهما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق انشروخ
وليس من فعل الامر أفعل في التعجب نحو أسمع بهم وأبهر لانه لم يدل على ما ذكرنا هو من الفعل
الماضي لكن أتى به على صورة فعل الامر كما هو مقرر في محله **(تنبيه)** المقصود من فعل الامر حصول
الملم يحصل وهو ظاهر أو دوام ما هو حاصل كما في قوله تعالى يا أيها النبي اتق الله يا أيها الذين آمنوا آمنوا (و) فعل
(المضارع) أى فعل هو المضارع وهو ما دل على حدث وزمن حال أو مستقبل وضعا فهو مشترك بين زمنى
الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا على الصحيح عند كثيرين منهم ابن الحاجب فيكون موضوعا لكل منهما
بوضع كما هو ضابط المشترك اللفظي وبقولنا وضعا خرج نحو أتى أمر الله فانه وان دل على ذلك لكن لا بالوضع
كما تقدم ودخل نحو يضرب اذا اقترن بلام أو ما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض كما تقدم أيضا
وانما سمي هذا القسم مضارعا لانه مشابه للامم والمضارعة في اللغة المشابهة مأخوذة من الضرع لان
المتشابهين كأنهما ارتضعا من ضرع واحد **(تنبيه)** قد علم الناظم الفعل الماضي لتقدمه في الوجود وثنى بالامر
لانه كالماضي في البناء وختم بالمضارع لعينه التأخير حينئذ لكن الاصل قدم المضارع على الامر حيث قال
ماض ومضارع وأمر مقتدا بالقرآن العزيز قال الله تعالى انما قولنا لشيء اذا أردنا أن نقول له كن فربها
كذلك واذا أردت بيان أحكام هذه الاقسام (ف) أقول لك (الماضي مفتوح الاخير) أى مبنى على فتح
الحرف الاخير من (لمن) طع **(عن مضمير محرك به رفع)** وعن واد جمع أخذ من كلامه الآتى بأن اتصل به اسم
ظاهر نحو ضرب زيد أو ضمير سكن نحو ضرب ببناء على أن هذه الفتحة الأصلية وهو الصحيح أو اتصل به
ضمير محرك به نصب نحو ضربك (فان) لم يقطع عن المضمير المذکور وعن واد الجمع بل (أتى مع ذا) أى مع
هذا (الضمير) وهو الضمير المحرك الذى رفع به نحو ضربت أو مع واد الجمع نحو ضربوا (سكنا) بألف الاشباع
في الاولى استلزام الى أربع متحركات فيها هو كالكمة الواحدة في نحو ضربت وطرد اللب في نحو
استخرجت وضم في الثانى لتأنيث الواو كما أشار اليه بقوله (رضمه) أى الحرف الاخير من الماضي (مع)
بسكون العين للضرورة (ولو جمع) أى الواو التى هي ضمير الجمع (عينا) بألف الاشباع ولا يرد على ذلك نحو
غزوا ورموا لان الضم فيه مقدر على الواو والياء المحنوفتين اذا الاصل غزوا ورموا استثقلت الضمة على
الواو والياء حذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين أو يقال تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما
قلبتا ألفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين **(تنبيه)** لا خلاف في بناء الماضي وانما الخلاف فيما بينى عليه فقل
يبنى على الفتح مالم يتصل به ضمير متحرك أو واد جمع والابنى على السكون في الاول وعلى الضم في الثانى كما
يصرح به كلام ابن هشام في مخرج الشذور وقيل يبنى على الفتح مطلقا لكن اذا اتصل به الضمير المذکور أو واد

وفعل الامر والمضارع
فالماضي مفتوح
الاخير لبن قطع
عن مضمير محرك به
رفع
فان أتى مع ذا الضمير
سكنا
وضم مع واد جمع عينا

الجمع يكون الفتح مقدرًا وهذا هو الراجح وكلام الأصل ظاهر فيه وكلام الناظم محتمل له وإن كان المتبادر منه الأول اذ يحتمل أن كلام من السكون والضم في كلامه ليس للبناء كما هو المختار (والامر مبني على السكون) إن كان صحيح الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضرب ومحل بناء ذلك على السكون لئلا يلبس بتبائنه نون التوكيد لفظًا وتقديرًا فإن بئس منه كذلك بنى على الفتح نحو اضرب (أو) على (حذف حرف علة) إن كان معتل الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اخش وارم واغز ومحل بناء ذلك على حذف حرف العلة اذ لم تدخل عليه نون الاناث ولم تبائنه نون التوكيد فان دخلت عليه لاولى بنى على السكون فتقول اخشين وارمين واغزون أو الثانية بنى على الفتح فتقول اخشين وارمين واغزون (أو) على حذف (نون) إن اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضربا واضربوا واضربني فتلخص من ذلك أن الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه فان جزم مضارعه بالسكون بنى على السكون وإن جزم مضارعه بحذف حرف العلة بنى على حذف حرف العلة وإن جزم مضارعه بحذف النون بنى على حذف النون (تنبيه) اختلف البصريون والكوفيون في بناء الامر فقال البصريون بأنه مبني وقال الكوفيون بأنه غير مبني بل مجزوم بلام الامر مقدرة لانه مقتطع عندهم من المضارع فأصل اضرب عندهم تضرب فحذفت اللام تخفيفًا ثم التاء تخوف التباس الامر حينئذ بالمضارع حالة الوقف ثم أتى به زة الوصل فصار اضرب وقد صرح الناظم بالأول وهو مراد الأصل وإن كان المتبادر من كلامه الثاني حيث قال والامر مجزوم أبدا اذ يحتمل أن كلامه على التشبيه فيكون فيه حذف الاداة والأصل والامر مجزوم أو أن المجزوم في كلامه بمعنى المعامل معاملة المجزوم وعلى كل فيكون قد أشار إلى أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه كما فصله الناظم وبذلك تعلم أنه لا يتعين حمل كلام الأصل على مذهب الكوفيين وإن حمله بعض الشراحين عليه أخذًا بظاهره جواز حمله على مذهب البصريين كما علمت بل هو الأولى (وافتحوا) أى النحاة أو العرب فعلا (مضارع) حرف (واحد) بالاشباع (من الحروف الأربع) لم يقل الأربع لان الحروف تذكروا وتؤنث كما صرح به المرادى على أن زيادة التاء في عدد المذكر وتركيها في عدد المؤنث انما يجب كل منهما إذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد وأما إذا حذف أو قدم وجعل اسم العدد صفة له فلا يجب ذلك بل هو أولى فقط كما نقله النووي عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة الوجود وقوله (الزوائد) بالاشباع صفة للحروف الأربع وهى جمع زائد وإن اقتضى كلام الأصل أنها جمع زائدة حيث قال احدى الزوائد وانما سميت زوائد لانها زادت في المضارع دون الماضي وسميت أيضا بحرف المضارعة وهى (همز) بشرط أن تكون للتكلم مع الافراد كما فى قولك أقوم بخلاف ما اذالم تكن لذلك كما فى أكرم (ونون) بشرط أن تكون للتكلم مع التعدد وتعظيم النفس كما فى قولك تقوم إذا كنت مع غيرك أو كنت معظما لنفسك بخلاف ما اذالم تكن لذلك كما فى نرجس (وكذا ياء) بشرط أن تكون للغبة مع التذكير مطلقا أو التأنيث جعا كما فى قولك يقوم زيد والهندات يقمن بخلاف ما اذالم تكن لذلك كما فى يرنا (وتا) بشرط أن تكون للخطاب مطلقا أو للغيبة مع التأنيث افرادا أو تنفية كما فى قولك تقوم يازيد وتقوم هندوا لهندان تقومان بخلاف ما اذالم تكن لذلك كما فى تعلم وهذه الاحرف (بجمعها) أى تلك الاحرف (قولى أنيت) أى قربت وأدركت (بافتى) فان قيل كما يجمعها أنيت يجمعها نائيت ونائى وأتيت فإيه اختيار أنيت أجيب بان أنيت بمعنى قربت وأدركت كما علمت ففيه تفاؤل بادرارك المكتوب وأيضا كل حرف من حروف أنيت بضعف ما قبله ففيه تفاؤل بحصول الخير أضعافا مضاعفة (و) هذه الاحرف (حيث كانت فى) فعل (رباعى) أى ذى أربعة أحرف سواء كان ماضيه ثلاثيا مزيدا بحرف نحو أكرم أو رباعيا مجردا نحو دحرج (تضم) فتقول أكرم وأدحرج ونكرم ونندحرج ويكرم ويدحرج وتكرم وتندحرج

والامر مبني على
السكون * أو حذف
حرف علة أو نون
وافتحوا مضارعا واحدا
من الحروف الأربع
الزوائد * همز ونون وكذا
ياء وتا * يجمعها قولى
أنيت يافتى
وحيث كانت رباعى
تضم

بضم حروف المضارعة في جميع ذلك (وفتحها) أي تلك الأحرف (فبأسواه) أي فبأسوى لرباعي من الثلاثي والخماسي والسداسي (ملتزم) فتقول أضرب وأطلق وأخرج ونضرب ونطلق ونستخرج ونضرب وينطلق ويستخرج ونضرب ونطلق ونستخرج بفتح حروف المضارعة في جميع ذلك * ولما تكلم الناظم على حكم المضارع في أوله من ضمه وفتحها أخذ يتكلم على حكم المضارع في آخره وعقد لذلك باباً فقال

﴿ باب ﴾ يان (اعراب الفعل) المضارع ﴿

من رفع أو نصب أو جزم وقد بين ذلك بقوله (رفع) الفعل (المضارع الذي تجردا) بألف الاشباع أي عرى (عن ناصب) من النواصب التي سيد كرها (و) عن (جازم) من الجوازم التي سيد كرها (تأبدا) بألف الاشباع أي ثبت أبداً ولذلك قال الأصل وهو مرفوع أبداً حتى يدخل عليه ناصب أو جازم ﴿ تنبيهان الأول ﴾ لا خلاف في رفع المضارع بالشرط المذكور وإنما الخلاف في رافعه فقل حلولة محل الاسم والصحيح انه التجرد من الناصب والجازم كما جرى على السنة المعربين * فان قيل التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يصح أن يكون مؤثراً في الوجودي * أجيب بمنع أن التجرد عدمي لأن المراد به استعمال المضارع على أول أحواله وذلك وجودي لا عدمي على أن هذا السؤال إنما يتجه بناء على أن عوامل الأعراب مؤثرات لا علامات كما صرح به الرضي بخلافه على أنها علامات لا مؤثرات (الثاني) يرد على إطلاق الناظم كالأصل ما إذا اتصل بالفعل المضارع نون الاناث أو باشرته نون التوكيد لأنه مبني مع الأولى على السكون ومع الثانية على الفتح ولذلك قيد بعض شراح الأصل بالتجرد عن النونين لكن قال بعضهم لا حاجة إلى التقييد بذلك لأن الفعل المضارع إذا اتصل به نون الاناث أو باشرته نون التوكيد وإن كان مبنياً لفظاً لكنه مرفوع محلاً ورد باتت لا نسلم ذلك بل لاحظ له حيث تدف في الأعراب أصلاً لأنه إنما أعرب لشبهه بالاسم وقد ضعف ذلك الشبه بأحدى النونين لأنها لا تتصل إلا بالفعل فرجع إلى أصله وهو البناء فالحق أنه لا بد من التقييد المذكور ولما ذكر حالة الرفع أخذ في ذكر حالة النصب مع بيان النواصب فقال (فانصب) الفعل المضارع (ب) الواحد من (عشر) على ما ذهب إليه الكوفيون من أن كلام من العشر التي سيد كرها الناظم ينصب المضارع بنفسه والصحيح ما ذهب إليه البصريون من أن الذي ينصب المضارع بنفسه أن اتفاقاً ولن واذن وكى المصدرية على الصحيح وأما الباقي من العشر فلا ينصب المضارع بنفسه وإنما ينصبه أن مضمره بعده فتلخص أن هذه العشرة ثلاثة أقسام قسم ينصب المضارع بنفسه اتفاقاً وهو أن فقط وقسم ينصبه بنفسه على الصحيح وهو لن واذن وكى المصدرية وقسم لا ينصبه بنفسه على الصحيح وهو الباقي من العشر ومن قال من شراح الأصل أنها قسمان فقط فقد تعقب بما قلنا وقد بين الناظم تلك العشرة تنميلاً للفائدة فقال (وهي) أي العشر التي ينصب بها (أن) المصدرية وإنما لم يقيد بها الناظم كالأصل لأنها المتبادرة عند الإطلاق وخارج بها الخفيفة من الثقلية وهي الواقعة بعد فعل يقين نحو علم أن سيكون منكم مرضى وكذا بعد فعل ظن على أحد الوجهين نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة قرئ برفع تكون ونصبه والأكثر النصب والمفسرة وهي المسبوقه بجملة فيها معنى أقول دون حروفه نحو وأوحينا إليه أن اصنع الفلك والزائدة والأكثر أن تقع بعد ما كافي قوله تعالى فلما أن جاء البشير فأدّاه المضارع بعدها فلا تنصبه نحو آتيتك لما أن يقدم زيد (ولن) وهي حرف لن ونصب واستقبال فتنبئ الحدث وتنصب اللفظ وتخص الزمن بالاستقبال بعد أن كان محتملاً للحال والاستقبال نحولن نبرح عليه عاكفين (وكى) مصدرية كانت أو تعليلية بناء على ما ذهب إليه الكوفيون من أن التعليلية ناصبة بنفسها كالمصدرية بخلافه على ما ذهب إليه البصريون من أن التعليلية ليست ناصبة بنفسها وإنما الناصب أن مضمره بعدها ﴿ تنبيه ﴾ كي تعين للمصدرية في صورة واحدة وهي ما إذا أهملت على اللام نحو قوله تعالى لكيلاً تأسوا والتعليل في صورتين وهما ما إذا أهملت على اللام أو أن نحو قولك جئت لك

رئتجها فبأسواه ملتزم

﴿ باب اعراب الفعل ﴾

رفع المضارع الذي

تجردا

عن ناصب وجازم تأبدا

فانصب بعشر وهي أن

ولن وكى

كي لاقرأ قولك جئتكم كي تكرمني وتحتلمهما في صورتين وهما ما اذا توسطت بين اللام وأن أو خلت من اللام وأن نحو قولك جئتكم لكي أن تكرمني وقولك جئتكم كي تكرمني ومن هذه الصورة قوله تعالى كيلا يكون سرية بين الأغنياء منكم (كذا اذن) وهي حرف جواب وجزاء كذا قال سيبويه وهل هي كذلك في كل موضع أو في الأكثر وقد تمحض للجواب قال بالاول الشاويين وقال بالثاني الفارسي واستدل بأنه اذا قال لك شخص أحبك قلت اذن أظنك صادقا قال اذا لا مجازاة هنا لان المراد أظنك حالا ولا مدخل للجزاء في الحال وتكلف الشاويين في جعلها هنا للجزاء يجعل المراد ان ثبت ذلك أظنك صادقا وانما تنصب اذن (ان صدرت) أي ان أتى بها في صدر الجواب كما اذا قلت اذن أكرمك جوابا لمن قال أزررك غدا فان لم تصدر بأن أخرت أو وسطت ألغيت كما اذا قلت أكرمك اذن أو قلت أنا اذا أكرمك وأما قوله

لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذا أهلك أو أظير

فضرورة أو مؤول بأنه على حذف الخبر والتقدير اني لا أقدر على ذلك ثم استأنف وقال اذا أهلك أو أظير تنبيهان * الاول يذكّر الناظم لأعمال اذن شرط وترك شرطين أحدهما أن يكون الفعل مستقبلا فلو كان حالا لم تعمل كما في قولك لمن يحدثك اذن تصدق والآخر أن يكون متصلا بها لكن يغتفر الفصل بالقسم لانه للتأكيّد وبلا لانها لم يعتد بها فاصلة في أن فكذا في اذن واغتفر بعضهم أيضا الفصل بالنداء وبالظرف وبالجار والمجرور وان اقترنت اذن بحرف عطف لم تعمل الا على قلة وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

أعمل اذن اذا أتتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا * واحذر اذا أعملتها أن تفصلا

الابحلف أو نداء أو بلا * وافصل بظرف أو بمجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا

وان تجيء بحرف عطف أولا * فاحسن للوجهين أن لا تعمل

الثاني نقل أن للنحويين في رسم اذا ثلاثة مذاهب الاول انها تكتب بالالف مطلقا قيل وهو الاكثر والثاني انها تكتب بالنون مطلقا والثالث ان يثبت بالنون وان أعملت كتبت بالنون وتقل عن الفراء عكسه وتبعه عليه ابن خروف (ولام كي) وهي اللام الموضوعية للتعليل وان استعملت في غيره كالعاقبة والسيرورة وسميت بلام كي لانها تخلفها في افادة التعليل وظاهر كلام الناظم انها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة جوازها بعدها كما هو مذهب البصريين فتقول أسلمت لأدخل الجنة أولان أدخل الجنة ومحل كونها مضمرة جوازها بعدها ما لم تقترن بلا والاوجب اظهارها نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقوله لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرّون على شيء من فضل الله فلها حالتان بعد لام كي وأما بعد غير لام كي مما سيأتي فهي واجبة الاضمار فتحصل أن لها ثلاثة أحوال جواز الاضمار والاظهار وذلك بعد لام كي اذا لم تقترن بلا ووجوب الاظهار وذلك بعد لام كي اذا اقترنت بلا ووجوب الاضمار وذلك بعد غير لام كي مما سيأتي (ولام مجد) وهي اللام المسبوقة بكان المنفية بمات نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم أو يكن المنفي بلم نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم والمراد بالجد هنا كالجود مطلق النفي وان كان كل منهما في الاصل موضوعا للنفي ما علم قال تعالى وجدوا بها واستيقنتها أنفسهم وظاهر كلام الناظم أن هذه اللام ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمرة وجوبها بعدها كما هو مذهب البصريين (تنبيه) اختلف في خبر كان أو يكن فذهب البصريون الى انه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف وذهب الكوفيون الى أنه بالفعل الواقع بعد اللام وهذه اللام زائدة لتوكيد النفي وجري عليه ابن مالك في متن التسهيل وصرح به ولده لكن الذي في شرح التسهيل موافقة البصريين (وكذا حتى) الجارة وانما لم يقيد بها الناظم كالاصل لانها المرادة حيث أطلقت في هذا الباب وخرج بها العاطفة وهي التي تعطف بعضها على كل نحو ملت الناس حتى الانبياء وجاء الحجاج حتى المشاة والا بتداني توهمي

كذا اذن ان صدرت

ولام كي

ولام مجد وكلها حتى

التي تتباعد بها الجمل نحو قوله فما زالت القتلى تمج دما عا * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل
 وظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوبها
 كما هو مذهب البصريين وعلى كل فشرط النصب أن يكون الفعل مستقبلا فإن كان حالا رفع كقولك
 مرت حتى أدخل البلد في حالة دخولها * تنبيه * معنى حتى غالبا للغاية فيكون ما بعدها غلبة لما قبلها
 وعلامة ذلك أن يصح في موضعها إلى كافي قوله تعالى حكاية عن قوم موسى لن نبرح عليه ما كفين حتى يرجع
 الينلومى وقد تكون للتعليل فيكون ما قبلها علة لما بعدها وعلامة ذلك أن يصلح في موضعها كى التعليلية
 كافي قولك أسلم حتى تدخل الجنة (وأو) التي بمعنى إلى وهي التي ينقض ما قبلها شيئا فشيئا كافي قولك
 لأزمنك أو تقضيني حتى والتي بمعنى الا وهي التي ينقض ما قبلها دفعة واحدة كافي قولك لأقتلن الكافرا أو
 بسلم والتي بمعنى التعليل وهي التي يكون ما قبلها علة فيما بعدها كافي قولك لا طيعن الله أو يغفر لي بخلاف التي
 للعطف وظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوبها
 بعدها كما هو مذهب البصريين (والواو) التي للجمعية بخلاف العاطفة والاستئنافية (والفاء) التي للسببية
 بخلاف العاطفة والاستئنافية فيشترط في الواو أن تكون للجمعية وفي الفاء أن تكون للسببية ويشترط في كل
 منهما أن يكون (في جواب) للنفي أو الطلب وصنيع الناظم أعنى قوله والواو والفاء في جواب أولى من قول
 الاصل والجواب بالفاء والواو لان الكلام في النواصب والجواب منصوب لاناصب وان أجاب بعضهم عن
 الاصل بأن في عبارته قلبا والاصل والفاء والواو في الجواب (قد عنوا) أى النحاة (به) أى الجواب (جوابا)
 واقعا (بعد نفي) محض أى خالص من شائبة الاثبات بأن لم ينقض بالاً أو غيرها بخلاف غير المحض كقولك
 ما أنت الا تاتينا فتحدثنا برفع الفعل (أو) بعد (طلب) محض وهو الذي يكون بالفعل بخلاف غير المحض نحو
 صه فنستريح برفع الفعل وأقسام الطلب ثمانية فالجمله مع النفي تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال
 مردائه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذلك النفي قد كمالا

* مثال الامر قولك أقبل فأحسن اليك أو وأحسن اليك ومثال النهي ما أشار إليه بقوله (كلا ترم) أى ترد
 (علما) فترك التعب أو (وترك التعب) وفي التنزيل لا تغفروا على الله كذبا فيسحتكم وقال الشاعر
 لآتته عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم
 * ومثال الدعاء قولك محرب ففنى فأعمل صالحا أو وأعمل صالحا قال الشاعر

رب وفقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن

وفي التنزيل ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا * ومثال السؤال أى الاستفهام قولك من
 يستنصرني فأنصره أو وأنصره قال تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا * ومثال العرض في قولك لولا تنزل
 عندنا فتصيب خيرا أو وتصيب خيرا قال تعالى لولا أخرجني إلى أجل قريب فأصدق * ومثال التحضيض هلا
 نكرم زيداً فيحسن اليك أو ويحسن اليك قال تعالى لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذير * ومثال التمني قولك
 ليت لي مالا فأفق منه أو وأفق منه قال تعالى ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما * ومثال الترجي قولك لعل
 الحبيب قادم فأزوره أو وأزوره قال تعالى حكاية عن فرعون لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع إلى
 اله موسى * ومثال النفي قولك لا يقضى على زيد فموت أو وموت وقال تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وقال تعالى
 ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وظاهر كلام الناظم أن كلاما من الواو والفاء في ذلك كله ناصب
 بنفسه كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوبها بعده كما هو مذهب البصريين * ولما
 ذكر كلاما من حالي الرفع والتصبذ كرحالة الجزم مع بيان الجوازم فقال (وجزمه) أى للفعل المضارع (لم)
 نحو لم يلد ولم يولد (و) (لها) أخت لم نحو لما يذوقوا عذاب بخلاف لما الحينية وهي التي بمعنى حين كافي قولك

أو
 والواو والفاء في جواب
 قد عنوا * به جوابا بعد
 نفي أو طلب
 كلا ترم علما وترك
 التعب
 وجزمه بلم ولما

هرض عليك لمخلفك كذا والايجابية وهي التي بمعنى الا كافي قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم كذا قبل والحق أنه لا حاجة الى هذا الاحتراز لانه لم يحفظ دخول كل من الحينية والايجابية على المخلوع واختلف عملها بسيطة أو مركبة من لم وما والحق انها بسيطة كما هو مذهب الجمهور (تنبيه) ذكر الاصل بعلم ولما ألم والمساو ظاهري ذلك أنهما أدانان مستقلان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام ولذلك لم يذكراهما التاظم (فتوجب) صناعته وأمر فعه بعلم في قوله يوم الصليفاء لم يوفون بالجار * ضرورة وقيل لغة وزعم اللحياني أن بعض العرب يخصص بها كما في قراءة بعضهم ألم نشرحك صدرك بفتح الحاء وخرجت على أن الاصل ألم نشرحن بنون التوكيد الخفيفة ثم حذفن وقيت الفتحة لتدل عليها وفي هذا شذوذ أن أحدهما توكيد المنفى والآخر حذف النون لغبر وقف ولاسا كنين (و) كذا (لاولامدلتنا) وضعا (على الطلب) للترك في الاولى والفعل في الثانية نحو لا تؤاخذنا ونحول يقض علينا ربك وأمرت بقولي وضعا الى أنهما قد بدلان على التهديد كافي قولك لولولك لا تطعني وكما في قوله تعالى من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كافي نحو جسته لا يكن له على حجة ويجوز حذف اللام في الشرح دون غيره على الصحيح كافي قوله

محمد فقد تقسك كل نفس * اذا ما خفت من أمر تبالا

قد وجب

ولاولامدلتنا على الطلب
كذلك ان وما ومن
ولما
أي متى أين أين مهما
وحيثا وكيف وأنى
كلان يقيم يذو عمرو قنا

(تنبيه) الحق ان لا النافية والدعائية بمعنى غاية الامر أن التعبير بالدعائية في جانب المولى سبحانه وتعالى أولى مراعاة للدب وكنك لام الامر ولام الدعاء وان تبادر من قول الاصل ولام الامر والدعاء ولا في النهي والدعاء خلاف ذلك ولذلك عدل عنه الناظم الى ما عبر به (كذلك ان) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمخففة من الثقيلة وتقرن ان الشرطية بلا النافية نحو ان لا تنصروه فقد نصره الله وان لا تغفري وترحني أكن من الخاسرين فايك أن توهم أن الاستثنائية كإغلاط في بعض من يدهي الفضل (وما) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمصلرية (ومن) الشرطية بخلاف الاستفهامية (واذا) وهي حرف على الاصح و(أي) بتشديد الياء وهي بحسب ما تصنف اليه فان أضيفت الى ظرف فهي ظرف زمان أو مكانا وان أضيفت الى ما يعقل فهي لما يعقل وان أضيفت الى ما لا يعقل فهي لما لا يعقل وهكذا (متى) الشرطية بخلاف الاستفهامية وهي للعموم في الزمان و(أين) بفتح الهمزة على المشهور وكسرها لغة وهي للعموم في الزمان متى وقد تستعمل في الزمان التي يقع فيها الامور العظام وزعم بعضهم أنها للعموم في الاحوال و(أين) وهي للعموم في المكان و(مهما) وهي لما يعقل غير للزمان وهي بسيطة (وحيثا) وهي للعموم في المكان كأين (وكيفها) وهي للعموم في الاحوال والتوقد جري الناظم في عدها من الجوازم على ما ذهب اليه الكوفيون من الجزم بها والحق ما ذهب اليه البصريون من عدم الجزم بها وان كانت تستعمل في المجازاة فيجازى به معنى لا عملا (وأنى) بتشديد النون وهي للعموم في المكان كأين وحيثا فمثال ان ما أشلوا اليه بقوله (ك) قولك (ان يقيم زيد وعمرو قنا) * ومثال ما قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلم الله * ومثال من قوله تعالى من يعمل سوءا يجزيه * ومثال لما قول الشاعر

وانك اذ ماتنا ما أنت أمر * به تلف من اياه تأمر آتيا

وانك لاذ ماتنا ما أنت أمر * به تلف من لياه تأمر آتيا

وبروي

* ومثال أي قوله تعالى أيلما تسعوا فله الاسماء الحسنی * ومثال متى قول الشاعر

أنا ابن جلا وطلاع الثلثا * متى أضع العمامة تعرفوني

* ومثال أين قوله * أيا ن ما تعدل به الريح فزل * ومثال أين قوله تعالى أينما تكونوا يضركم الموت

ومثال مهما قوله تعالى مهما تأتاه من آية لتسحرنا بها فمحقن لك بمؤمنين * ومثال حيثما قوله

حيثما تستقيم بقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان

ومثال كيفما قولك كيفما تجلس أجلس ولم يوجد لها شاهد من كلام العرب بعد الفحص * ومثال تأتي قول الشاعر

فأصبحت تأتي تأتها تستجربها * نجد حطبا جزلا ونارا تأججا

ثم إن هذه الادوات منها ما يجزم فعلا واحدا بطريق الاصاله وهو لم ولما وكذا واللام الطليتان وانما قلت بطريق الاصاله لان ما ذكر قد يجزم أكثر من فعل بطريق التبع كالعطف ومنها ما يجزم فعلين غالبا وهو ان وما بعدها كما أشار اليه بقوله (واجزم) أيها المتكلم (بان) الشرطية (و) (ب) ما بها (أي بان) (فألقا) من باقي الادوات المذكورة بعدها (فعلين) ويسمى الاول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاءه وشرط الاول أن لا يكون ماضى المعنى وأن لا يكون طلبيا وأن لا يكون جامدا وأن لا يكون مقرونا بقدا وحرف تنفيس أو حرف نفي غير لا ولم وشرط الثاني أن يكون صالحا لأن يكون شرطا والاوجب قرنه بالفاء فاذا وجدت هذه الشروط جزم الفعلين اما (لفظا) فيهما أو أحدهما (أو محلا) كذلك وأشار بقوله (مطلقا) الى أنه لا فرق بين أن يكون كل من الفعلين مضارعا نحو وان تعود وانما مضيا نحو وان عدتم عدنا أو الاول ماضيا والثاني مضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة زدله في حرثه أو عكس ذلك وهو قليل والصحيح أنه جائز في الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وقول الشاعر

ان نصرمونا وصلنا كم وان تصلوا * ملأتموا أنفس الاعداء اربابا

فالصور أربع اجالا وتسع تفصيلا لان الاولى تحتها أربع باعتبار كون كل منهما مصحوبا بلم أو غير مصحوب بها فاما أن يكونا مصحوبين بها واما أن يكونا غير مصحوبين بها واما أن يكون الاول مصحوبا بها والثاني الثاني أو بالعكس والثانية تحتها صورة واحدة والاخيرتان تحت كل منهما صورتان باعتبار كون المضارع فيهما مصحوبا بلم أو غير مصحوب فالجمله تسع وكلها جائزة حتى في صورة الاختلاف على الراجع وانما قلت غالبها تقدم لان ما ذكر قد يجزم فعلا وجمله نحو قوله تعالى وقالوا امهما تأتانه من آية لتسحرنا بها فأنحن لك بمؤمنين بل قد يجزم فعلا واحدا نحو زيد وان كثرا له بخيل وعمرو وان أعطي مالا لثيم فقد صرح كثير بأن مثل ذلك لا يحتاج الى جواب وهو الذي اختاره السعد التفتازاني واختاره بعضهم ان الجواب محذوف دل عليه خير المبتدأ ولما تقدم الكلام على الافعال لأنها عوامل ورتبة العامل التقدم على المعمول شرع في الكلام على الاسماء مبتدئا بمرفوعات منها لانها العمدة فقال

(باب بيان مرفوعات الاسماء)

أي الاسماء المرفوعة أو المرفوعات من الاسماء أو مرفوعات هي الاسماء فالإضافة في كلامه اما من إضافة الصفة للموصوف أو من الإضافة التي على معنى من أو من الإضافة البيانية والمرفوعات جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع لاجمع مرفوعة كما يقتضيه قوله (مرفوع الاسماء) بالقصور وفي الإضافة ما تقدم وقوله (سبعة) خبر عن قوله مرفوع الاسماء المقصود به الجنس فلذلك صح الاخبار عنه بالجمع فاندفع ما قد يقال كيف يصح الاخبار في كلامه مع عدم المطابقة وهذه السبعة (تأتي بها) ان شاء الله تعالى مبنية وقد اعتذر الناظم عن ذكر اسمائها كما صنع الأصل بقوله (معلومة الاسماء) بلئذ (من تبويها) أي فلا حاجة الى ذكرها هنا وبدأ بالفاعل لانه أصل المرفوعات فقال (فالفاعل) لغة من أوجد الفعل واسطلاحا (اسم مطلقا) أي سواء كان صريحا نحو قام زيدا ومؤولا نحو يحبني أن تقوم وخرج الحرف والفعل والجمله مالم يقصد لفظها كما اذا قلت صدر عني لا حول ولا قوة الا بالله أي صدر عني هذا للفظ وهذا الاسم (قد ارتفع) لفظا نحو قال الله وتقدر ان نحو جاء الفتى أو محلا نحو قال الذي عنده علم من الكتاب وقد يجرب من أو الباء الزائدة نحو ما جاء من بشيرولا نذير ونحو نبي الله شهيد أو رافعه قيل الاسناد والصحيح أنه (بفعله) أو ما في تأويله كما هم الفاعل نحو مختلف

واجزم بان وما بها قد

ألقا

فعلين لفظا أو محلا

مطلقا

وليقترن بالفا جواب

لواقع

بعد الاداة موضع

الشرط امتنع

باب مرفوعات

الاسماء

مرفوع الاسماء سبعة

تأتي بها

معلومة الاسماء من

تبويها

فالفاعل اسم مطلقا قد

ارتفع * بفعله

ألوانه وأمثله المبالغة نحو أضرب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه وأفعل التفضيل نحو مارأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد والمصدر نحو ولولادفع الله الناس بعضهم ببعض وامم الفعل نحو هبات الصقيق والظرف نحو ومن عنده علم الكتاب والجار والمجرور نحو وفي الله شك وانما احمر الناظم على الفعل لأنه الأصل (والفعل) أي والحال أن الفعل أو مافى تأويله (قبله وقع) اما لفظا وهو ظاهر أو تقديرًا نحو ولن أحد من المشركين استجار لك أو حكما نحو قوموا واستقيم (وواجب) صناعة (في الفعل) ماضيا كان أو مضارع (أن يجردا) من علامة التثنية والجمع (اذ الجمع) مذكرا كان (أو) مؤنثا أول (مثنى) كذلك (أسندا) به يتعلق الجار والمجرور قبله وقد فرع على ذلك لكن على ألف والنشر المشوش قوله (فقل أتى الزيدان) والهندان ويأتي الزيدان والهندان (و) قل أتى (الزيدون) والهندات ويأتي الزيدون والهندات كما إذا أسند للفرد ماضيا كان أو مضارعا (ك) تقولك (جاء زيد) وجاءت هند (و) قولك (يجي) بلا همز (أخونا) ونجيء هند وهذا كله على اللغة الفصحى وهناك لغة قليلة تلحقه علامة التثنية والجمع ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث وحكي بعض النحويين أنها لغة طي و بعضهم أنها لغة أزد شنوءة ومن هذه اللغة قوله تولى قتال المارقين بنفسه * وقد أسماه مبعده وحجيم

والفعل قبله وقع
وواجب في الفعل أن
يجردا
إذا جمع أو مثنى أسندا
فقل أتى الزيدان

والزيدون
كجاء زيد ويجي أخونا
وقسموه ظاهرا
ومضمر
فالظاهر اللفظ أتى
فقد كرا
والمضمر اثنا عشر نوعا
قسما
كقمت قنات قمت
قمتا قمتان قمت قام قمت
قاما
قاموا قمن نحو صتمت
علما

وقوله نصر ورك قومي فاعتزرت بنصرهم * ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا وعلى هذه اللغة حمل قوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار لكن الصواب حمل على اللغة الفصحى لأن هذا الحديث مختصر من حديث مطول وهو أن لله ملائكة يتعاقبون إلى آخره فالواو ضمير لعلامة كما عليه ابن مالك (وقسموه) أي الفاعل (ظاهرا) سواء كان مفردا أو مثنى أو جموعا جمع تصحيح أو تكسير وعلى كل مذكرا كان أو مؤنثا فهذه ثمانية مثال المفرد بقسميه جاء زيد وجاءت هند ومثال المثنى بقسميه جاء الزيدان وجاءت الهندان ومثال جمع التصحيح بقسميه جاء الزيدون وجاءت الهندات ومثال جمع التكسير بقسميه جاء الزيدون وجاءت الهندات (ومضمر) وهو ما كنى به عن الظاهر اختصارا لأن الأصل في نحو قولك زيد ذهب زيد ذهب كنى بالضمير عن الظاهر وقيل زيد ذهب كان أخصر * تنبيهان * الأول * كان التغيير بالواو أولى لأنها أجود في التقسيم * الثاني لعل النصيب في كلامه على نزع الخافض أي إلى ظاهر أو مضمر (فالظاهر) هو (اللفظ الذي قد ذكرنا) في قوله فقل أتى الزيدان الخ (والمضمر اثنا عشر) بسكون الشين (نوعا قسما) منها اثنان للتكلم الأول التاء المضمومة للتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا والثاني نال للتكلم ومعه غيره مذكرا كان أو مؤنثا مثنى أو جمعا وذلك (ك) مافى قولك (قمت) بضم التاء وقولك (قمتا) ومنها خمسة للمخاطب الأول التاء المفتوحة للمفرد المذكور وذلك كقولك (قمت) يازيد والثاني التاء المكسورة للمفردة المؤنثة وذلك كقولك (قمت) ياهند والثالث التاء المضمومة مع الميم والالف للمثنى مذكرا كان أو مؤنثا وذلك نحو قولك (قمتا) يازيدان أو ياهندان والرابع التاء المضمومة مع النون للجمع المؤنث وذلك كقولك (قمتن) ياهندات والخامس التاء المضمومة مع الميم للجمع المذكور وذلك كقولك (قمتن) يازيدون ومنها خمسة للغائب الأول هو للمفرد المذكور نحو قولك زيد (قام) فان للفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هو والثاني هي للمفردة المؤنثة نحو قولك هند (قامت) فان للفاعل فيه ضمير مستتر تقديره هي والثالث الالف للمثنى المذكور نحو قولك الزيدان (قاما) فان الالف فيه هي الفاعل وأخل الناظم كالأصل بقامت المثنى المؤنث ولا بد منه ومنه قالنا أينما طعن والرابع الواو للجمع المذكور نحو قولك الزيدون (قاموا) فان الفاعل فيه هو الواو (و) الخامس النون للجمع المؤنث نحو قولك الهندات (قمن) فان الفاعل فيه هو النون وقد مثل أيضا لضمير جمع القوم المخاطبين لزيادة التوضيح وتتم البيت بعوله (نحو صتمت) * يازيدون (عاما) أي حولا وعلم أن الضمير قسما متصل بعلمه وهو مالا يتدأ بهولا إلى الا

في الاختيار ومنفصل عن عامله وهو ما يبتدأ به ويلى الا في الاختيار فالاول تقدم ذكره في الامثلة المذكورة كما
أشار إليه بقوله (وهذه ضمائر) بالتنوين للضرورة (متصلة) بعواملها لانه لا يتدأ بها ولا تلى الا في الاختيار
والثاني أشار إليه بقوله (ومثلها) أي مثل الضمائر المتصلة (الضمائر المنفصلة) عن عواملها فهي اثناعشر نوعا
أيضا منها اثنان للتكلم وخمسة للمخاطب ومنها خمسة للغائب كما تقدم في المتصلة وذلك (ك) قولك (لم يقيم
الأنأو) قولك لم يقيم الا (أنتم) يازيدون فالاول للتكلم وحده والثاني للجمع المذكور المخاطب (وغير ذين)
من بقية أنواع المنفصلة (بالقياس) على المتصلة (يعلم) وذلك كقولك لم يقيم الا نحن ولم يقيم الا أنت يازيدون ولم
يقيم الا أنت ياهندون ولم يقيم الا أنتم ياهندان ولم يقيم الا أنتن ياهندات وزيد لم يقيم الا هو وهند لم يقيم
الا هي والزيدان أو الهندان لم يقيم الا هما والزيدون لم يقيم الا هم والهندات لم يقيم الا هن ومثل الامع لم يقيم في هذه
الامثلة انما تقول انما يقوم أنا وانما يقوم نحن وانما يقوم أنت يازيدون وانما يقوم أنت ياهند وانما يقوم أنتم
يازيدان أو ياهندان وانما يقوم أنتم يازيدون وانما يقوم أنتن ياهندات وزيد انما يقوم هو وهند انما يقوم
هي والزيدان أو الهندان انما يقوم هما والزيدون انما يقوم هم والهندات انما يقوم هن * والحاصل ان الضمير
اما للتكلم أو للمخاطب أو للغائب وكل من هذه الثلاثة امام فرد أو مثنى أو مجموع فهذه تسعة قائمة من ضرب
ثلاثة في مثلها وكل من هذه التسعة امام ذكر أو مؤنث فالحاصل بالضرب ثمانية عشر وكل من الثمانية عشر
امام متصل أو منفصل فالجملة ستة وثلاثون اكن ألفاظ الضمائر المتصلة اثناعشر فقط وكذلك المنفصلة لان
المتكلم باقسامه الستة وضع له لفظان فقط واحد للفرد مند كرا كان أو مؤنثا والآخر للاربع الباقية والمخاطب
باقسامه الستة وضع له خمسة ألفاظ والغائب كذلك لان المثنى من كل منهما اكتفى بلفظ واحد في المذكور
والمؤنث فسقط ستة من ثمانية عشر يبقى اثناعشر لكل من الضمائر المتصلة والمنفصلة وعلم من كلام الناظم
أن الضمائر المستمرة من قسم المتصلة * ولما فرغ من الكلام على الفاعل شرع في الكلام على نائب الفاعل
فقال (باب) بيان (نائب الفاعل)

وتعبيره بنائب الفاعل أولى من تعبیر الاصل بالمفعول الذي لم يسم فاعله لانه لا يشمل درهما من نحو قولك
أعطى زيد درهما ولا يشمل كلاما من الظرف والجار والمجرور والمصدر اذا أتى عن الفاعل لكن أجيب عن
الاصل بأن الكلام في المرفوعات فلا يرد درهما من نحو قولك أعطى زيد درهما لانه منصوب وبأنه اقتصر
على المفعول لانه الاصل في النيابة وأجيب أيضا بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار علما على النائب عن
الفاعل وقد بين ذلك بقوله (أقم) أيها التكلم (مقام) بضم أوله لانه من أقام بخلاف ما لو كان من قام فانه
يكون بفتح أوله ومقام مضاف و (الفاعل) مضاف اليه وقد وصفه بقوله (الذي حذف) لغرض من
الانفراض كالتخوف منه أو عليه والابهام على السامع ونحو ذلك (مفعوله) ان وجدته نحو ضرب عمرو
ويضرب عمرو وتقيم مقام الفاعل الذي حذف مفعوله (في كل ماله عرف) من الرفع وغيره مما تقدم (أو
مصدرا) نحو قوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة (أو ظرفا) زمانيا أو مكانيا فالاول نحو صيم رمضان
والثاني نحو جلس امام الامير (أو) جار أو (مجرورا) نحو سير يزيد ومحل جواز اقامة كل من هذه الثلاثة
(ان لم نجد مفعوله المذكور) والافلا تجوز اقامة كل منها على الصحيح ثم انك اذا أقت مقام الفاعل الذي
حذف مفعوله كأن قلت ضرب عمرو ويضرب عمرو والتبس الاسناد للمفعول بالاسناد للفاعل وحيث فلا بد
من تغيير الفعل المسند لاحدهما تمييزا بينهما والاولى بالتغيير الفعل المسند للمفعول لانه الذي حصل به التباس كما
أشار اليه الناظم بقوله (وأول الفعل) سواء كان ماضيا أو مضارعاً بخلاف فعل الامر فانه لا يصح بناؤه للمفعول
واحتز بقوله (الذي هنا) أي في باب نائب الفاعل عن الفعل في باب الفاعل لما علمت من أن الاولى بالتغيير
انما هو الفعل المسند للمفعول وجملة قوله (يضم) خبر عن الاول ثم ان كان ماضيا كسر ما قبل آخره كما أشار

وهذه ضمائر متصلة
ومثلها الضمائر المنفصلة
كلم يقيم الا أنا أو أنتم
وغير ذين بالقياس يعلم
﴿باب نائب الفاعل﴾
أقم مقام الفاعل الذي
حذف
مفعوله في كل ماله
عرف
أو مصدرا أو ظرفا أو
مجرورا
ان لم نجد مفعوله
المذكور
وأول الفعل الذي هنا
يضم

اليه بقوله (وكسر ما) أى حرف أو الحرف الذى (قبل) الحرف (الآخر ملتزم) بفتح الزاى أى التزمته العرب (فى كل) فعل (ماض) وإن كان مضارعاً فتح ما قبل آخره كما أشار إليه بقوله (وهو) أى ما قبل الحرف الآخر (فى) الفعل (المضارع منفتح) وقدم مثل لكل من الماضى والمضارع على اللف والنشر المشوش بقوله (ك) قولك (يدعى) بتشديد الدال وأصله يدعى زيد كذا فإذا بنيت للفعل تقول يدعى كذا و (ك) قولك (ادعى) بتشديد الدال وأصله ادعى زيد كذا فإذا بنيت للفعل تقول ادعى كذا وهذا كله فى صحيح العين وأما معتل العين فإن كان ماضياً كباع وقال كسرأوله كما أشار إليه بقوله (وأول الفعل الذى كباعاً) من كل فعل ماض معتل العين (منكسر) لفظاً وإن كان منضماً تقدير افتقوله بيع وقيل وأصله بيع وقول نقلت حركة العين فيهما إلى ما قبلها بعد سلب حركته وقلبت الواو فى الثانى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ولم تقلب الياء لعدم مقتضى فصار بيع وقيل ولعل الناظم اعتذر عن الأصل فى عدم ذكره لذلك بقوله (وهو الذى قد شاع) أى اشتهر فلذلك تركه الأصل وإن كان مضارعاً ضم أوله على الأصل ولذلك لم ينبذ عليه الناظم فتقول يقال ويبيع وأصله يقول ويبيع نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ثم قلبت ألفاً لتتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار يقال ويبيع واعلم أن نائب الفاعل قسمان كما أشار إليه بقوله (وذلك) أى نائب الفاعل (أما مضمراً) سواء كان متصلاً أو منفصلاً (أو مظهر) بأقسامه السابقة فى باب الفاعل (ثانيهما) وهو الظاهر (ك) ما فى قولك (يكرم البشر) بكسر الشين بصيغة اسم الفاعل (أما الضمير) متصلاً كان أو منفصلاً (فهو ونحو) الضمير فى (قولنا دعيت) فالتاء نائب الفاعل وقولنا (ادعى) فالضمير المستتر نائب الفاعل وهذا فى المتصل بارزاً كان أو مستتراً وأما المنفصل فهو نحو الضمير فى قولنا (مادعى الأنا) وهذا فى الماضى ومثله المضارع وبالجملة فجميع ما تقدم فى باب الفاعل يأتى فى باب النائب عن الفاعل * ولما فرغ من الكلام على نائب الفاعل مرع فى الكلام على المبتدا والخبر فقال

﴿ باب ﴾ بيان (المبتدا والخبر)

وانما وجههما فى باب واحد لتلازميهما غالباً ونحواً قائم الزيدان ومما ضرب العمران لان المبتدا فى ذلك لا خبر له لكن له مرفوع مدمسداً والخبر وقد عرف الناظم كلاماً من المبتدا والخبر مبتدئاً بالاول فقال (المبتدا) هو (اسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول ونحوه وأن تصوموا خبر لكم وتسمع بالمعدي خبر من أن تراه ومعلوم أن الاسم جنس يشمل المشتق والجامد ويشمل أيضاً العلم المنقول كشمس والجملة التى أريد لفظها نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ولا يشمل الفعل والحرف فان قيل قد وقع الفعل مبتدئاً فى قولهم ضرب فعل ماض ووقع الحرف مبتدئاً فى قولهم من حرف جر أجيب بأن ضرب ومن فى ذلك ونحوه مما يذكر على السنة المعريين إيمان لان المقصود لفظهما لكن الحكم عليهما بالفعلية والحرفية بالنظر لمساهما وهو ضرب ومن فى تركيب آخر والالكان كذا فان الاسم لا يكون فعلاً ولا حرفاً وقوله (رفعه مؤبد) أى أبده النجاة أى أثبتوه أبداً فصل أول خرج به الاسم المنصوب خبر كان واسم ان والمجرور وخرجه أيضاً الاسم الذى لا اعراب له كاسم الفعل على الصحيح من أنه لا محل له من الاغراب واختلف فى الرفع للمبتدا والصحيح أنه الابتداء واختلف أيضاً فى الرفع للخبر والصحيح أنه المبتدا قال ابن مالك ورفعوا مبتدأ بالابتداء * كذا فى رفع خبر بالمبتدا

وقيل انهما ترافعا فكل منهما رفع الآخر وقيل ان الابتداء رفعهما معاً وقيل ان الابتداء رفع المبتدا وهما رفع الخبر فالأول أربعة وقوله (عن كل لفظ عامل) غير زائد وشبهه (مجرد) فصل ثان خرج به الفاعل ونائب الفاعل واسم ان ومن الفاعل محرز يد فى جواب من قام لانه وإن كان مجرداً عن لفظ عامل لفظاً لم يكن مجرداً عنه تقديره فان التقدير قام زيد ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بما بعده وقيد باللفظ لان

وكسر ما قبل الآخر

ملتزم

فى كل ماض وهو فى

المضارع

منفتح كيدعى كادعى

وأول الفعل الذى كباعاً

منكسر وهو الذى قد

شاع

وذلك اما مضمراً أو

مظهر

ثانيهما كيكرم البشر

أما الضمير فهو نحو

قولنا

دعيت ادعى مادعى

الأنا

﴿ باب المبتدا والخبر ﴾

المبتدا اسم رفعه مؤبد

عن كل لفظ عامل مجرد

المبتدأ ليس مجرد اعراف غير اللفظ فانه مرفوع بالابتداء على الصحيح كما علمت ونما قلت غير زائد وشبهه
 فيدخل المجرور بحرف زائد أو شبهه فالاول كما في قولك بحسبك درهم ومنه قولهم ناهيك بزيد وقولهم
 كيف بك اذا كان كذا والثاني كما في قوله لعل أبي المغوار منك قريب * ومنه مجرور رب نحو قولك رب
 رجل كريم لقيته ومنه أيضا الواقع بعد لولا في نحو لولا في لولاك ولولاك على ما قاله سيبويه من أن لولا جارة
 للضمير مختصة به * فان قيل حيث كان لا بد من التقييد بغير الزائد وشبهه فلم تركه الناظم كالاصل أجيب بأن
 العامل متى أطلق انما ينصرف الى ما ليس زائدا ولا شيئا وتعبيره بالعامل بصيغة الافراد أولى من تعبير
 الاصل بالعوامل بصيغة الجمع لانه لا يخرج ما دخل عليه عامل أو عاملان وان أجيب عنه بان الجنسية
 * ولما فرغ من تعريف المبتدأ شرع في تعريف الخبر فقال (والخبر) هو (امم) صريح وهو ظاهر أو مؤول
 نحو شأن زيد أن يفعل كذا وانما اقتصر على الاسم لانه الاصل في الاخبار والاخبار قد يكون جملة أو ظرفا
 أو جارا أو مجرورا كما سيأتي ويحتمل أن المراد بالاسم ما يشمل الامم حقيقة وهو ظاهر أو حكما وهو الجملة
 والظرف والجار والمجرور وقوله (ذوارتفاع) فصل أول خرج به الاسم المنصوب والمجرور بل والاسم الذي
 لا اعراب له أصلا كما تقدم نظيره وقوله (أسندا) بالبناء للفعول فصل ثان خرج به المبتدأ والفاعل ونائب
 الفاعل واسم كان وخبران فتعريف الخبر هو الاسم المرفوع الذي أسندا حال كونه (مطابقا في لفظه) من
 حيث التذكير وضده ومن حيث الافراد وضده (للمبتدأ) فان كان المبتدأ مفردا يكون الخبر كذلك
 (كقولنا زيد عظيم الشأن) أي عظيم القدر (و) ان كان المبتدأ مثنى يكون الخبر كذلك كـ (قولنا
 الزيدان قائمان) وان كان المبتدأ جمعا كان الخبر كذلك وأشار اليه بقوله (ومثله) قولنا (الزيدون
 قائمون) ثم ان الخبر حقه التأخر عن المبتدأ وقد يكون متقدما عليه كما أشار اليه بقوله (ومنه) أي من المبتدأ
 والخبر (أيضا) أي كما منه ما تقدم قولنا (قائم أخونا) فان أصله أخونا قائم فقدم الخبر على المبتدأ ولا يصح
 ان يكون قائم مبتدأ وأخونا فاعلا سدا مسددا للخبر لان شرط ذلك أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام وما هنا
 ليس كذلك * ولما فرغ من تعريف كل من المبتدأ والخبر شرع في أقسام كل منهما مبتدأ باقسام المبتدأ فقال
 (والمبتدأ) قسمان كما أشار اليه بقوله (اسم ظاهر كما مضى) في الامثلة السابقة (أو مضمرة) منفصل أخذ
 مما يأتى (ك) ما في قولنا (أنت أهل للقضا) أي أنت أهل للحكم بين الناس (ولا يجوز الابتداء بما اتصل *
 من الضمير) الاول نحو لولا في لولاك ولولاك بناء على أن الضمير المتصل في ذلك في محل رفع بالابتداء
 وقيل انه في محل جر بلولا (بل بكل ما انفصل) منه وهو ثلاثة أقسام قسم يختص بالمتكلم وهو (أنا) للمتكلم
 وحده (ونحن) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وقسم يختص بالمخاطب وهو (أنت) للمخاطب المفرد
 المذكور (أنت) للمخاطبة المفردة المؤنثة و (أنتما) للمخاطب المثنى مذكرا كان أو مؤنثا و (أنتم) للجمع
 النسوة المخاطبات و (أتم) للجمع الذكور المخاطبين و (و) قسم يختص بالغائب وهو (هو) للغائب المفرد
 (وهي) للغائبة المفردة و (هم) للجمع الذكور الغائبين و (هما) للغائب المثنى مذكرا كان أو مؤنثا (وهن)
 أيضا للجمع النسوة الغائبات فللمتكلم اثنان وللخاطب خمسة وللغائب كذلك (فالجاء اثنان عشر) ضميرا
 (وقدم مضى منها) في قوله كأنك أنت أهل للقضا (مثال معتبر) ولم يأت ببقية الامثلة لعلمها بالمقايسة * ولما فرغ
 من تقسيم المبتدأ شرع في تقسيم الخبر فقال (ومفردا) وهو هنا ليس جملة ولا شبه الجملة وهو قسمان مشتق
 وجامد فالمشتق هو ما دل على متصل مصوغا من مصدر والجامد بخلافه والاول متحمل للضمير المبتدأ
 ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه بخلاف الثاني الا اذا أول بالمشتق نحو زيد أسد وانما كان الاول مفردا
 لان الوصف مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان أفاد فائدة يحسن السكوت عليها نحو قائم الزيدان (وغيره)
 وهو الجملة وشبهها ولا يخفى أن كلا من قوله مفردا وقوله غيره حال مقسم من فاعل قوله (يأتى
 الخبر) والتقدير ويأتى الخبر حال كونه مفردا وحال كونه غيره واذا أردت بيان كل منهما (فالاول)

والخبر امم ذوارتفاع
 أسندا
 مطابقا في لفظه للمبتدأ
 كقولنا زيد عظيم
 الشأن
 وقولنا الزيدان قائمان
 ومثله الزيدون
 قائمون
 ومنه أيضا قائم أخونا
 والمبتدأ امم ظاهر كما
 مضى
 أو مضمرة كأنك أنت أهل
 للقضا
 ولا يجوز الابتداء بما
 اتصل
 من الضمير بل بكل
 ما انفصل
 أنا ونحن أنت أنت
 أنتما
 أنتن أنتم وهو وهي هم
 هما
 وهن أيضا فالجميع اثنان
 عشر
 وقد مضى منها مثال
 معتبر
 ومفردا وغيره يأتى
 الخبر * فالاول

وهو (اللفظ) المفرد هو (الذي في النظم مر) في قوله كقولنا زيد عظيم الشأن الخ لا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده الذي هو صلة الموصول (وغيره) أي غير المفرد (في أربع محصور) أي لا يخرج عنها وكذلك بقوله (لا غير) بالبناء على الضم وإنما كان أربعة لأن شبه الجملة شيان والجملة كذلك كما يعلم من قوله (وهي) أي تلك الأربع (الظرف والمجرور) التامان والتام هو الذي تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بخلاف الناقصين والناقص هو الذي لا تتم الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بخورز أوزيد بك أوفيك أو عنك (وفاعل مع فعله الذي صدر) منه أي من مدلوله لأن المراد الفاعل الاصطلاحي الذي هو اللفظ وصدور الفعل إنما هو من الفاعل الحقيقي وهذا إشارة إلى الجملة الفعلية وهي ما صدرت بفعل حقيقة وهو ظاهر أو حكما نحو لن يقوم زيد وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو انشائية فقضيته أنه يجوز نحوز يداضربه من غير حاجة إلى تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك ولذلك قال في التسهيل ولا يمتنع كونه طلبية خلافا لابن الأنباري ولا يلزم تقدير القول قبل الطلبية خلافا لابن السراج اهـ (والمبتدا مع ماله من الخبر) وهذا إشارة إلى الجملة الاسمية وهي ما صدرت باسم حقيقة وهو ظاهر أو حكما نحو ان زيداً قائم فالظرف (ك) ما في قولك (أنت عندي و) الجار والمجرور كافي قولك (الفتى بداري) وكل من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف ولا خلاف في جواز تقديره اسما نحو كائن أو مستقراً أو فعلاً نحو كان أو استقر وإنما الخلاف في الترجيح فبعضهم يرجح تقديره اسماً لقلة التقدير عليه وبعضهم يرجح تقديره فعلاً لأن الأصل في العمل للأفعال والحق كما قاله الموضح في المعنى أنه لا يرجح تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى (و) الجملة الفعلية كافي قولك (ابني قرا) جملة قرأ من الفعل والفاعل الذي هو الضمير المستتر في محل رفع خبر عن المبتدا (و) الجملة الاسمية كافي قولك (ذا أبوه قاري) جملة أبوه قاري من المبتدا وخبره خبر عن المبتدا الأول الذي هو اسم الإشارة وجملة الفعل والفاعل والمبتدا وخبره في هذين القسمين تسمى جملة صغرى وأما الجملة تمامها فتسمى جملة كبرى لأن ضابط الصغرى ما وقعت خبراً عن غيرها وضابط الكبرى ما وقع الخبر فيها جملة ومن ذلك تعلم أن قولك زيد قائم لا يسمى جملة صغرى ولا كبرى وقد تكون جملة صغرى باعتبار كبرى باعتبار نحو جملة أبوه غلامه منطلق في قولك زيد أبوه غلامه منطلق فباعتبار كونها وقعت خبراً عن غيرها تسمى جملة صغرى وباعتبار كونها وقع الخبر فيها جملة كبرى وأما جملة زيد أبوه الخ فتسمى جملة كبرى فقط وجملة غلامه منطلق تسمى صغرى فقط (تنبيه) يشترط لصحة وقوع الجملة خبراً أن تكون مشتملة على الرابط ما لم تكن عين المبتدا أي المعنى نحو نطق الله بحسبي والرابطة في الجملة الأولى من كلام الناظم الضمير المستتر وفي الثانية الضمير من أبوه ولما فرغ من الكلام على المبتدا والخبر شرع في الكلام على العوامل الداخلة عليهما وهي ثلاثة أقسام فالقسم الأول ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهو كان وأخواتها والقسم الثاني ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو ان وأخواتها والقسم الثالث ما ينصب ما معاً وهو ظن وأخواتها وقد تكلم عليها الناظم على هذا الترتيب حيث قال

﴿ كان وأخواتها ﴾

أي نظائرها في العمل فهو استعارة تصريحية وبدأ بكان لأنها أم الباب فقل (ارفع بكان المبتدا) حال كونه (اسماً) لها في اصطلاحهم ويسمى أيضاً فاعلاً مجازاً أو الاصح أنها حدث فيدفعها غير الذي كان به (والخبر) بالنصب على أنه مفعول مقدم (بها) أي بكان (انصبين) بنون التوكيد الخفيفة حال كونه خبراً لها في اصطلاحهم ويسمى مفعولاً لها مجازاً وذلك (ك) ما في قولك (كان زيد ذا بصير) أي صاحب بصير (كذلك) أي مثل كان (أنصبي) فارفع بها المبتدا اسماً لها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك أنصبي الفقيه ورعا وكذلك (ظل) فارفع بها المبتدا اسماً لها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك ظل زيد صائماً وكذلك (بات) فارفع بها المبتدا اسماً لها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك بات زيد قائماً وكذلك (أمسى) فارفع بها المبتدا

اللفظ الذي في النظم مر
وغيره في أربع محصور
لا غير وهي الظرف
والمجرور وفاعل مع فعله
الذي صدر
والمبتدا مع ماله من الخبر
كأنت عندي والفتى
بداري
وابني قرا وذا أبوه
قاري
﴿ كان وأخواتها ﴾
ارفع بكان المبتدا اسماً
والخبر بها انصبين
ككان زيد ذا بصير
كذلك أنصبي ظل بات
أمسى

اما لها وانصب بها الخبر وذلك كما في قولك أمسى زيد غنيا (وهكذا أصبح) فارفع بها المبتدأ اما لها وانصب بها
 الخبر وذلك كما في قولك أصبح البرد شديدا وهكذا (صار) فارفع بها المبتدأ اما لها وانصب بها الخبر وذلك كما في
 قولك صر زيدا غنيا وهكذا (ليسا) فارفع بها المبتدأ اما لها وانصب بها الخبر وذلك كما في قولك ليس زيد
 قائما ولا يخفى أن ما تقدم يعمل بلا قيد وأما ما سيأتي في عمل بقيد وهو قسمان قسم يعمل بقيد أن يكون من
 بعد نفي أو ما ألحق به وهو (فتى وانفك وزال) ماضى بزال (مع برج) فهذه (أربعها) أى أربع هي (من
 بعد نفي) أو ما ألحق به من النهى والدعاء (تتضح) وذلك كما في قولك ما فتى زيد عالما وما انفك عمر ومستقبها
 وما زال بكر صالحا وما برج خالد مطيعا وانما شرط فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي أو شبهه
 انقلبت اثباتا فيستغاد منها الاستمرار المقصود حينئذ وقسم يعمل بقيد أن يكون بعدما الظرفية المصدرية
 وهو ما أشار اليه بقوله (كذاك دام) بشرط أن تكون (بعدها الظرفية) وانما سميت ظرفية لنيابتها عن
 الظرف (وهي التي تكون مصدرية) لكونها آلة في تأويل الفعل الذي بعدها بمصدر وذلك كما في قولك
 لأصحبك مادام زيد مترددا اليك أى مدة دوام تردد زيد اليك فلولم تكن دام بعدما المدة كورة لم تعمل العمل
 المذكور بل يكون المنصوب بها حال ثم ان هذه الأفعال منها ما لا يتصرف أصلا وهو ليس اتفاقا ودوام على
 الصحيح ومنها ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواته ومنها ما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي وحكم
 المتصرف منها حكمها كما أشار اليه بقوله (وكل ما صرفته مما سبق) من الأفعال (من مصدر وغيره) كالامر
 والمضارع (به التحق) أى التحق به في المذكور ثم مثل لذلك على اللف والنشر غير المرتب لانه مثل للثاني
 بقوله (ك) قولك (كن صديقا) و(لا تكن مجافيا) للاول بقوله (انظر لكوني مصباحا موافيا) وفي
 نسخة مصافيا * ولما فرغ من الكلام على كان وأخواتها شرع في الكلام على ان وأخواتها حيث قال

﴿ ان وأخواتها ﴾

أى نظائرهما كما مر وبدأ بان لأنها أم الباب فقال (تنصب ان المبتدا) حال كونه (اسما) ههنا فى اصطلاحهم (والخبر* ترفعه) حال كونه خبر الهاء فى اصطلاحهم أيضا وذلك (ك) قولك (ان زيدا ذو نظر) أى صاحب نظر (ومثل ان) المكسورة الهمزة (أن) المفتوحة الهمزة وذلك كقولك بلغنى أن زيدا قائم ومثلها أيضا (ليت) وذلك كقولك ليت لى مالا فاحج منه والمثلية انما هى (فى العمل) لافى غيره اذ ان للمكسورة الهمزة مع اسمها وخبرها كلام تام بخلاف المفتوحة الهمزة فانها مع اسمها وخبرها فى حكم المفرد ومعنى أن للتوكيد وأما ليت فعناها التنى كما سبذ كره الناظم (وهكذا كأن) بالهمزة وتشديد النون وذلك كقولك كأن زيدا أسدو كذلك (لكن) بتشديد النون وذلك كقولك زيد شجاع لكنه بخيل وكذلك (لعل) وذلك كقولك لعل الحبيب قادم* وشرط عمل هذه الحروف أن لا تقترن بما الكافة والابطال عملها الاليت ففيها الوجهان ثم ان معنى ان بكسر الهمزة وأن بفتحها التوكيد كما أشار اليه بقوله (وأكدوا المعنى) وجوبا ان كان المخاطب منكرا واستحسانا ان كان مترددا فان كان خالى الذهن لم يؤكد (بان) بكسر الهمزة (أنا) بفتحها والمراد بالتوكيد تقوية الحكم عند المخاطب ايجابا كان نحو ان زيدا قائم أو سلبا نحو ان زيدا ليس بقائم ومعنى ليت التنى كما أشار اليه بقوله (وليت من ألفاظ من) أى شخص أو الندى (تمنى) فهى للتمنى وهو طلب مالا لمع فيه بان كان مستحيلا نحو قول الشاعر

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَمُودُ يَوْمًا * فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ لِلشَّيْبِ

أوما فيه عسر نحو قولك ليت لي قنطار من الذهب ومعنى كأن التشبيه كما أشار إليه بقوله (كأن) موضوعه (للتشبيه) وهو الحاق ناقص بكامل في الشرف أو في الخسة فالأول نحو قولك كأن زيداً أسد والثاني كقولك كان زيداً حمار وذلك انما يكون (في المحاكاة) أي في المشابهة لغيره ومعنى لكن الاستدراك كما أشار إليه

ومكنا أصبح صليبا

فَيُؤْتِيهِمْ مِنْ فَضْلِهِ قَوْلًا مَعْرُوفًا

أربعها من معد نفى

تقسیم

كذلك دام بعد ما

الطرف

وهي التي تكون

مصلحه

وکل ماصرفه ہما

سبق

من مصادر وغيره به

التحق

ککن صدیقاً لاتکن

محافيا

وانظر لكوني مصبعا

موافيا

(ان و اخواتها)

تنصب ان المبتدا اما

والخبر

ترفعہ کان زید اذو نظر

ومثال ان أن ليت في

العمل

وہمکذا کہ ان لکن

علي

وَأَكْدُوا الْمَعْنَى بِإِنَّمَا

وليت من الفاظ من

نہی

کأن التشبيه في المحاكاة

بقوله (واستعملوا) أي العرب (لكن في استدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم بثبوته أو بآثبات ما يتوهم نفيه فالاول كإلى قولك يزيد شجاع لكنه ليس بكريم والثاني كإلى قولك يزيد جبن لكنه كريم ومعنى لعل الترجي والتوقع كما أشعر إليه بقوله (ولترج) وهو طلب الامر المحبوب المستقر بالخصوس (و) (توقع) وهو الاشتقاق من المكروم أي الخوف منه وعلى هذا فالتوقع قسم للترجي وقيل هو أعم منه لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يخفى ان الجار والمجرور خبر مقدم و(لعل) مبتدأ مؤخر فالاول (كقولهم لعل محبوبي وصل) الى مقصده والثاني كقولهم لعل زيدا هالك ولما فرغ من الكلام علم ان وأخواتها شرع في الكلام على ظن وأخواتها حيث قال

﴿ ظن وأخواتها ﴾

أي نظائرهما وبدأ بظن لأنها أم الباب فقال (انصب بظن المبتدأ مع الخبر) على انهما مفعولان لما على الصحيح وعند الكوفيين نصب الثاني على التشبيه بالحال (و) انصبهما أيضا (كل فعل) يذكر (بعدها) أي بعد ظن (على الاثر) بفتح تين ويجوز في غير النظم كسر الهمزة وسكون الشاء الثلاثة ومحل ذلك ما لم يتعلق أو قطع والتعليق هو ابطال العمل لفظا ومحلا بسبب توسط ماله الصدارة بينها وبين معموليها نحو علمت زيدا قائم والالغاء هو ابطال العمل لفظا لمحلا لضعف العامل بتوسطه والاعمال والالغاء حيث لا على السواء وتأخره والاهمال حيث تدرج فالاول نحوز به بظن قائم والثاني نحوز به بظن قائم بظن قائم ويمتنع الاهمال مع تقدمه نحو ظننت زيدا قائما وذلك الفعل (ك) الفعل في (خلته) أي ظننته وقد ترد لليقين كإلى قوله دعاني الغواني عجمين وختنتي * لي اسم فلا أدعى به وهو أول

وأصل خلت خيلت بفتح الخاء وكسر الياء نقلت حركة الياء الى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكتين و(حسبته) أي ظننته وقد ترد لليقين كإلى قوله

حسبت التقي والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

و(زعمته) أي ظننته وأما بمعنى كفته فليست مما نحن فيه لانها تعدى الى مفعول واحد تقول زعمت زيدا أي كفته و(رأيت) أي علمته وأما بمعنى أبصرته فليست مما نحن فيه لانها تعدى الى مفعول واحد تقول رأيت زيدا أي أبصرته و(وجدته) أي علمته وأما بمعنى أصبته فليست مما نحن فيه لانها تعدى الى مفعول واحد تقول وجدت زيدا أي أصبته و(علمته) لا بمعنى عرفته والاعتدت حينئذ لمفعول واحد تقول علمت المسئلة أي عرفتها و(جعلته) أي صيرته ونقلته من حالة الى حالة و(اتخذته) أي صيرته ونقلته من حالة الى حالة (وكل ما * من هذه) الافعال (صرفته) كالامر وامم الفاعل وادم المفعول فهو مثلها (فليعلم) أي فليعلمن فالالف متقلبة عن نون التوكيد الخفيفة وذلك (كقولهم ظننت زيدا منجدا) من الشدة وخلته قائما وحسبته صادقا وزعمته عالما ورأيت محبوبا ووجدته نافعا وعلمته صديقا وجعلته معينا واتخذته خليلا (و) كقولهم (اجعل لنا هذا المكان مسجدا) و(ظن زيدا قائما) الى آخرها ولا يخفى أن هذا التقسيم أعني ظن وأخواتها حجة أن يذكروا في المنصوبات ولكن ذكر في المرفوعات استطرادا وهكذا خبر كان وادم ان ولما أنهى الكلام على ما يعرب باستقلال أخذ في الكلام على ما يعرب تبعاً وهو أربعة النعت والعطف والتوكيد والبدل وقد بدأ بالنعت لانه كالجزء من متبوعه حيث قال

﴿ بلب ﴾ بيان (النعت)

وهو لغة وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحاً التابع الذي يتم متبوعه بيان صفة من صفاته أو صفة ما يتعلق به فهو قسمان الاول يسمى نعتاً حقيقياً وهو الرفع لضمير المنعوت والثاني يسمى سيبياً وهو الرفع لظاهر المضاف الى السبب وهو ضمير المنعوت كما أشار الى ذلك بقوله (النعت) بمعنى التبع الخصوص (امراة)

ولستعملوا لكن في

استدراك

ولترج وتوقع لعل

كقولهم لعل محبوبي

وصل

﴿ ظن وأخواتها ﴾

انصب بظن المبتدأ مع

الخبر

وكل فعل بعدها على الاثر

تخلته حسبته زعمته

رأيت وجدته علمته

جعلته اتخذته وكل ما

من هذه صرفته فليعلم

كقولهم ظننت زيدا

منجدا

واجعل لنا هذا المكان

مسجدا

﴿ باب النعت ﴾

نعت اماراة

لمضمير مستتر (يعود للمنعوت) وذلك هو النعت الحقيقي (أو) رافع (المظهر) أو المضمير بارز ثم إن المنعوت له عشرة أحوال الرفع والتصب والجرو والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتكبير ولا تجتمع كلها في وقت واحد لا ترى أنه لا يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا في حالة واحدة ولا مفردا ومثنى ومجموعا كذلك ولا مذكرا ومؤنثا معا ولا معرفا ومنكرا كذلك وإنما يجتمع منها في الوقت الواحد أربعة واحد من أوجه الأعراب الثلاثة وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتكبير ولذلك لا يتبع النعت المنعوت في جميع العشرة معا سواء كان حقيقيا أو سببيا وإنما يتبعه الأول في الأربعة المذكورة كما أشار إلى ذلك بقوله (فأول القسمين) وهو الرفع لمضمير مستتر يعود إلى المنعوت الذي هو الحقيقي (منه) أي من النعت ولفظ أول منصوب على أنه مفعول مقدم بقوله (أتبع) بقطع الهمزة (منعوتة من عشرة) بسكون الشين للضرورة (الرابع) أي في أربعة من عشرة كما علمته مما سبق وقد أبدل من قوله أربع قوله (في واحد من أوجه الأعراب) الثلاثة وقد بينها بقوله (من رفع أو خفض أو انتصاب) وأدنى ذلك بمعنى الواو لانه بيان لأوجه الأعراب الثلاثة كما علمت فان جعل بيانا للواحد منها كانت أو على بابها (كذا) في واحد (من الافراد) والضد (و) في واحد من (التذكير والضد) وضد الافراد التثنية والجمع وضد التذكير والتأنيث (و) كذا في واحد من (التعريف والتكبير) فتلخص أنه يتبع منعوتة في أربع من عشرة وذلك (كقولنا جاء الغلام الفاضل) فان النعت فيه تبع منعوتة في واحد من أوجه الأعراب وهو الرفع وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع وهو الافراد وفي واحد من التذكير والتأنيث وهو التذكير وفي واحد من التعريف والتكبير وهو التعريف فقد تبعه في أربعة من عشرة (و) كقولنا زيد (جاء معه نسوة حوامل) فان النعت فيه تبع منعوتة في واحد من أوجه الأعراب وهو الرفع كما في الذي قبله وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع وهو الجمع وفي واحد من التذكير والتأنيث وهو التأنيث وفي واحد من التعريف والتكبير وهو التذكير وأما الثاني فيتبعه في اثنين من خمسة في واحد من أوجه الأعراب الثلاثة وفي واحد من التعريف والتكبير ولا يتبعه في ثلث من الخمسة الباقية بل يلزم الافراد وان كان المنعوت مثنى أو مجموعا كما أشار إلى ذلك بقوله (وثاني القسمين) وهو الرفع للمظهر أو المضمير البارز (منه) أي من النعت ولا يخفى أن الواو داخل على قوله (أفرد) بقطع الهمزة والتقدير وأفرد ثاني القسمين منه (وان جرى المنعوت) حال كونه (غير مفرد) بأن كان مثنى أو مجموعا لان النعت كالفعل وهو ملازم للافراد اذا اسند للظاهر الاعلى لغا كوني البراغيث كما أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله

وجرد الفعل اذا ما أسندا * لاثنين أوجع كغاز الشهدا

وقد يقال سعد لو سعدوا * والفعل للظاهر بعد مسند

ويتبع الظاهر الذي رفعه في واحد من التذكير والتأنيث كالفعل المسند للظاهر كما أشار إليه بقوله (واجعله) أي ثاني القسمين (في) واحد من (التأنيث والتذكير) لافيهما معا كما لا يخفى والجار والمجرور متعلق بقوله (مطابقا) أي موافقا (للمظهر المذكور) فان كان الظاهر المذكور مذكرا ذكر النعت وان كان المنعوت مؤنثا (مثاله قد جاء حرتان * منطلق زوجاهما العبدان) فنطلق مفردا وان كان المنعوت غير مفرد ومطابق للظاهر في التذكير وان كان المنعوت مؤنثا وان كان الظاهر المذكور مؤنثا أنت النعت وان كان المنعوت مذكرا كما أشار إلى ذلك بقوله (ومثله أتى غلام سائله * زوجته) أي زوجة ذلك الغلام (عن دينها المحتاج له) أي إليه والشاهد في قوله سائله فانه مطابق للظاهر في التأنيث وان كان المنعوت مذكرا أو اياك ان توهم أنه تبع منعوتة في الافراد لان كونه مفردا هنا ليس بطريق التبعية وإنما هو أمر اتفاقي * ولما فرغ من الكلام على النعت شرع في الكلام على العطف حيث قال

لمضمير

يعود للمنعوت أو للمظهر

فأول القسمين منه أتبع

منعوتة من عشرة لأربع

في واحد من أوجه

الأعراب

من رفع أو خفض أو

انتصاب

كذا من الافراد

والتذكير

والضد والتعريف

والتكبير

كقولنا جاء الغلام

الفاضل

وجاء معه نسوة حوامل

وثاني القسمين منه أفرد

وان جرى المنعوت غير

مفرد

واجعله في التأنيث

والتذكير

مطابقا للمظهر المذكور

مثاله قد جاء حرتان

منطلق زوجاهما العبدان

ومثله أتى غلام سائله

زوجته عن دينها

المحتاج له

﴿ باب (بيان) العطف ﴾

وهو لغة الشئ والرجوع وأما اصطلاحاً فهو قسمان عطف بيان وهو التابع للموضع أو المخصص لمبتدأه الجامد غير المؤول بالمشتق وعطف نسق وهو التابع المتوسط بينهما وبين متبوعه أحد الحروف الآتية وقد بين ذلك بقوله (واتبعوا) أي العرب أو النحاة (المعطوف) وهو التابع المخصوص وقوله (بالمعطوف * عليه) متعلق بالفعل قبله وكذلك قوله (في اعرابه المعروف) من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ولا فرق في ذلك بين الأسماء والأفعال كما أشار إليه بقوله (وتستوى الأسماء والأفعال في * اتباع كل) منهما (مثله) فتعطف الأسماء على الأسماء وتعطف الأفعال على الأفعال ومحل ذلك في عطف النسق (أن يعطف بـ) أحد هذه الحروف التي هي (الواو) وهي لمطلق الجمع ويقال للجمع المطلق فؤدى العبارتين واحد عند النحويين وأما عند الفقهاء فيفرق بينهما ولأنك جعلوا مطلق الماء شاملاً لأي ماء كان حتى المستعمل والمتنجس وجعلوا الماء المطلق خاصاً بما يسمى ماء بلا قيد فالفرق بين العبارتين اصطلاحاً فقهي (والفا) وهي للترتيب مع التعقيب لكن التعقيب في كل شئ بحسبه فيقال دخلت مكة فالمدنية إذا لم يكن بينهما المسافة الطريق ويقال أيضاً تزوج زيد فولد له إذا لم يكن بين الزوج والولادة الامدة الجل مع لحظة الوطء ومقدماته ولا يرد قوله تعالى أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى وكذلك قوله تعالى خلقنا العلقمة مضغة فخلقنا المضغة عظماً لان التقدير والله أعلم في الأول فضت مدة فجعله غثاء أحوى وفي الثاني فضت مدة فخلقنا العلقمة مضغة فضت مدة فخلقنا المضغة عظماً (أو) وهي بعد العطف للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين كما في قولك تزوجت هنداً أو اختها وللإباحة ان جاز الجمع بينهما كما في قولك جالس الحسن أو ابن سيرين وبعد الخبر للإيهام ان كان المتكلم عالماً بالحكم لكنه أبهم على السامع كما في قوله تعالى وأنا وأياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين وللشك ان كان المتكلم متردداً في الحكم كما في قولك جاء زيد أو عمز وإذا لم تعلم أيهما جاء (وأم) وهي قسمان متصلة ومنفصلة فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة الاستفهام نحو أعندك زيد أم عمرو وبهمزة التسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم أن نذرتهم أم لم تنذرهم ومثل همزة التسوية ما في معناها كما أدري وما أبالي وليت شعري والمنفصلة وتسمى المنقطعة وهي التي لم تسبق بشئ من ذلك بل وقعت بين جملتين مستقلتين فهي مختصة بالجل وعطفها للفرد قليل بل قيل ليست عاطفة أصلاً مفرداً ولا جملة (وثما) بضم المثناة وهي للترتيب مع التراخي بحيث يكون بين المتعاطفين زائداً على ما لا بد منه بينهما أخذاً مما مر وقد ترد بمعنى الواو كما في قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفاء كما في قول الشاعر

كهر الرديني تحت الحجاج * جرى في الأتاب ثم اضطرب

و (حتى) وهي للتدريج والغاية فيشترط كون ما بعدها غاية لما قبلها في شرف أو عدمه ويشترط أيضاً كونه جزءاً له ولو حكماً وكونه ظاهراً ومفرداً ﴿ تنبيه ﴾ انما يقل الناظم في بعض المواضع كما صنع الأصل حيث قال وحتى في بعض المواضع لان ذلك لا يختص بحتى بل غيرها كذلك لان كل حرف من هذه الحروف له معان غير العطف لكن أجيب عن الأصل بأنه انما يخص حتى بذلك مع أن غيرها كذلك لان العطف بها قليل على أنه يحتمل رجوع قوله في بعض المواضع لجميع الحروف لا لخصوص حتى (وبل) بعد نفي أو نهي أو إيجاب أو أمر وهي في الأولين لاثبات الحكم لما قبلها ووضعه لما بعدها وفي الأخيرين تصرف الحكم إلى ما بعدها ويصير ما قبلها في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلم بما ذكر أنه لا يعطف بها بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيداً بل عمراً (ولا) بعد أمر أو إيجاب اتفاقاً أو نداء على الراجح نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وهي لنفي الحكم عما بعدها وإثباته لما قبلها (ولكن) بعد نفي أو نهي وهي للاستدراك و (أما) بكسرة الهجزة على القول بأنها عاطفة والواو قبلها زائدة والتحقيق أنها ليست بعاطفة بل مجرد التفصيل والعطف الواو قبلها

﴿ باب العطف ﴾

واتبعوا المعطوف

بالمعطوف

عليه في اعرابه المعروف

وتستوى الأسماء

والأفعال في

اتباع كل مثله ان يعطف

بالواو والفا أو وأم وثما

حتى و بل ولا ولكن أما

وهي مثل أنوف معانيها فتكون بعد الطلب للتصير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو قوله تعالى غشوا الوثاق
فأملنا بعد ولم نجد ما يلائم إلا بفتح الجاء بينهما نحو قولك تعلم ما فقهها وأما نحو أو بعد الخبر للابهام ان كان
المتكلم عالما بالحكم لكنه أبهم على السامع نحو قولك جاءني امز يد واما عمرو وللشك ان كان للمتكلم مترددا
في الحكم نحو قرأت سورة كذا واما سورة كذا لم تعلم أيهما قرأت وتوقفت مثل الناظم لبعض الحروف
السابقة حيب قال وذلك (ك) قولك (جاء زيد ثم عمرو) وكقولك (أكرم زيداً وعمراً باللقا والمطعم) بفتح
الميم وسكون الطاء المهمة (و) كقولك (فتة) أي جماعة (لم يأكلوا) من الطعام (أو) لم (يحضروا) موضعه
(حتى يفوت أو يزول المنكر) بفتح الكاف ولا يخفى أن العطف في هذا البيت من قبيل عطف الفعل على
الفعل وفي البيت قبله من قبيل عطف الاسم على الاسم ولما فرغ من الكلام على العطف أخذ في الكلام
على التوكيد فقال

(باب) بيان (التوكيد)
بالواو وبالهمز وبالألف والاول هو الافصح وهو الذي جاء به القرآن قال تعالى ولا تنقضوا الأيمان بعد
توكيدها وهو لغة التقوية وأما اصطلاحاً فهو قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي إعادة اللفظ الاول بنفسه
أو بمرادفه وسيأتي الكلام عليه والمعنوي تابع يقصده به كون المتبوع على ظاهره ويختص بالاسم كما أشار
إليه بقوله (وجاءت في الاسم) دون غيره من الفعل والحرف (أن يؤكداً) بالبناء للمفعول (فيتبع المؤكد)
بكسر الكاف على أنه اسم فاعل (المؤكداً) بفتح الكاف على أنه اسم مفعول (في) واحد من (أرجه
الاعراب) الثلاثة فيتبعه في الرفع ان كان مرفوعاً وفي النصب ان كان منصوباً وفي الخفض ان كان مخفوضاً
(و) يتبعه أيضاً (التعريف) فيكون تابعاً للمؤكد معرف (لا) للمؤكد (منكر) لان ألفاظ التوكيد كلها
معارف فلا تتبع المنكر (فهو) (عن مؤكداً) عند البصريين وأما قوله باليت عدة حول كله رجب
فشاذ ويكون بالفاظ معلومة عند العرب فلا يعدل عنها إلى غيرها وتلك الفاظ المعلومة منها ما هو مشهور
ومنها ما هو غير مشهور فالمشهور ما ذكره بقوله (ولفظه المشهور فيه) أي في التوكيد (أربع) من الفاظ وهي
(نفس وعين ثم كل أجمع) والاولان يؤكدهما الرفع المجاز والآخران يؤكدهما اللامحاطة والشمول ولذلك
لا يؤكدهما إلا ما لا جزاء ينفصل بعضها عن بعض حقيقة وهو ظاهر أو حكماً وهو ما يصح أن يكون الحكم
ثابتاً لبعض أجزائه دون بعض كافي قولك اشتريت العبد كله فان أجزاء العبد وان لم ينفصل بعضها عن البعض
الآخر حقيقة لكن ينفصل حكماً لجواز أن يشتري نصفه دون نصفه الآخر وغير المشهور ما ذكره بقوله
(وغيرها) أي غير الأربع المذكورة (توابع) بالتنوين للضرورة (لأجعا) ولكونها توابع لا جمع لا تقدم
عليه ولا يؤكدها استقلالاً وشد قوله

ياليتني كنت صبياً مرضعاً * تحملي الذلقاء حولاً أكنها

إذا بكيت قبلتني أربعاً * إذا أظل الدهر أبكى أجعاً

ثم بين ذلك الغير بقوله (من أكنع) وهو من تكنع الجلد اذا اجتمع (وأبغ) وهو من البتغ وهو طول
المنق (وأبصع) وهو من البصع بالصاد المهمة وهو العرق المجتمع في التأكيد بشكل من هذه الثلاثة إشارة
إلى أن المؤكد اجتمعت أجزاؤه ولم يتخلف منها شيء وتقديم الناظم أبتع على أبصع بحارة الكلام الأصل
والأصح العكس فآخرها أبتع والأصل أفراد النفس عن العين (ك) قولك (جاء زيد نفسه) وقد يجمع
بين النفس والعين لكن بشرط تقدم النفس على العين كقولك جاء زيد نفسه عينه (و) اذا أكدت
بكل فاعل أرى) أي أعلم أو أبصر (جيش الأمير) أي جنده (كله) وجهه (تأخراً) في محل المفعول
الثاني لا يرى ان كانت علمية وفي موضع الحال ان كانت بصرية (و) اذا أكدت بأجمعين وتوابعها فقل
(طفت حول القوم أجمعين) حال كونها (متبوعة بنحو أجمعين) كأبصعين وأبتعين وهذا في الجمع
المذكر وتقول في الجمع المؤنث جاءت النساء جمع كتع بصع تبع وتقول في نحو الجيش جاء الجيش أجمع

جاء زيد ثم عمرو أكرم
زيداً وعمراً باللقا والمطعم
وفئة لم يأكلوا أو
يحضروا

حتى يفوت أو يزول
المنكر

(باب) التوكيد

وجاءت في الاسم أن

يؤكداً

فيتبع المؤكد المؤكداً

في أوجه الأعراب

والتعريف لا

منكر فعن مؤكداً

ولفظه المشهور فيه أربع

نفس وعين ثم كل أجمع

وغيرها توابع لأجعا

من أكنع وأبتع وأبصع

جاء زيد نفسه وقل

أرى

جيش الأمير كله تأخراً

وطفت حول القوم

أجمعين

متبوعة بنحو أجمعين

أ كنع أبصع أبتع وتقول في نحو القبيلة جاءت القبيلة جمعاء كنعاء بصعاء بنعاء * ولما انتهى الكلام على التوكيد المعنوي أخذ في الكلام على التوكيد اللفظي فقال (وان تؤكده كلمة) بكسر الكاف وسكون اللام كما هو أحد اللغات فيها (أعدتها) أي أعدت تلك الكلمة (بلفظها) أو بمرادفها وهذا القسم يكون في الاسم والحرف والفعل فالاول كقولك قام رجل ورجل والثاني كقول الشاعر

لا لا أبرح بحب بننة انها * أخذت على موافقا وعهودا

والثالث (كقولك انتهى انتهى) ولا يخفى ما في ذلك من حسن الاختتام حيث أشار الى انتهاء الباب ولما فرغ من الكلام على التوكيد أخذ في الكلام على البديل فقال

(باب) بيان (البديل)

وهو لغة العوض واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه كما حده بذلك ابن مالك ويكون في الاسم والفعل كما يعلم من قوله (اذا اسم او فعل) بدرج الهمزة (لمثله تلا) أي تبع مثله من الاسم والفعل (والحكم للثاني) أي والحال أن الحكم للثاني (وعن عطف) بالحرف (خلا) أي والحال أنه خلا عن عطف واحترز بقوله والحكم للثاني عن النعت والتوكيد وعطف البيان فان الحكم فيها الاول للثاني وبقوله وعن عطف خلا عن عطف النسق فانه وان كان الحكم فيه للثاني كالاول لكن لم يخل عن العطف وجواب اذا جملة قوله (فاجعله) أي الاسم أو الفعل وانما أفرد الضمير لان العطف بأووهي لاحد الشيتين أو الاشياء فكأنه قال فاجعل أحدهما (في اعرابه) من رفع ونصب وخفض في الاسم أو رفع ونصب وجرم في الفعل (كالاول) أي مثل الاول منهما حال كونك (ملقبا) بكسر القاف المشددة بصيغة اسم الفاعل (له) أي لاحدهما (بلفظ البديل) أي بلفظ هو البديل ولما ذكر حكم البديل شرع في بيان أقسامه فقال (كل) من كل أي بدل كل من كل وضابطه أن يكون المراد بالثاني ما أريد بالاول وانما لم يعبر الناظم بما عبر به الاصل في هذا القسم أعني قوله بدل الشيء من الشيء لأن ذلك لا يختص ببديل الكل من الكل بل يشمل غيره اذ بدل البعض من الكل يصدق عليه انه بدل الشيء من الشيء لكن أجيب عن الأصل بان المراد بالشيء المساوي لامطلق الشيء وما عبر به الناظم هو ما عبر به الجمهور وعبر ابن مالك ببديل المطابق وهو أولى لصلاحته لاسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر (وبعض) من كل أي وبدل بعض من كل وضابطه أن يكون الثاني جزءا من الاول قليلا كان ذلك الجزء أو كثيرا أو مساويا (واشتمال) أي وبدل اشتمال وضابطه أن يشتمل المبدل منه على البديل وان لم يكن كاشتمال الطرف على المظروف (وغلط) أي وبدل غلط وليس المراد ان البديل نفسه غلط بل المراد أنه بدل عن لفظ وقع غلطا وضابطه أن لا يقصد ذكر الاول بل يسبق اليه لسانه (كذلك اضراب) أي بدل اضراب ويسمى بدل البداء وضابطه أن يقصد ذكر الاول ثم بعد الاخبار به يبدوله أن يخبر بالثاني وحينئذ (فبانحس انضبط) أي فالبديل انضبط بهذه الخمس وقد أغفل الناظم سادسا وهو بدل النسيان وضابطه أن يقصد ذكر الاول ثم يتبين فسد ذلك القصد فيقصد ذكر الثاني لا يقال يكفي بدل الغلط عن بدل النسيان لانا تمنع ذلك اذ الغلط في اللسان والنسيان في الجنان وقد مثل الناظم لما ذكره من الاقسام على اللف والنشر المرتب حيث قال فالاول أعني بدل الكل من الكل (ك) قولك (جاءني زيد أخوك و) الثاني أعني بدل البعض من الكل كقولك (أكل عندي رغيفا نصفه ولا بد في هذا القسم كالذي بعده من ضمير مطابق للبديل منه مذكور كما مثل الناظم أمقدر كافي قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا أي من استطاع منهم (و) الثالث أعني بدل الاشتمال كقولك (قد وصل الى) بتشديد الياء (زيد علمه الذي درس) أي درسه (و) الرابع والخامس والسادس أعني بدل الغلط وبدل الاضراب وبدل النسيان (قد ركب اليوم بكرا الفرس) فإن قلت بكرا دون

وان تؤكده كلمة أعدتها

بلفظها كقولك انتهى

انتهى

(باب البديل)

اذا اسم او فعل لمثله تلا

والحكم للثاني وعن

عطف خلا

فاجعله في اعرابه كالاول

ملقباً له بلفظ البديل

وكل وبعض واشتمال

وغلط

كذلك اضراب فبانحس

انضبط

كجاءني زيد أخوك وأكل

عندي رغيفا نصفه

وقد وصل

الى زيد علمه الذي

درس

وقد ركب اليوم بكرا

الفرس

ان قلت بكرا دون

قصد) بان سبق اليه لسائلك (ف) لفظ الفرس في المثال اللد كور (غلط) أي بدل غلط (أو قلته) أي بكرا
(قصدا) بان قصدها ولا ثم بعد الاخبار به بدالك أن تخبر بالفرس (ف) لفظ الفرس (اضراب فقط) أي بدل
اضراب لا غلط ويسمى بدل البداء كما علمت أو قلته قصدا ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر الفرس
فلفظ للفرس بدل نسيان وهذه الامثلة كلها في بدل الاسم من الاسم ومثال بدل الفعل من فعل ما ذكره في
قوله (والفعل) أي وبديل الفعل (من فعل ك) قولك (من يؤمن) بما جاء به للنبي صلى الله عليه وسلم (يثب)
على إيمانه (يدخل جنات لم ينل) (فيها تعب) فمن شرطية ويؤمن فعل الشرط ويثب جواب الشرط ويدخل
جنات بدل من يثب وهو بدل كل من كل لان المراد بالتواب دخول الجنان ولم ينل فيها تعب بدل من يدخل
جنات وهو بدل لاشتمال لان دخول الجنان يشتمل على عدم نيل التعب فيها وقدمثل بعضهم لبديل الكل من
الكل بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب وليبدل البعض من الكل بما اذا قلت ان تصل
تسجد لله يرحمك وليبدل لاشتمال بقول الرازي

ان على الله أن تبايعا * تؤخذ كرها أو تحبى طائعا

ولبدال للغلط والاضراب والنسيان بما اذا قلت ان تأتينا سألنا نعطك فان قلت تأتينا من غير قصد بان سبق
لسائلك اليه فتسألنا بديل غلط وان قلت تأتينا قصدا بان قصدها أولا ثم بعد الاخبار به بدالك أن تخبر بتسألنا
فتسألنا بديل اضراب ويسمى بدل البداء كما تقدم وان قلت تأتينا قصدا ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت
ذكر تسألنا فتسألنا بديل نسيان * ولما أنهى الكلام على مرفوعات الاسماء شرع في الكلام على منصوباتها
فقال (باب) بيان (منصوبات الاسماء)

أي الاسماء المنصوبة أو المنصوبة بلب من الاسماء أو منصوبات هي الاسماء فالإضافة في كلامه امام من إضافة الصفة
للموصوف أو من الإضافة التي على معنى من أو من الإضافة اليبانية وقد ينهيا بقوله (ثلاثة من سائر الانما خلت)
أي مضت حال كونها (منصوبة) فلا حاجة الى ذكرها هنا والمراد بهذه الثلاثة خبر كان واسم ان ومفعول لا ظن
(وهذه) اللد كورات هنا (عشر تلت) أي تلت الثلاثة المتقدمة (وكلها) أي كل هذه العشرة (تأني على
ترتيبه) أي ترتيب كل (أولها في اللد كرم مفعول به) والضمير في به يعود الى الموصوف المحذوف والتقدير لم
مفعول به (وذلك) أي للمفعول به هو (لمم جاء) حال كونه (منصوبا) لفظا كما في قولك ضربت زيدا أو محلا
كما في قولك ضربت هذا أو تقديرا كما في قولك ضربت الغني وحال كونه قد (وقع * عليه) أي تعلق به
(فعل) لغوى وهو الحدث اثباتا (ك) قولك (احذروا أهل الطمع) أو قويا كقولك لا تخنروا أهل التقوى
وهو قسبان لا ثالث لهما كما أشار اليه بقوله (في ظاهر ومضمر قد انحصر) فلا يخرج عنهما (وقدمضى التثنية
للذي ظهر) أي في قوله احذروا أهل الطمع (وغيره) أي غير الذي ظهر (قسبان أيضا) أحدهما (متصل)
وذلك (ك) قولك (جاءني) زيد (و) كقولك (جاءنا) عمرو (و) الآخر (منفصل مثاله) أي مثال
المنفصل (اي) حيث (أو ايانا) حيث (من التحية) (أكرم بالذي حيانا) هذا ليس محط المثال وانما هو تميم
اقتصار الناظم في تمثيل كل من للتصل والمنفصل على ضمير المتكلم ولم يذكر غيرهما لعدم المقايضة كما أشار
اليه بقوله (وقس بذين) أي بهذين الضميرين أعني لياي واياتا (كل مضمر فصل) من ضمائر الخطاب كما في
قولك اياي يازيدا كرمت ولياك يا هندأ كرمت وايا كيا يازيدان أو يا هندان أ كرمت واياكم يازيدون
أ كرمت وايا كن يا هندات أ كرمت وضمائر الغائب كما في قولك زيدا لياها أ كرمت وهندا لياها أ كرمت
والزيدان أو الهندان أ كرمت ولزيدون لياهم أ كرمت والهندات لياهن أ كرمت (و) قس (بالتدين
قبل) أي بالضميرين اللذين ذكرنا قبل ذلك في المتصل (كل) مضمر (متصل) من ضمائر الخطاب كما في
قولك أ كرمتك يازيدا كرمتك يا هندأ كرمتك يا يازيدان أو يا هندان أ كرمتكم يازيدون أ كرمتكن

قصد فغلط

أو قلته قصدا قاضراب

فقط

والفعل من فعل كن

يؤمن يثب

يدخل جنات لم ينل فيها

تعب

باب منصوبات

الاسماء

ثلاثة من سائر الاسماء

خلت

منصوبة وهذه عشر

تلت

وكلها تأتي على ترتيبه

أولها في اللد كرم مفعول به

وذلك لمم جاء منصوبا

وقع

عليه فعل كاحذروا

أهل الطمع

في ظاهر ومضمر قد

انحصر

وقدمضى التثنية

ظهر

وغيره قسبان أو متصل

بجاءني وجاء تلونفصل

مثاله لياي أو لياها

حيث أكرم بلقدي حياها

وقس بذين كل مضمر

فصل

وبالتدين قبل كل متصل

(أو يوما) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس (أو سنينا) جمع سنة (أو مدة) وهي القطعة من الزمان (أو جمعة) وهي الأسبوع (أو حيناً) وهو اسم لزمان مبهم (أو قم صباحاً) وهو من نصف الليل إلى الزوال (أو مساءً) بفتح الميم والمد وهو من الزوال إلى نصف الليل (أو سحر) وهو آخر الليل قبيل الفجر وهو بلا تنوين إذا أُرجمت به سحر ليلة بعينها وبالتنوين إذا لم ترد به ذلك (أو غدوة) وهو من وقت صلاة الصبح إلى طلوع الشمس (أو بكرة) وهي من طلوع الفجر عند أهل الشرع ومن طلوع الشمس عند أهل اللغة وقوله (إلى السفر) متعلق بقم وهو راجع لجميع ما بينهما (أو) قم إليه (ليلة الاثنين أو) قم إليه (يوم الأحد أو صم غداً) وهو اسم لليوم الذي بعد يومك (أو صم رداً) وهو الزمان المستقبل الذي لانهاية له (أو الأبد) وهو مرادف للسرمدة وكذلك الأمد وإن أغفله الناظم وقدمتم تمثيل ظرف المكان بقوله (واسم المكان نحو) قولك زيد (مرأماه) والأمام بفتح الهمزة مرادف لقدام وسيأتي (أو) مر (خلفه) وخلفه بفتح الخاء المعجمة ضد أمام أوسر (وراءه) وراء بالمد مرادف لخلف أوسر (قدامه) وقدام بضم القاف وتشديد الدال المهملة ضد خلف أوسر (يمينه) ويمين ضد شمال أوسر (شماله) وشمال بكسر الشين ضد يمين أوسر (تلقاه) أي مقابله (أو) مر (فوقه) وهو المكان العالي (أو) مر (تحت) وهو ضد فوق أوسر (إزاءه) بكسر الهمزة الأولى مع المد وهو بمعنى تلقاه (أو) مر (معه) بسكون العين وهو اسم لمكان الاجتماع (أو) مر (حذاءه) بالمد أي قريبا منه (أو) مر (عنده) وهو اسم لما قرب من المكان (أو) مر (دونه) وهو اسم للمكان الأسفل (أو) مر (قبله) وهو اسم للمكان المتقدم (أو) مر (بعده) وهو اسم للمكان المتأخر أوسر (هناك) وهو اسم إشارة للمكان البعيد أوسر (ثم) بفتح المثناة وهو بمعنى هناك أوسر (فرسخاً) وهو اثنا عشر ألف خطوة أوسر (بريدا) وهو أربع فراسخ (وهنا) اسم للمكان القريب (قف موقفاً سعيداً) وفي ذلك إشارة إلى مفعول وهو من معتل الفاء فقط كوقف يكون بكسر العين ومن معتل اللام وحدها كرمي أو مع الفاء كوفي يكون بفتح العين كرمي وموفي ومن الأجوف كباع يكون بكسر العين لكن يدخله النقل كبيع ومن الصحيح يكون بفتح العين إن كانت عين مضارعه مضمومة كافي كل وطلع ومفتوحة كما في شرب وذهب فتقول ما كل ومطلع ومشرب ومنه سواء كان المراد منه الزمان أو المكان أو المصدر فإن كانت عين مضارعه مكسورة كما في ضرب ومكسب كان بفتح العين في المصدر وبكسرها في اسمي الزمان والمكان فتقول مضرب ومكسب بالفتح إن أردت بكل منهما المصدر وبالكسر إن أردت به اسم الزمان أو المكان وهذا كله في الثلاثي ويكون من غير الثلاثي كاسم المفعول نحو مكرم ومدرج بضم الميم وفتح الراء فيهما * ولما تكلم على الظرف أخذتكم على الحال فقال

(باب) بيان (الحال)

وهو لغة ما عليه الشخص من خيراً وأشراً واصطلاحاً ما ذكره الناظم بقوله (والحال) هو (وصف) اسم كان أو جملة أو ظرفاً أو جاراً أو مجروراً (ذوات تصاب) لأنه فضلة والنصب إعراب الفضلات والمراد بالفضلة ما ليس جزءاً من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه والالورد نحو قوله تعالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا عبيد واحترز بذلك عن الخبر في نحو قولك زيد ضاحك (آتي) بمد الهمزة على أنه اسم فاعل لا بقصرها على أنه فعل ماض حال كونه (مفسر المبهمة الهيئات) محسوسة كانت كما في قولك جاء زيداً كباً وغير محسوسة كما في قولك تكلم زيد صادقاً واحترز بذلك عن التمييز في نحو قولك لله درهم فارساً وكذلك نعت النكرة المنصوب في نحو قولك رأيت رجلاً كذا (وانما يوثق به) حال كونه (منكراً) لتلايتهم كونه نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً أو جعل غيره عليه وما جاء معرفة في الظاهر أما بالاضافة نحو جاء زيد وحده أو بال نحو أرسلها العراك أو بالعلمية نحو جاءت الخيل بداد فان بداد علم جنس على التبدد فهو مؤول بالنكرة فوحده بمعنى

أو يوماً أو سنينا
أو مدة أو جمعة أو حيناً
أو قم صباحاً أو مساءً
أو سحر
أو غدوة أو بكرة إلى
السفر
أو ليلة الاثنين أو يوم
الأحد
أو صم غداً أو صم رداً
أو الأبد
واسم المكان نحو سر
أمامه
أو خلفه وراءه قدامه
يمينه شماله تلقاه
أو فوقه أو تحته إزاءه
أو معه أو حذاءه أو عنده
أو دونه أو قبله أو بعده
هناك ثم فرسخاً يريد
وهنا قف موقفاً سعيداً
(باب الحال)
الحال وصف ذوات تصاب
آتي
مفسراً لمبهمة الهيئات
وانما يوثق به منكراً

منفردا والعراك بمعنى معتركة وبدل بمعنى متبددة (وغالبا) أى فى الغالب (يؤتى به) حال كونه (مؤخرا) بعد صاحب مفعولا وانما كان الغالب أن يؤتى به مؤخرا لأنه فضلة وشأن الفضلات للتأخر وذلك (ك) قولك (جاء زيد) حال كونه (را) كما ملفوفا وقد ضربت عبده) حال كونه (مكتوفا) فقد أتى فى ذلك منكرا ولا يكون الا كذلك نظرا للحقيقة ومؤخرا كما هو الغالب (تنبيه) يصح أن يكون قوله ملفوفا حالا من زيد وأن يكون حالا من الضمير فى قوله را كما هو على الأول تكون حالا مترادفة وعلى الثانى تكون حالا متداخلة (وقد يجى) أى الحال (فى الكلام) على خلاف الغالب (أولا) كفاى قولك كيف جاء زيد فكيف حال وقد جاء أولا لأنه قبل صاحبه وتقديم الحال هنا واجب لأن كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام والغالب أن يكون الحال مشتقا منتقلا (وقد يجى) حال كونه (جامدا) لفظا (مؤولا) معنى كفاى قوله تعالى فانقر وثابت أى متفرقين وقد يجى غير منتقل كفاى قوله تعالى هو الحق مصداقا لمصداقا حال غير منتقل بل لازم للحق (وصاحب الحال الذى تقررا) فيما تقدم (معرف) حقيقة وقد تقدم فى الأمثلة السابقة وحكما بأن كان نكرة مؤخرا عن الحال كفاى قوله

لمية موحشا طلل * يلوح كأنه خلل

أو مخصصة بوصف كفاى قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصداقا بنصب مصداقا كما قرئ به أو بإضافة كفاى قوله تعالى فى أربعة أيام سواء أو بعمول كفاى قولك عجبت من ضرب الخيل شديدا أو مفيدة للعموم بأن وقعت بعد النفي كفاى قوله تعالى وما أهلكننا من قرية الا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية لكونها نكرة مفيدة للعموم لوقوعها بعد النفي أو شبه النفي وهو النهى كفاى قولك لا يبيع شخص على آخر مستسهلا وهذا كله انما هو باعتبار الغالب (وقد يجى) حال كونه (منكرا) حقيقة بأن كان نكرة ليست فى معنى المعرفة كفاى قولك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما ولا يقاس عليه * ولما أنهى الكلام على الحال شرع فى الكلام على التمييز فقال (باب) بيان (التمييز)

ويقال المميز والتمييز والمفسر والتبيين والمبين وهو لغة فصل الشئ عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أى انفصلوا من المؤمنين و (تعريفه) اصطلاحا (اسم) صريح فلا يكون جملة وهذا مما فارق التمييز فيه الحال (ذوات تصاب) ويجوز جزمه بمن الاعمير العدد والفعل فى المعنى ولذلك قال ابن مالك واجز بمن ان شئت غير ذى العدد * والفاعل المعنى كطب تقاطع

وخرج بهذا القيد المرفوع وكذا المجرور لكن لا مطلقا فان منه ما ليس بتمييز كفاى قولك مررت برجل ومنه ما هو تمييز كفاى قولك ثلاثة رجال وقفيز بر (فسرا) أى ذلك الاسم (لنسبة) فى جملة ويسمى ذلك تمييزا لجملة وضابطه ما رفع ابهام نسبة فى جملة (أو) ل (ذات جنس قدرا) ويسمى تمييزا لمفرد وضابطه ما رفع ابهام اسم قبله بمحل الحقيقة فالتمييز نوعان أحدهما تمييز الجملة والآخر تمييز المفرد والأول قد يكون محولا اما عن الفاعل (ك) ما فى قولك (انصب زيد عرقا) فان الأصل انصب عرق زيد دخول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وأتى بالمضاف تمييزا فصار انصب زيد عرقا (و) كفاى قولك (قدعلا) زيد (قدرا) فان الأصل قدعلا قدعه دخول الاسناد كما تقدم واما عن المفعول كفاى قوله تعالى وجفنا الأرض عيوننا فان الأصل والله أعلم وجفنا عيون الأرض دخول التعلق بالمضاف الى المضاف اليه الى آخر ما تقدم (و) اما عن المبتدا كفاى قولك (لكن) أنت أعلى منزلا) فان الأصل منزلك أعلى خذف المضاف وانفصل الضمير وأتى بالمضاف تمييزا فصارت أعلى منزلا والتمييز هنا يصلح أن يكون فاعلا لوجعل أفعل التفضيل فعلا فيصح أن يقال علامتلك فهو أعلى فى المعنى وحكمه النسب كما قال ابن مالك فى ألقية

والفاعل المعنى انصبين بافعلا * مفضلا كانت أعلى منزلا

وقد لا يكون فاعلا فى المعنى وهو ما فعل التفضيل بعضه نحو أنت أفضل فتبه وحكما الجزم بالإضافة كما مثل

وغالبا يؤتى به مؤخرا
كجاء زيدا كما ملفوفا
وقد ضربت عبده مكتوفا
وقد يجى فى الكلام أولا

وقد يجى جامدا مؤولا

وصاحب الحال الذى

تقررا

معرف وقد يجى منكرا

باب التمييز

تعريفه اسم ذوات تصاب

فسرا

لنسبة وذات جنس قدرا

كانصب زيد عرقا وقد

علا

فصرا ولكن أنت أعلى

منزلا

الاذا كن افضل لتفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو انت اكرم الناس رجلا وقد لا يكون محولا عن شيء
أصلنا نحو امتلا الخوض ماء ووقته دره فارسلوا كرم به أبا (و) الثاني قد يصحكون وانما بعد العدد الصريح
(ك) كما في قولك (اشترت أربعا نعاجا) أو الكناثي كما في قولك كم عبدا ملكت وقد يكون وانما بعد
المقادير كما أشار إليه بقوله (لو اشترت ألف رطل ساجا) وهذا مقدار روزني (أو بعته مكيلة أرزا) وهذا
مقدار كيلي (أو) بعته (قمر باع أو) قدر (ذراع خزا) وهذا مقدار مساحي وعلم من ذلك أن العدد ليس
من جملة المقادير وهو قول المحققين لأنه ليس المراد به المقدار وإنما المراد به الحقيقة فاذا قلت عندي عشرون
رجلا فالمراد عندي نفس الرجال لا مقدارهم ولذلك لا يصح أن تقول عندي مقدار عشرين رجلا إلا على
معنى آخر بخلاف المقادير فاذا قلت عندي رطل زيت فالمراد عندي مقدار الرطل لا حقيقةه ولذلك يصح
أن يقول عندي مقدار رطل زيت (وواجب التمييز) عند البصريين (أن ينكرا) خلافا للكوفيين
ولا حجة لهم في قوله * وطبت النفس يا قيس عن عمرو * لا مكان حمل آل على الزيادة (و) واجبه أيضا (أن
يكون) أي التمييز (مطلقا) أي لا غالب فقط كما في الحال (مؤخرا) عن صاحبه فلا يجوز تقديمه عليه * ولما فرغ
من الكلام على التمييز أخذ في الكلام على الاستثناء فقال

(باب) بيان (الاستثناء)

المتناسب جملة على المستثنى لان الكلام في المنصوبات والمستثنى هو الاسم الواقع بعد الأواحدى نحو انتما
وعلى هذا ففي كلام الناظم استخدام لانه ذكر اللفظ أولا بمعنى ثم أعاد عليه الضمير بمعنى آخر فانه لا يصح أن
يكون عائد للاستثناء بمعنى المستثنى وانما يصح أن يكون عائدا له بمعنى المصدر لكن على تقدير مضاف
والتقدير (أخرج ب) أداته (من الكلام) السابق (ما) أي شيئا أو الشيء الذي (خرج * من حكمه) أي
لم يتسلط عليه الحكم رأسا والالزم التناقض لانه يصير دخلا خارجا في الكلمة المشرفة يجب على المتكلم بها
أن يلاحظ أن الحكم بنى الالهية منصب على غير المولى سبحانه وتعالى والا كفر والعياذ بالله تعالى (و) هو
وان خرج من حكمه لكن (كان في لفظ) قد (اندرج) ولو بحسب ما يفهم منه عرفا فشم ذلك الاستثناء
المنقطع فانك اذا قلت جاء القوم فهم من ذلك عرفا محجى عما يتعلق بهم كالخبر فاذا قلت الاجار افقد اخرجت به
من الكلام السابق ما خرج من حكمه ولكن في اللفظ قد اندرج بحسب ما يفهم منه عرفا (ولفظ الاستثناء)
أي اللفظ المفيد للاستثناء (الذي له حوى) أي جمع (الا) وهي لا تكون الا حرقا (وغير) بالرفع
(وسوى) كرضا و (سوى) كهدي و (سوا) بالقصر للضرورة والافهوا بالمد كسواء و بناء ولا يكون كل
من غير وسوى بلغاتها الاربع الاما و (خلا) و (عدا) و (حاشا) وقد يقال حشا كحاشا أي وكل من هذه
الثلاثة متردد بين الحرفية والفعلية (فع) بسكون العين للضرورة أي مع الاستثناء (الا انصب) وجوبا
(ما أخرجته) الا (من) كلام (ذى تمام) بان يذكرفيه المستثنى منه (موجب) بفتح الجيم بان لم يسبقه نفي
ولاشبهه وذلك (ك) قولك (قام كل القوم الا واحدا) و (ك) قولك (قد رأيت القوم الا خالدا) وكقولك
مررت بالقوم الا زيدا فالمستثنى في الاحوال الثلاثة منصوب بالا على الاستثناء وجوبا (وان يكن) أي
ما أخرجته الا (من) كلام (ذى تمام) بان يذكرفيه المستثنى منه لكنه غير موجب بان (اتقى) ولو حكا
بان تقدم عليه نفي أو شبهه (فأبدلن) بنون التوكيد الخفيفة المستثنى من المستثنى منه (والنصب فيه ضعفا)
فالارجح الابدال (هذا اذا) كان الاستثناء متصلا بان (استثنيت من جنسه) فيترجع حينئذ الابدال
ويضعف النصب (وما سواه) وهو الاستثناء المنقطع بان استثنيت من غير جنسه (ف) كنهه بعكسه فيترجع
حينئذ النصب ويضعف الابدال عند تبييم وأما أهل الحجاز فيوجبون النصب و بلاهم جاء التنزيل قال
تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن أجمع السبعة على النصب فالمصل (ك) قولك (لن يقوم القوم

وكاشترت كرم ساجا

أو اشترت ألف رطل

ساجا

أو بعته مكيلة أرزا

أو قدر باع أو ذراع خزا

وواجب التمييز أن ينكرا

وأن يكون مطلقا مؤخرا

(باب الاستثناء)

أخرج به من الكلام

ما خرج

من حكمه وكان في لفظ

اندرج

ولفظ الاستثناء الذي له

حوى

الا وغير وسوى سوى سوا

خلا عدا حاشا فاع الا انصب

ما أخرجته من ذى تمام

موجب

كقام كل القوم الا واحدا

وقد رأيت القوم الا خالدا

وان يكن من ذى تمام

اتقى

فأبدلن والنصب فيه ضعفا

هذا لذا استثنيت من جنسه

وما سواه حكمه بعكسه

كل من يقوم القوم

(الاجفر) بالرفع على الابدال ويجوز الاجفر بالنصب على الاستثناء لكن الابدال أرجح (والنصب في المنقطع كقولك لنقوم القوم (الابعرا) على الاستثناء (أكثر) من الرفع على الابدال عند بني نعيم كما علمت وهذا كله اذ لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه والاوجب النصب سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا فتقول ما قام الازيد القوم وما فيها الاجرا أحدا ولا يجوز الاتباع لان التابع مادام تابع لا يتقدم على التبوع (وان يكن) أي ما أخرجه الا (من) كلام (ناقص) بان لم يذ كر فيه المستثنى منه ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا (فالاقدا لغيت) لفظا وان كان لها تأثير معنى (والعامل) قد (استقلا) بالعمل في المستثنى وذلك (ك) قولك (لم يبق الا أبوك أولا) بتشديد الواو (و) كقولك (لا أرى الا أخاك مقبلا) ولا يقع الاستثناء المفرغ في الايجاب الا ان أفاد كقولك صمت الا يوم الجمعة ولما ذكر حكم المستثنى بالاذ كر حكم المستثنى بالبواق حيث قال (ونخفض مستثنى على الاطلاق) أي من غير تفصيل (يجوز) أي لا يمنع (بعد السبعة البواق) وانما فسرنا الجواز بعدم الامتناع ليصدق بالوجوب فان خفض المستثنى واجب بعد غير وسوى بلغاتها لانه مضاف اليه ويعطى غير وسوى بلغاتها ما يعطاه الاسم الواقع بعد الامن وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب نحو قام القوم غير زيد بنصب غير لكن على الحال ومن رجحان الاتباع بعد الكلام التام غير الموجب الى آخر ما تقدم وأما بعد خلا وعدا وحاشا فالحذف جائز على تقدير الحرفية والنصب جائز أيضا على تقدير الفعلية تقول قام القوم خلاز يد بالجر وخلاز يد بالنصب وعدا زيدا بالجر وعدا زيدا بالنصب وحاشا زيدا بالنصب وهذا كله عند التجرد عن ما وأما عند الاقتران بها فيتعين النصب لأن المصدرية لا يليها حرف الجر لانها لا توصل الا بالجر والجر مع ما بناء على زيادتها شاذ لا يعول عليه ولعل الناظم نظر اليه فجعل للنصب جائزا حيث قال (والنصب أيضا جائز لمن يشاء بما خلا) نحو قام القوم ما خلا (و) (بما عدا) نحو قام القوم ما عدا عمرا (و) (بما حاشا) نحو قام القوم ما حاشا بكرا وبقى على الناظم كالأصل من أدولت الاستثناء ليس ولا يكون فالأول كما في حديث ما أنهر الدم وذ كرام الله عليه فكلوا ليس السن والظفر والثاني كما في قولك اتتوني لا يكون زيدا والمستثنى بهما يجب نصبه لكونه خبرا ههنا ولما أنهى الكلام على الاستثناء فرغ في الكلام على لا العاملة عمل ان فقال

(باب) بيان (لا العاملة عمل ان)

واحتز بذلك عن الزائدة كما في قوله تعالى ما منعك أن لاتسجد والناحية كما في قوله تعالى لا تقربوا الزنا والنعائية كما في قوله تعالى لا تؤاخذنا ولا العاملة عمل ليس كما في قولك لا رجل قائما بل رجلا ن أو رجلا (وحكم لا حكم ان في العمل) فتنبه الاسم وترفع الخبر لكن لا تختص بالنكرة المبثورة لها كما أشار اليه بقوله (فانصب بها منكرها اتصل) بخلاف المعرفة والمنكر الذي لم يتصل بها فان كلا منهما يرفع مع التنوين كما سيأتي في كلامه (مضافا أو مشابه المضاف) بخلاف ما لو كان مفردا والمراد به هنا ما ليس مضافا ولا مشابها للمضاف فانه يبنى كما سجد كره فالمضاف (ك) قولك (لا غلام) رجل (حاضر مكافئ) ومشابه المضاف وهو ما يتعلق به شيء من تمام معناه كقولك لا قبيحا فعلة محمود ولا طالعاجلا موجود ولا خيرا من زيد حاضر ولا ثلاثة وثلاثين هناك ولما كان مقتضى ما تقدم أنه يتعين اعمالها ولا يجوز الغاؤها ولو تكررت استدرك عليه بقوله (لكن اذا تكررت) كما في قولك لا غلام رجل ولا عبد امرأة حاضران (أجرتها • كذا) أي مثل ذلك (في الاعمال أو ألقينها) فيجوز حينئذ الاعمال والالغاء (وعند أفراد اسمها) بان لم يكن مضافا ولا مشابها ولو مشى أو مجموعا (ألزم البناء) له هي ما ينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتح يبنى على الفتح وان كان ينصب بالياء يبنى على الياء وهكذا لكن يجوز في جمع المؤنث السالم أن يبنى على الفتح للخفة وروى بل وجهين قوله ولاقات الشيب وعهتته ههنا لا افراد تركبه مع لا تركب خمسة عشر كما أشار اليه بقوله (مر كبا) وهذا قول سيبويه

الاجفر

والنصب في الابعرا أكثر
وان يكن من ناقص فالأ
فألقيت والعامل استقلا
كلم يبق الا أبوك أولا
ولا أرى الا أخاك مقبلا
ونخفض مستثنى على
الاطلاق

يجوز بعد السبعة البواق
والنصب أيضا جائز لمن
يشاء

بما خلا وما عدا وما حاشا
(باب لا العاملة عمل ان)
وحكم لا حكم ان في
العمل

فانصب بها منكرها
اتصل

مضافا أو مشابه المضاف
كلا غلام حاضر مكافئ
لكن اذا تكررت
أجرتها

كذا في الاعمال
أول ألقينها

وعند أفراد اسمها ألزم
البناء

مر كبا

والجمهور وقيل بانه في الحالة المذكورة تضمنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * وقال ألا لا من سبيل الى هند

ولا يخفى أن قول الناظم وعند افراد اسمها الخ شامل لحالتي التكرار وعدمه فتقول عند عدم التكرار لا رجل في الدار يبناء رجل فقط وتقول عند التكرار لا أخ لأب موجودان فتلزم بناء كل من الأخ والأب (أو رفعه) حال كونه (منونا ك) بقولك (لا أخ ولا أب) برفع كل من الأخ والأب مع التنوين (والنصب أب * أيضا) اذا بنيت الأخ فتقول لا أخ ولا أب فيكون الأب حينئذ معطوفا على محل الأخ أما اذا رفعت الأخ فلا تنصب الأب كما ذكره بقوله (وان ترفع أختا تنصبا) فيمتنع أن تقول لا أخ ولا أب لانه لا وجه للنصب حينئذ ويجوز بناء الأخ ورفع الأب منونا وعكسه فيجوز أن تقول لا أخ ولا أب ولا أخ ولا أب فتلخص أن الأوجه ستة واحد ممتنع وهو رفع الأول ونصب الثاني والخمسة الباقية جائزة وهذه الأوجه تجري في لاحول ولا قوة إلا بالله وقد أخذ محترز التنكير والاتصال بقوله (وحيث عرفت اسمها) بأن اتيت به معرفة (أو فصلا) عنها (فارفعه) (ونون) (والتزم تكرارا لا) عند غير المبرد وابن كيسان فالأول (ك) بقولك (لا على حاضر ولا عمر) أي حاضر (و) الثاني كافي قولك (لا لنا عبد ولا ما يدخر) من المال * ولما أنهى الكلام على لا شرع في الكلام على النداء فقال

(باب النداء)

وهو طلب الاقبال يا أو إحدى أخواتها وتعبير الاصل بالنداء أولى من تعبير الناظم بالنداء لأن المقصود إنما هو المنداد كما يصرح به قوله (خس) بلاها ويحوز أن يقال خمسة (تنادى) بكسر الدال أو فتحها فالأول على أنه مبني للفاعل والثاني على أنه مبني للمفعول (وهي مفرد علم) والمراد بالمفرد هنا وفي باب لا السابق ما ليس مضافا ولا شبيهه ولو مثنى أو جموعا والمراد بالعلم ما كان تعريفه سابقا على النداء (ومفرد منكر قصد أي يؤم قصدا) (ومفرد منكر سواء) أي سوى ما يؤم قصدا (كذا المضاف) لغير كافي الخطاب فلا يقال يا غلامك مثلا (والذي ضاهاه) أي شابهه في كونه تعلق به شيء من تمام معناه وفي كونه عاملا فيما بعده وفي كونه مطولا (فالاولان) وهما المفرد العلم والمنكر المقصود (فيهما البنالزم * على الذي في رفع كل قد علم * من غير تنوين على الاطلاق) فان كان كل منهما يرفع بالضم بنى على الضم وان كان كل منهما يرفع بالالف بنى على الالف وهكذا ومن هذا يعلم أن عبارة الناظم أولى من قول الاصل فاما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبينان على الضم من غير تنوين لكن أجيب عن الاصل بأنه أراد بالضم ما يشمل نائبه وقوله من غير تنوين لا يحتاج اليه إذ من المعلوم أن للبنى لا يتون وانما ذكره توضيحا وحمل كونه من غير تنوين في حالة الاختيار وأما في حالة الاضطرار فيمنع المانع الضم تشبيها برفع ممنوع من الصرف اضطر الى تنوينه وامامع النصب تشبيها بالمضاف لظهوره بالتنوين وكلاهما مسموع عن العرب فمن الاول قوله

سلام الله بامطر عليها * وليس عليك بامطر السلام

(ومن الثاني قوله)

ضربت صدرها الى وقالت * يا عديا لقد وقتك الأواق

(والنصب في البواقي) وهي المنكر غير المقصود والمضاف والمضاهيه فالمفرد العلم (ك) بقولك (يا على) والمنكر المقصود كقولك (يا غلام بنى انطلق) اذا أردت غلاما معيناً والمنكر غير المقصود كقول الواعظ (يا غلاما عن ذكر ربه أفق) من غفلتك وهذا المثال يصلح أن يكون من قبيل الشبيه بالمضاف لانه تعلق به شيء من تعلم معناه والمضاف كقولك (يا كاشف البؤس) والاضافة في هذا المثال غير محضة (ويا أهل الثنا) والاضافة في هذا المثال محضة فأشهر تكرار المثال الى أنه لا فرق بين الاضافتين (و) الشبيه بالمضاف كقولك (يا طيف بالعباد الطف بنا) وكقولك يا حسن وجهه وكقولك يا طالعاجلا وكقولك يا ثلاثة وثلاثين فيمن

أورفعه منونا

كلا أخ ولا أب وانصب أب

* أيضا وان ترفع أختا

لا تنصبا

وحيث عرفت اسمها

أو فصلا

فارفع ونون والتزم

تكرارا لا

كلا على حاضر ولا عمر

ولنا عبد ولا ما يدخر

(باب النداء)

خس تنادى وهي مفرد

علم

ومفرد منكر قصد أي يؤم

ومفرد منكر سواء

كذا المضاف والذي

ضاهاه

فالاولان فيهما البنالزم

على الذي في رفع كل

قد علم

من غير تنوين على

الاطلاق

والنصب في الثلاثة البواقي

كما على يا غلام بنى انطلق

يا غلاما عن ذكر ربه

أفق

يا كاشف البؤس ويا أهل

الثنا

ويا طيف بالعباد الطف

بنا

سميته بذلك وأما اذا ناديت جماعة عدتهم كذلك فان كانت غير معينة كان ذلك من قبيل التكررة غير المقصودة فتنبص كلام من المعطوف والمعطوف عليه وان كانت معينة كانت من قبيل التكررة المقصودة فتضم الاول وتنصب الثاني وترفعه فتقول يا ثلاثة والثلاثين أو والثلاثون كما تقول يا يزيد والحرث بضم زيد ونصب الحرث أو رفعه وهذا اذا لم تعديا والاتعين الغم والتجرد عن ال فتقول يا ثلاثين يا ثلاثون ولما أنهى الكلام على النداء شرع في الكلام على المفعول لاجله فقال

باب المفعول لاجله

ويسمى المفعول من أجله والمفعول له وقد بين ذلك بقوله (والمصدر) القلي (النصب) جوارا (ان أتى) أى المصدر (يأتنا * لعله الفعل الذى قد كانا) أى وجد (وشرطه) زيادة على ما ذكر (اتحاده) أى المصدر (مع) بسكون العين للضرورة (عامله * فيما له من وقته وفاعله) ولو تقديره جملته الشروط خمسة الاول أن يكون مصدرا نخرج غير المصدر فلا يجوز أن تقول جئتكم السمن والعسل والثاني أن يكون قلبيا نخرج غير القلي فلا يجوز أن تقول جئتكم قراءة للعلم ولا قتلا للكافر والثالث أن يكون علة للفعل الذى قبله نخرج غير العلة نحو ضربت ضربه بآفاته مفعول مطلق والرابع أن يكون مشاركا لعامله فى وقته نخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول تأهبت اليوم سفرا غدا والخامس أن يكون مشاركا لعامله فى فاعله نخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول جئتكم محبتكم اياى وانما قلنا ولو تقديره ليدخل قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فانه فى تقدير يجعلكم ترون البرق خوفا وطمعا ثم هذه الشروط لجواز النصب لا لوجوبه كما أشرنا اليه قال ابن مالك وان شرط فقد * فاجز به بالحرف الخ والمستوفى للشروط المذكورة (ك) قولك (قم لزيد اتقاء شره) بالاشباع (و) كقولك (اقصد عليا ابتغاء بره) بالاشباع * ولما أنهى الكلام على المفعول لاجله شرع فى الكلام على المفعول معه فقال

باب المفعول معه

أى الذى وقع الفعل بمصاحبه وقد بينه بقوله (تعريفه) أى للمفعول معه (امم) صريح ولو مشى أو مجموعا وخرج بذلك الفعل نحو لاته عن خلق وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم والجملة نحو سرت والشمس طالعة فليس كل منهما مفعولا معه وهذا الاسم (بعدوا) دالة على المعية بلا تشريك فى الحكم وخرج بذلك الاسم بعد غير الواو ونحو جئت مع زيد وبعدها الواو التى لم تدل على المعية نحو اشترك زيد وعمر وقد (فسرا) أى بين الاسم المذكور (من كان معه فعل غيره جرى) أى الشئ الذى كان جرى معه فعل غيره والمراد من الفعل هنا الفعل اللغوى وهو الحدث ولا بد أن يكون هذا الاسم مسبوقا بجملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه فالاولى كما فى قولك سرت والنيل والثانية كما فى قولك أنا سائر والنيل فلا يجوز هذا لك وأباك نعم الجملة المقدره كالمفعولة نحو قولهم كيف أنت وقصعة من تريد فان التقدير كيف تكون وقصعة من تريد خفف الفعل واتصل ضمير واذا أردت بيان حكمه (فانصبه) أى الاسم المذكور (بالفعل الذى به اصطحب) أى الذى اقترن به (أو) بـ (شبه فعل) كاسم الفاعل فالاول (ك) قولك (استوى) أى ارتفع (الماء والخشب) أى مع الخشب وهو المقياس الذى يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته (و) الثانى (ك) قولك (الامير قادم والعسكرا) أى مع العسكرو هو جند الامير واعلم أن الاسم بعد الواو له خمس حالات الاولى ترجع العطف وذلك اذا امكن بلا ضعف فى اللفظ نحو جاء الامير والجيش فيترجح العطف فى ذلك لأنه الاصل وقد امكن بلا ضعف فى اللفظ والمعنى (و) الثانية ترجع المفعولية وذلك اذا لم يمكن العطف الا بضعف فى اللفظ (نحو) قولك (سرت والامير للقرى) فيترجح المفعولية فى ذلك لان العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل ضعيف قال ابن مالك

باب المفعول لاجله

والمصدر انصب ان أتى يأتنا

لعله الفعل الذى قد كانا وشرطه اتحاده مع عامله فيما له من وقته وفاعله كتم لزيد اتقاء شره

واقصد عليا ابتغاء بره

باب المفعول معه

تعريفه اسم بعد واو فسرا

من كان معه فعل غيره جرى

فانصبه بالفعل الذى به

اصطحب

أو شبه فعل كاستوى

الماء والخشب

وكالامير قادم والعسكرا

ونحو سرت والامير

للقرى

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل متلو بلا فصل يرد * في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

وفي المعنى محو قولك كن أنت وزيدا كالاخ فتراجع المفعولية في ذلك أيضا لان العطف يستلزم أن يكون زيدا ما مورأوت لا تريد أمره وانما تريد أن تأمر المخاطب بأن يكون معه كالاخ والثالثة تعين المفعولية وذلك اذا لم يمكن العطف أصلا نحو استوى الماء والخشبة فتعين المفعولية في ذلك لان العطف يستلزم أن الخشبة ترتفع وليس مرادنا المراد أن الماء ارتفع حال كونه مصاحبا للخشبة والرابعة تعين العطف وذلك اذا لم تكن المفعولية نحو واشترك زيد وعمرو فتعين العطف في ذلك لانه لم يوجد فيه شرط المفعولية والخامسة امتناع كليهما وذلك اذا لم يمكن العطف ولا المفعولية نحو قوله * علفتها ببناء ماء باردا * وقوله اذا ما الغائيات برزن يوما * وزججن الحواجب والعيونا

فيمتنع كل من العطف وكونه مفعولا معه ويتعين كونه مفعولا للفعل محذوف والتقدير في الاول وسقيتها ماء باردا وفي الثاني وكحلن العيونا ولما أنهى الكلام على منصوبات الاسماء شرع في الكلام على محفوزات الاسماء فقال

باب محفوزات الاسماء

والاضافة في ذلك لبيان الواقع اذا لا يخفص الا الاسماء وقد تكلم عليها بواسطة الكلام على خافضها حيث قال (خافضها ثلاثة أنواع) بتنوين ثلاثة وجعل أنواع بدلا منها ولما كان تقسيم الاصل المحفوزات الى ثلاثة أقسام انما هو من حيث خافضها قسم الناظم تقص الخافض لكن صنيع الاصل أنسب بالترجمة والانواع الثلاثة هي (الحرف والمضاف والاتباع) وقد اجتمعت الثلاثة في البسمة وقد جرى الناظم كالاصل على رأى الأخفش والسبيل من أن التابع المجرور محفوز بالتبعية وهو رأى مرجوح والراجع انه محفوز بما جر به المتبوع وقيل انه يخفص بالمجاورة نحو هذا حجر ضرب خرب فانه روى بحر خرب لمجاورة للمجرور وعلى الرفع أكثر العرب وقيل أيضا انه يخفص بالتوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بحر قاعد على توهم الباء في قائما والراجع أن الاول على رواية الجر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وأن الثاني منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم وبالجلة فالراجع أن الخافض ينحصر في نوعين فقط وهما الحرف والمضاف وقد بين الحرف بقوله (أما الحروف) الكاتنة (ههنا) أى في هذا الباب (ههنا) (من) وهي لا ابتداء المسافة وللبيان وللتبعض وغير ذلك قال ابن مالك

بعضه وبين وابتدى في الامكنه * بمن وقد تأتى لبدء الازمنه

وزيد في نفي وشبهه جفر * نكرة كالباع من مفر

و(الى) وهي لا انتهاء المسافة والمصاحبة (باء) وهي للاتصاف حقيقة نحو به داء أو حكا نحو مررت بزيد وللتعدي الخاصة وهي تصير الفاعل مفعولا كما تقول في ذهب بزيد ذهب بزيد بمعنى أذهبته أى صبرته ذاهبا وأما التعدي العامة وهي اتصال معنى الفعل الى الاسم فليست مختصة بالباء بل مشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ولا شبيهة بها (وكاف) وأشهر معانيها التشبيه وهو إلحاق ناقص بكامل في الشرف وفى الخسة فالاول نحو زيد كالبدو والثاني نحو زيد كالحمار وأركانه أربعة مشبهة ومشببه وأداة تشبيهه ووجه شبهه و(في) ومن معانيها الظرفية وهي حلول شئ في شئ وهي قسمان حقيقية وضابطها أن يكون للظرف احتواء وللظرف تحيز نحو الماء في الكوز ومجازية وضابطها أن يفقد كل من الاحتواء والتحيز نحو قولك النجاة في الصدق أو يفقد الاول دون الثاني نحو قولك زيد في البرية أو يفقد الثاني دون الاول نحو قولك في صدر فلان علم (ولام) ومن معانيها ان وقعت بين ذاتين ودخلت على من يملك نحو المال للخليفة فان دخلت على ما لا يملك كانت تشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص نحو الجمل للفرس وان وقعت بين معنى ذات

باب محفوزات

الاسماء

خافضها ثلاثة أنواع

الحرف والمضاف

والاتباع

أما الحروف مهماتن الى

باء وكاف في ولام

كانت للاستحقاق نحو الحمد لله و (عن) ومن معانيها المجاوزة وتكون حقيقة في الاجسام نحو رميت عن القوس ومجازية في المعاني نحو أخذت العلم عن فلان و (على) ومن معانيها الاستعلاء ويكون حقيقة نحو صعدت على الجبل ومجازا نحو عليه دين وأما نحو توكلت على الله فهو بمعنى الاضافة والاستناد أي أضفت توكلتي وأسندته الى الله اذ لا يعلم على الله شيء لا حقيقة ولا مجازا كما قاله الفارسي في شرح الالفية (كذلك) أي مثل ذلك (واو) في الحلف نحو والله لأفعلن كذا ولها شروط ثلاثة الأول أن يحذف فعل القسم فلا يقال أقسم بالله كما يقال أقسم بالله والثاني أن لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني والثالث أن لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك وكذلك (با) بالقصر في الحلف نحو بالله لأفعلن كذا ولا يشترط فيها شيء مما ذكر في الواو وكان الأولى تقديم الباء على الواو لأن الباء هي الاصل لكن قد يقال قدمت الواو لكثرة دوراتها على الألسنة (وتاء في الحلف) نحو والله لأفعلن كذا وحكي ترب الكعبة وهو شاذ لأنها تختص بلفظ الجلالة ويشترط فيها الشروط السابقة في الواو وقد تبدل التاء هاء فيقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها مع اثبات الألف وحذفها ويعلم من كلام الرضي أن معنى حروف القسم الالتصاق فكان القسم لصق بالمقسم به كاصوق الداء للرجل وكذا (مند) و (مند) نحو ما رأيته مديوم الخيس أو مديوم الجمعة وكذا (رب) وهي للتقليل قليلا وللتكثير كثيرا ويشترط تصديرها وتأخير العامل وتنكير المجرور بها وما أحسن ما قاله بعضهم خليلي للتكثير رب كثيرة * وجاءت لتقليل ولكنه يقل

وتصديرها شرط وتأخير عامل * وتنكير مجرور بها كذا نقل

ويعلم من اشتراط تنكير مجرورها أنها لا تنجر الضمير وقد تنجره قليلا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا أبدا مفسرا بتميز مطابق للمعنى نحو رب رجلا رجلاين رب رجلا رجلا رب امرأته امرأتين رب نساء وهي حرف جر شبه بالزائد فجرورها في محل رفع على الابتداء في نحو رب رجل صالح عندي وفي محل نصب في نحو رب رجل صالح لقيت وفي محل رفع أو نصب في نحو رب رجل صالح لقيته كما في قولك هذا لقيته وكذا (واو رب المنحذف) نحو وليل أي ورب ليل في قول امرئ القيس

وليل كموج البحر أرخى سدوله * على بأنواع الهموم ليتلى

وما ذكره الناظم كالاصل من أن واو رب المنحذوفة جارة هو قول المبرد والكوفيين والصحيح أن الجار هو رب المنحذوفة لا الواو ثم مثل الناظم لبعض الحروف السابقة حيث قال وذلك (ك) قولك (مرت من مصر الى العراق) وصمت من يوم الاثنين الى يوم الخميس (و) كقولك (جئت للمحبوب باشتياق) مني له * ولما تكلم على حروف الخفض شرع يتكلم على الاضافة وهي خاتمة الكتاب فقال

باب الاضافة *

وهي لغة الاسناد واصطلاحاً نسبة تقييدية بين شيئين تقتضي انجرار ثانيهما وقديين أحكامها بقوله (من المضاف) الذي هو الأول من المتضامنين (أسقط التنوين) اذا كان منونا فلا يجتمع التنوين والاضافة وما أحسن قول بعضهم كأي تنوين وأنت اضافة * فأين تراني لا تحل مكانيا

(أونونه) التي تلي الاعراب وذلك (ك) قولك (أهلكم) هم (أهلونا) فان الأصل أهل لكم أهلون لنا حذف التنوين من الأول وحذف النون من الثاني وحذف اللام فيهما للتخفيف فصار أهلكم أهلونا (واخفض به) أي بالمضاف على الصحيح وقيل بالاضافة وقيل بالحرف المنوي (الاسم الذي له) أي للمضاف (تلا) أي تبع وذلك الاسم هو المضاف اليه (ك) قولك (قاتلا غلام زيد) باضافة قاتلا الى غلام ثم اضافة غلام المزد (قتلا) بالبناء للجهول (وهو) أي وذلك الاسم الذي هو المضاف اليه (على) ثلاثة أقسام كما قاله ابن مالك تبعاً لطائفة فاما أن يكون على (تقدير) وذلك اذا كان المضاف اليه ظرفاً للمضاف (أو) على تقدير (لام)

من على
كذلك واو با وتاء في
الحلف
مد منذ واو رب
المنحذف
كسرت من مصر الى
العراق
وجئت للمحبوب
باشتياق
باب الاضافة *
من المضاف أسقط
التنوين
أونونه كأهلكم أهلونا
واخفض به الاسم الذي
له تلا
كقاتلا غلام زيد
قتلا
وهو على تقدير في أو لام

الملك والاختصاص أو الاستحقاق وذلك إذا كان المضاف إليه مالاً للمضاف أو محتصاً به أو مستحقاً له (أو) على تقدير (من) التبعية وذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف وذلك (ك) قولك (مكر الليل) أى مكر فى الليل (أو غلام) زيد (أو عبد زيد) أى غلام لزيد أو عبد لزيد (أو أنا زجاج) أى أنا من زجاج وهو معروف (أو ثوب خز) أى ثوب من خز وهو نوع من الحرير (أو ك) قولك (باب ساج) أى باب من ساج وهو نوع من الخشب واقتصر الجمهور على قسمين ولذلك اقتصر عليهما الأصل (وقدمت) (أحكام كل تابع) حال كونها (مبسوطة) أى سبق الكلام عليها مبسوطة (فى) الكلام على (الاربع التوابع) التى هى النعت والعطف والتوكيد والبدل وحيث فلا حاجة إلى التسكيم عليها هنا ولذلك لم يتكلم عليها الأصل فى هذا الباب ثم استغاث الناظم حيث قال (فيا الهى) والاضافة فى ذلك لتشريف المضاف إليه (الطف بنا) بسبب لطفك بنا (تتبع سبل) بسكون الباء للضرورة والافساح كطرق لفظاً ومعنى فكأنه قال طرق (الرشاد والهدى) أى الاهتداء والعطف فى ذلك للتفسير (و) بسبب ذلك (ترتفع) إلى المراتب العالية * ثم أرخ تأليفه بقوله (وفى) شهر (جادى سادس) شهر السنة التى هى تمام (السبعين) الكائنة (بعدها) وفراغ (تسع) أى تسعمائة (من السنينا) فى شهر جادى من سنة سبعين وتسعمائة من الهجرة الشريفة (قدتم نظم هذه المقدمة) وهو (فى ربع ألف) بيت فعدة أياته مائتان وخمسون حال كونه (كافياً من أحكامه) أى أتقنه يقال أحكمت الشيء إذا أتقنته وقد أبدل من الناظم السابق قوله (نظم الفقير) إلى الله تعالى أخذاً من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله (الشرف العمرى بطى) نسبة لعمرى بقرية من شرقية بلبس (ذى العجز) عن الأشياء إذا قلرة للعبد على شئ من الأشياء (و) ذى (التقصير) فى الطاعات (و) ذى (التفريط) فى العبادات واءى اعترف الناظم بالعجز والتقصير والتفريط لأن ذلك شأن العارفين ثم قال (والحمد لله مدى الدوام) كناية عن التأييد (على جزيل الفضل والانعام) والاضافة فى ذلك من اضافة الصفة للموصوف (وأفضل الصلاة والتسليم) كائن (على النبي المصطفى الكريم) أى البالغ فى الكرم الغاية القصوى (محمد) على (محبه) والصحاب اسم جمع لصاحب لاجع له على الصحيح لأن فعلاً ليس من صيغ الجوع عند سيبويه خلافاً للاخفش (و) على (الآل) والآل اسم جمع لا واحده من لفظه ثم وصف كلاماً من الصحب والآل بقوله (أهل التقى) وأهل (العلم) أهل (الكمال) والتقى اسم من التقوى وهى امثال المأمورات واجتناب المنهيات وانما ختم الناظم مقدمته بالحمد والصلاة والتسليم على النبي والصحب والآل كما بدأها بذلك رجاء قبولها لأن الله أكرم من أن يقبل الطرفين ويرد ما بينهما * وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذه المقدمة مع تراكم الكدار ولكن الحمد لله على ما جرت به الاقدار وها أنا أرجو من الله قبوله وأن يجعله إلى أعلى الدرجات وصوله نسأله سبحانه وتعالى أن يختم لنا بالإيمان مع النظر لوجهه الكريم فى دار الجنان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعه يوم الاثنين المبارك فى شهر رجب المبارك من شهر سنة ألف ومائتين وتسع وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية وباقة التوفيق لأرب غيرة ولا يرجى الاخير نسألك اللهم توبة صادقة تسطع على بواطننا وهواهرنا أنوارها وبزول بهاعنا آثار المعاصى وضيالها آمين

أو من كمر الليل
أو غلام
أو عبد زيد أو أنا زجاج
أو ثوب خز أو كباب ساج
وقدمت أحكام كل
تابع
مبسوطة فى الاربع
التوابع
فيا الهى الطف بنا فننتبع
سبل الرشاد والهدى
فترتفع
وفى جادى سادس
السبعين
بعدها تسع من السنينا
قدتم نظم هذه المقدمة
فى ربع ألف كافياً من
أحكامه
نظم الفقير الشرف
العمرى بطى
ذى العجز والتقصير
والتفريط
والحمد لله مدى الدوام
على جزيل الفضل
والانعام
وأفضل الصلاة والتسليم
على النبي المصطفى
الكريم
محمد وصحبه والآل
أهل التقى والعلم والكمال

(يقول الفقير اليه تعالى (ابراهيم بن حسن الانبائي) خدام العلم ورئيس لجنة التصحيح
بمطبعة الشيخ الجليل (مصطفى البناي الحلبي وأولاده) بمصر المحروسة)

جدا لمن فتح أبواب كرمه لمن لاذ بجنته ورفع قدر من انتصب لبث العلوم رجاء رضاه وفضل ثوابه
ونظمهم في سلك أحبابه ولذذهم بكريم خطابه وصلاة وسلاما على أبلغ من خطب وأفصح من أبان عن
ضميره وأعرب الرسول الارفع المفضل على الخلق أجمع سيدنا محمد وآله الأطهار وأصحابه الكملة
الأخيار (وبعد) فلما كان متن ابن آجروم من أهم المتون حفظا وفهما في بله ومختصرا لطيفا
فاتقا على آتريه نظمته الشرف العمري على ليسهل حفظه على المبتدئين ويعم نفعه المنتهين وقد تميز
عن أصله بما قال ناظمه

وقد حذفته ما عنه غنى * وزدته قوائدا بها الغنى

مقما لغالب الأبواب * فجاء مثل الشرح للكتاب

ولقد مكنت بهجته * وتمت بركته * بشرح (فتح رب البرية على البيرة البهية * نظم

الآجرومية) الذي وضعه عليه شيخ الاسلام * وبركة الأنام الشيخ ابراهيم

اليسجوري الذي جعل الله النفع في كل مؤلفاته وأنه لشرح سهل

لطيف واف بالمراد من المتن وفوق للراد نفع الله به كما نفع

بأصله له سميع قريب وكان نهاية طبعه بالمطبعة

المعروفة المذكورة أعلاه منتهى نهر

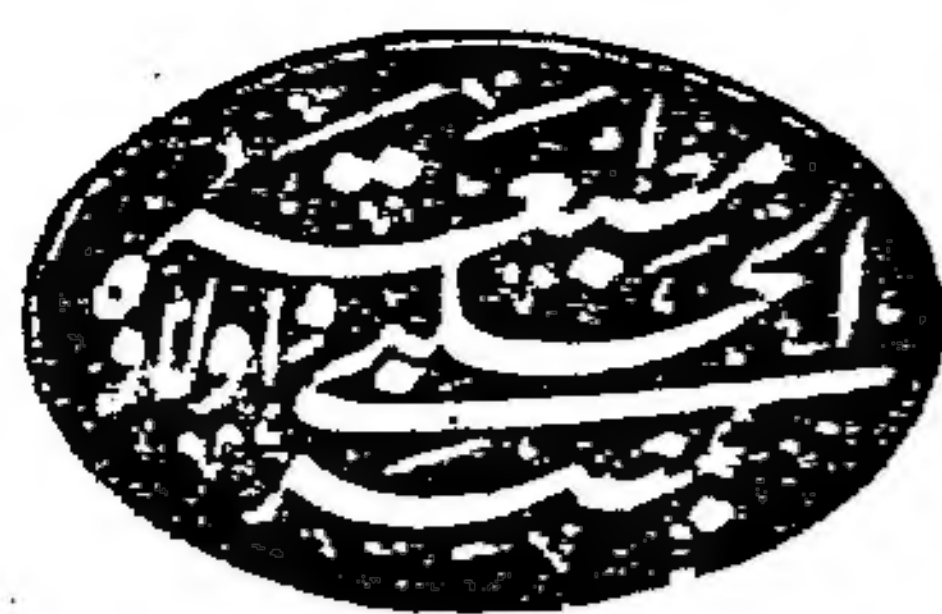
شوال من شهر سنة ١٣٤٣

من الهجرة النبوية على

صاحبها أفضل الصلاة

والسلام آمين

آمين



فهرست

﴿ شرح العلامة البيجوري على الدرر اللبية نظم الأبرمية لشرف الدين يحيى العمريلي ﴾

صفحة	صفحة
باب الكلام ٣٨	باب الكلام ٦
باب العطف ٤٠	باب الاعراب ١١
باب التوكيد ٤١	باب علامات الاعراب ١٣
باب المبدل ٤٢	باب علامات التنب ١٥
باب منصوبات الاء ٤٣	باب علامات التحف ١٦
باب المصدر ٤٤	باب علامات الجزم ١٩
باب الظرف	فصل العربات ٢١
باب الحال ٤٥	باب المعرفة والنكرة ٢٢
باب التمييز ٤٦	باب الافعال ٢٤
باب الاستثناء ٤٧	باب اعراب العمل المصترج ٢٧
باب لا العاملة عمل ان ٤٨	باب مرفوعات الاء ٣١
باب النداء ٤٩	باب نائب الفاعل ٣٣
باب المفعول لاجله ٥٠	باب المبتدأ والخبر ٣٤
باب المفعول معه	باب كان وأخواتها ٣٦
باب مخفوضات الاء ٥١	باب ان وأخواتها ٣٧
باب الاضافة ٥٢	باب ظن وأخواتها ٣٨

﴿ نمت ﴾